وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة يحي فارس- المديـة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

إدارة مخاطر التمويل في البنوك التجارية وأثرها على تعثر السداد

دراسة حالة _البنك الخارجي الجزائري BEA_

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصـص: علوم مالية

من إعداد الطالبة:

-صورية جمعي

تحت إشراف الأستاذ:

-أ.د/الصادق بوشنافة

أعضاء لجنة المناقشة:

مُحَّد بولصنام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	رئيسا
الصادق بوشنافة	أستاذ تعليم عالي	جامعة المدية	مقررا
مُحَّد بن عيشوش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم:

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي

أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في

عبادك الصالحين "

(النمل: من الآية 19)

كلمة شكر

كم جميلة هي الدنيا وكم يزينها النجاح جمالا، وكم سيكون شكرنا لخالقنا

وموفقنا على هذا العمل نفعنا الله به ونفع غيرنا،

وكم هو تقديرنا و عرفاننا بالجميل للأستاذ والدكتور المحترم : "الصادق

بوشنافة" حفظه الله ورعاه لقبوله الإشراف على هذا العمل، الذي لم يبخل

علينا بالنصائح والتوجيهات في

انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى جميع موظفي البنك الخارجي الجزائري

بالمدية على مساعدتهم لنا.

مع تشكراتنا الى جميع من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إعداد هاته

المذكرة ولو بكلمة.

دعاء

يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو

أول مظاهر العنف.

يا رب ... إذا جردتني من المال أترك لي قوة الصبر كي أتغلب على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا أسأت الى الناس أعطني شجاعة الاعتذار.

وإذا أسال لي الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب ... إذا نسيتك لا تنساني

إهداء

أولا اشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى، وعلى نعمه الكثيرة التى رزقني اياها..فالحمد لله والشكر لله على كل حال.

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة... وحرصا علي منذ الصغر واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي,...فلا شيء عندي أفخر به أعظم من دين أؤمن به، وامرأة عظيمة قامت بتربيتي، وأب أفخر دائما عندما يختتم اسمي باسمه... ابي الحبيب رحمه الله و أمي الغالية أطال الله في عمرها.

الى من كان سندي و رافقني في كل كبيرة و صغيرة ...الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم .....أخي الغالي *حمزة*

الى أخواتي : فاطمة الزهرا، أمينة، نبيلة، رميساء،فايزة،مُحَمَّد،موسى،مُحَمَّد.

الى سنافير العائلة: إشراق، منيرة، م مراد،م نسيم، لينة، نسرين، يسين،رفيق ناريمان، عماد،توبة .

إلى رفيق دربي ....بلال.

إلى صديقاتي الغاليات:جازية، خولة، خولة، ختيمة ومنية، ابتسام، مريم.

أستاذ مذكرتي *الصادق بوشنافة *

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

الفهرس العـــام

كلمــة شكــر	
دعـــــاء	
إهـــــداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VIII
ملخص	
مقدمة عـامة	**أ–د**
الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية والتمويل البنكي	
تمهيد.....	**02**
المبحث 01: ماهية البنوك التجارية	**03**
المطلب 01: نشأة ومفهوم البنوك التجارية وتطورها.....	**03**
المطلب 02: خصائص البنوك التجارية وأنواعها	**07**
المطلب 03: وظائف البنوك التجارية وأهدافها	**11**
المبحث 02: ماهية التمويل البنكي	**16**
المطلب 01: نشأة ومفهوم التمويل البنكي ومراحل العملية التمويلية	**16**
المطلب 02: أنواع وأشكال التمويل البنكي وأهميته	**23**
المطلب 03: مبادئ ومصادر التمويل في البنوك التجارية واستخداماتها.....	**27**
المبحث 03: ماهية الائتمان البنكي	**36**
المطلب 01: نشأة ومفهوم الائتمان البنكي	**36**
المطلب 02: وظائف الائتمان البنكي وأهدافه	**39**

المطلب 03: معايير منح الإئتمان	**42**
خلاصة.....	**48**
الفصل الثـــاني: مخاطر التمويل البنكي	
تمهيد.....	**50**
المبحث 01: ماهية المخاطر البنكية	**51**
المطلب 01: تعريف المخاطر البنكية وأسباب زيادتها	**51**
المطلب02: أنواع المخاطر البنكية وقياسها.....	**61**
المطلب03: طرق وأساليب مواجهة المخاطر	**74**
المبحث 02: ماهية إدارة المخاطر	**78**
المطلب01: نشأة إدارة المخاطر وتطورها	**78**
المطلب02: تعريف إدارة المخاطر وهيكلها	**79**
المطلب03: مهام وأهداف إدارة المخاطر	**86**
المبحث 03: ماهية التعثر في السداد.....	**91**
المطلب01: تعريف التعثر.....	**91**
المطلب 02: أسباب تعثر السداد في التمويل البنكي (الزبون).....	**94**
المطلب 03: الآثار المترتبة على التعثر في السداد.....	**98**
المطلب 04:كيفية التعامل مع الديون المتعثرة	**101**
خلاصة	**103**
الفصل الثالث: إدارة مخاطر التمويل وتعثر السداد من خلال البنك الخارجي الجزائري " BEA"	
تمهيد.....	**105**
المبحث 01: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري.....	**106**
المطلب 01: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه.....	**106**

المطلب 02: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري.....	**107**
المطلب 03: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري.....	**110**
المبحث 02: نشاطات التمويل البنكي وتقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري BEA "وكالة المدية"خلال الفترة (2012-2016م).....	**114**
المطلب 01: إجمالي التمويل والودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري.....	**114**
المطلب 02:كفاءة وكالة البنك في التمويل البنكي.....	**118**
المطلب 03: إجمالي الأرباح والودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري.....	**120**
المطلب 04: معدل العائد على إجمالي الودائع والودائع الإستثمارية	**123**
المبحث 03: مخاطر التمويل بالبنك الخارجي الجزائري BEA"وكالة المدية" خلال الفترة (2012-2016 م).....	**126**
المطلب 01: مخاطر التمويل و تحليل مخاطر التعثر بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة (2012-2016م.).....	**126**
المطلب 02: إحصائيات حول القروض الممنوحة وغير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016 م.....	**129**
المطلب 03: معدل نمو القروض الممنوحة والمتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012- 2016م.....	**134**
المطلب 04: تحليل أثر تعثر السداد بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.....	**133**
خلاصة.....	**140**
خاتمة عـــامة.....	**142**
قائمة المراجـع.....	**147**
الملاحـــق.....	**154**

الرقم	العنوان	الصفحة
3/1	إجمالي التمويل بوكالة البنك الخارجي الجزائري" بالمدية" مقارنة بإجمالي التمويل بالبنك الخارجي الجزائري "بالجزائر" خلال الفترة 2012-2016م.	114
3/2	إجمالي الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري" بالمدية" مقارنة بإجمالي الودائع بالبنك الخارجي الجزائري "بالجزائر" خلال الفترة 2012-2016م.	116
3/3	إجمالي التمويل بوكالة البنك الخارجي الجزائري إلى إجمالي الودائع بالوكالة خلال الفترة 2012-2016م.	118
3/4	تطور إجمالي أرباح البنك في الفترة 2012-2016م.	120
3/5	تطور إجمالي ودائع البنك في الفترة 2012-2016م.	122
3/6	معدل العائد على الودائع في الفترة 2012-2016م.	123
3/7	معدل العائد على الودائع الاستثمارية خلال الفترة 2012- 2016 م.	125
3/8	إحصائيات حول القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.	129
3/9	إحصائيات حول القروض الغير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.	130
3/10	معدل نمو القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة2012-2016م.	132
3/11	معدل نمو القروض الغير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائر خلال الفترة 2012-2016م.	133
3/12	إجمالي التعثر في وكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.	134

3/13	أثر التعثر على الأرباح بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.	135
3/14	أثر التعثر على الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.	136
3/15	أثر التعثر على الودائع الإستثمارية بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.	137
3/16	أثر التعثر على رأس المال بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2012 -2016م.	138

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1/1	البنك كوسيط مالي	07
1/2	قرارات الائتمان وتحقيق أهداف البنك .	41
1/3	معايير منح الائتمان .	42
2/1	العوامل مؤثرة في المخاطر.	60
2/2	هيكل وتنظيم إدارة المخاطر.	85
3/1	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري .	109
3/2	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2016.	113
3/3	إجمالي التمويل بالوكالة إلى إجمالي التمويل البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.	115
3/4	إجمالي التمويل بالوكالة إلى إجمالي التمويل البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.	115
3/5	إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي الودائع البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.	117
3/6	إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي الودائع البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.	117
3/7	إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي التمويل بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.	119
3/8	إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي التمويل بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.	119
3/9	تطور إجمالي الأرباح بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.	121
3/10	تطور إجمالي الأرباح بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.	121
3/11	تطور إجمالي الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.	122
3/12	تطور إجمالي الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.	123
3/13	معدل العائد على الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري .	124
3/14	معدل العائد على الودائع الاستثمارية بالوكالة البنك الخارجي الجزائري .	125
3/15	مجموع القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	130
3/16	إجمالي القروض المتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.	131
3/17	معدل نمو القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	132

3/18	معدل نمو القروض المتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	133
3/19	إجمالي التعثر بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	135
3/20	أثر التعثر على الأرباح بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	136
3/21	أثر التعثر على الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	137
3/22	أثر التعثر على الودائع الإستثمارية بوكالة البنك الخارجي الجزائري.	138
3/23	أثر التعثر على رأس المال بوكالة البنك الخارجي الجزائري .	139

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقديم المشروع (القرض)	154
02	الموافقة على القرض	155
03	الإعذار	156
04	ميزانية البنك الخارجي الجزائري، جانب الأصول	157
05	ميزانية البنك الخارجي الجزائري، جانب الخصوم	157
06	جدول حسابات النتائج البنك الخارجي الجزائري	158

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأهمية التي تحظى بها إدارة مخاطر التمويل في البنوك التجارية وأثرها على تعثر السداد، والمدى الذي تحدثه على البنك من خلال الرقابة المستقلة،كما تساعد بشكل كبير واستباقي في إدراك الأحداث السلبية المحتملة مما يقلل من الأخطار كخطر العجز عن السداد لذلك هدف البحث أيضا التعرف على تعثر السداد وأثره في أداء البنوك لغة واصطلاحا والأسباب التي تؤدي إلى التعثر، وكذلك هدف البحث إلى التعرف على آثار التعثر في السداد.

وقد افترض الباحث أن ضعف الأجهزة الرقابية لدى إدارة المخاطر وعدم الالتزام بضوابط منح التمويل يؤثر سلبا على أداء البنك مما يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من أجل الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري من خلال مطالعة ومراجعة الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والدوريات العلمية بما تحتويه من أبحاث ودراسات علمية ذات علاقة بالموضوع قيد الدراسة.

كذلك تم استخدام المنهج التحليلي للحصول على البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني التطبيقي بتحليل الإحصائيات الخاصة بتعثر الديون بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن التعثر في السداد ظاهرة عادية تصادفها البنوك في عملياتها، تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالبا ما تكون خارجة عن نطاق البنك مانح الائتمان، مما يتوجب على البنك إنشاء إدارة مخاطر التمويل والتقيد بتعليماتها البنكية للحد من المخاطر.

Abstract

The aim of this research is to study and analyzing the importance which have the financing risk management in commercial banks and cuts to effect on default and the extent to which they are exposed to the bank through independent supervision and significantly assist helping to recognize potential negative events thus reducing risks like the risk of default.

Besides, the goal of this research is also to identify the default of the payment and its impact on the performance of the banks language and terminology and reasons lead to stumbling as well as the aim of research to identify the effects of default in payment.

The analytical approach was used to obtain the preliminary data through research in the applied field field by analyzing the statistics on the debtstumble with the Algerian foreign bank agency in Medea in orderto arrive at indications of value and indicators that support the study subject in addition to using the case study method at the Algerian foreign bank.

One of the main finding is that default is a common phenomenon encountered by banks in their operations due to various rezones that are often outside the scope of the bank's credit provider. The bank must establish risk management and compliance with its risk management and compliance with its risk reduction guidelines.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في التطورات التكنولوجية، عالمية الأسواق المالية، التحرر من القيود التي تعوق كل الأنشطة البنكية، وإزالة الحواجز التي تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة والاتجاه إلى تطوير إدارة مخاطر التمويل. تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل البنكي سواء داخل الميزانية أو خارجها، وتواجه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية منافسة في الأسواق المالية هذا إلى جانب تغير اتجاهات العملاء والشركات في مدى اعتمادها بشكل أساسي على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية كمصدر للتمويل من ناحية، ومن ناحية أخرى تغير توجهات البنوك ذاتها نحو تكوين هيكل أصول أكثر ربحية وخلق أسواق جديدة تحقق عن طريقها المزيد من العائدات،كل ذلك يقضي بضرورة تبني آليات مالية وتوجهات للاستثمار تستلزم بدورها ضرورة تحليل المخاطر والاهتمام بإدارتها.

والبنوك التجارية خاصة، لم تسلم هي الأخرى من هذه المخاطر لذا كان إلزاما على البنوك التجارية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها من خلال إدارة هذه المخاطر داخل البنوك، وبما أن البنوك تعمل تحت مظلة البنك المركزي فهذا الأخير مسئول عن سلامة النظام البنكي للدولة،فبوضعه للقوانين والقواعد الاحترازية هو بذلك يراقبها ويعطيها فرصة للتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة التي قد تصيب البنوك التجارية من خلال ما يسمى بإدارة مخاطر التمويل.

حيث تعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها البنكيون على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات البنكية والمالية، وكانت أكثر الأزمات المالية والبنكية شدة هي أزمة شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي ولقد أثارت تلك الأزمات البنكية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسة الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات البنكية هي المخاطر المالية والبنكية التي واجهتها البنوك من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر التمويل من أهم المخاطر التي تواجه العمل البنكي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة البنكية، حيث تصنف مخاطر التمويل من أهم تلك المخاطر بسبب الاعتماد الكلي على التمويل في تسيير النشاط البنكي.

إدارة المخاطر المالية من الموضوعات التي شغلت بال البنكيين في الآونة الأخيرة خصوصا بعد تولي الأزمات المالية والتعثر البنكي،حيث تؤثر إدارة مخاطر التمويل بشدة على السداد وهو ما يعرف بمشكلة تعثر السداد، حيث يعتبر التعثر في السداد ظاهرة قديمة قدم التعامل الاقتصادي بين البشر ،إلا أنها في الوقت ذاته ظاهرة جديدة وحديثة وذلك للتطورات والتغيرات التي تطرأ عليها سواء في الأسباب أو في الحجم الذي تبلغه أو في النتائج التي في كافة التقارير التي تتخذ بين الدائن والمدين أو بين الضامن أو الممول أو بين المقرض و المقترض.

يعتبر التعثر البنكي من المشاكل الاقتصادية ذات الآثار المتعددة والممتدة وذلك لان آثاره لا تقف عند صاحب التعثر فقط وإنما تؤثر سلباً في أداء الجهاز البنكي وإذا ما أصيب أو إنهار تحدث الآثار لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأن الخلل سينتقل بدوره إلى السياسة المالية و النقدية للدولة، وتكمن المشكلة الرئيسية في التعثر البنكي في تجميد موارد و رأس مال البنوك وهذا بدوره يؤثر على سرعة دوران البنوك وبالتالي انخفاض أرباح البنوك العاملة ومن ناحية أخرى يؤثر بصورة سلبية في السياسات التمويلية للبنك مما يجعله عاجزاً عن القيام بدوره في الاقتصاد، ولعل تجربة البنوك التجارية التي تمتد في الجزائر لأكثر من عقدين من الزمان قد تعرضت خلال هذه المسيرة لكثير من مشاكل التعثر البنكي منها ما تم التغلب عليها ومنها ما ينتظر الحلول.

وعلى ضوء ما سبق، نحاول بلورت معالم إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري الآتي: **ما هو الإطار المقترح لقياس أثر إدارة مخاطر التمويل عل تعثر السداد في البنوك التجارية عامة والبنك الخارجي الجزائري؟**

وتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة التالية :

- ما هي البنوك التجارية؟ وما هي الوظائف التي تقدمها؟
- فيما تتمثل مخاطر التمويل وما هي الأخطار التي تتعرض لها البنوك؟
- ما هي الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المالية للبنوك التجارية؟
- ماذا يقصد بالتعثر وإدارة المخاطر لدى البنك الخارجي الجزائري" BEA "؟

فرضيات الدراسة.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** اتخاذ قرارات التمويل دون اخذ الرأي من إدارة المخاطر يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر.
- **الفرضية الثانية:** ضعف الأجهزة الرقابية لدى إدارة المخاطر وعدم توفير الإطارات المؤهلة يزيد على تفاقم مشكلة التعثر.
- **الفرضية الثالثة:** عدم الالتزام بضوابط منح التمويل يعتبر من أهم أسباب زيادة التعثر لدى البنك.

أهمية ومكانة الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي يناقش وظيفة التمويل والتي تعتبر من أهم الوظائف التي تمارسها البنوك أيا كان نوعها وفقاً لأهدافها ومحدداتها، كما يلعب التمويل دوراً أساسيا في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المشاركة في دعم المشاريع الإنتاجية والاستثمارية في شتى المجالات، ولكن لبعض الانحرافات في التطبيق لصيغ التمويل والممارسات الخاطئة سواء من جانب الممولين أو طالبي التمويل تنشأ مخاطر عدم الإيفاء بالالتزامات التي لها أثر سلبي على البنوك وحفاظاً على حقوق المساهمين وأموالهم يجب توفر الادارة السليمة لتلك المخاطر من خلال الاعداد السليم للكوادر المؤهلة والمدربة في إدارة الاستثمار والتأني في منح التمويل من خلال الفحص الدقيق والمتابعة لدراسات الجدوى المقدمة من قبل العملاء.

كما تستمد هذه الدراسة مزيدا من الأهمية كونها تناقش أو تبحث في مشكلة التعثر في السداد من واقع دراسة تطبيقية في البنك الخارجي الجزائري "وكالة المدية" خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2016).

أهداف الدراسة.

يهدف البحث إلى:

- حجم القروض الممنوحة من طرف البنك الخارجي الجزائري "وكالة المدية" خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2016).
- حجم القروض المتعثرة والممنوحة من طرف البنك الخارجي الجزائري "وكالة المدية" خلال الفترة الممتدة ما

بين (2012-2016).

- كيفية تعامل البنك الخارجي الجزائري "وكالة المدية" مع تعثر المقترضين عن السداد.
- سبل أو وسائل إدارة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري.

الدراسات السابقة.

حسب اطلاع الباحثة وفي حدود ما توفر لنا من معلومات فان موضوع التعثر عن السداد قد تم تناوله في العديد من الدراسات نوجز بعضها في:

1. **دراسة صالح عبد الرحمان** بعنوان "إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان البنكي وفق مقررات بازل،رسالة ماجستير غير منشورة 2009م ،جامعة السودان،كلية الدراسات العليا.

تناول الباحث في دراسته البحث عن الطرق والأساليب التي يمكن للبنوك استخدامها في قياس وتحليل مخاطرها وكيفية تتبعها والحد منها ومنع حدوثها كذلك التعرف على دور إدارات المخاطر بالبنوك في السيطرة على التعثر وتوجيه أموال البنوك نحو المشروعات الرابحة.

وتوصلت الدراسة على أنَّ إدارة المخاطر بالبنوك توفر لمتخذ القرار الائتماني مؤشرات المفاضلة المثلى بين المخاطر والعائد، كذلك أنَّ اتخاذ قرارات الائتمان دون الرجوع إلى لإدارة المخاطر يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر. كما أنَّ عدم وجود كوادر ائتمانية مؤهلة تعي ماهي المخاطر وفقا لبازل (2) ومعايير مجلس الخدمات الإسلامية وكيفية التعامل معها يؤثر سلباً على مراحل اتخاذ قرارات الائتمان بالبنك.

2. **دراسة عبد العال إبراهيم بابكر** بعنوان "الأثر الإيجابي لإدارة على السلامة البنكية، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م.

تناولت الدراسة الأثر الايجابي لإدارة المخاطر على السلامة البنكية وقد كانت مشكلة الدراسة كيف تواجه البنوك المخاطر وما مدى ملائمة البيئة البنكية السودانية لإدارة المخاطر وما هو اثر المخاطر على المركز المالي البنكي؟

توصلت الدراسة إلى أنَّ عملية إدارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية يؤدي إلى علاج الضعف الذي تعاني منه البنك وزيادة قدرته على جذب الاستثمار والمنافسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، تعرض البنوك إلى المخاطر يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرار منها القصور الاداري وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثبات

السياسات النقدية والتمويلية وارتفاع معدلات التضخم وضعف مجالس الإدارات التنفيذية وكلها محاور يستوجب تطويرها ومراجعتها.

3. **دراسة مُحَمَّد الشيخ البخيت** بعنوان "أثر مخطر التمويل البنكي على تركيبة الموارد البنكية، رسالة ماجستير غير منشورة 2008م.

كان أهم أهدافه هو دراسة تركيبة الموارد البنكية فى الجهاز البنكي السوداني كما تناول دراسته تحليل محفزات جذب الودائع الاستثمارية المستقرة وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ تؤثر نسبة التمويل عكسياً مع حجم التمويل أي أنَّ كلما زادت نسبة التعثر أدى ذلك إلى تقليل حجم التمويل.

وأوصي الباحث على ضرورة الموازنة ما بين الوضع السيولي الجيد والاستثمارات لتحقيق أعلى للأصول في البنك، كذلك السيطرة على معدلات التعثر ووضعها في النسب المسموح بها عالمياً ومحلياً تفادياً لأثر ارتفاع معدلات التعثر في الموارد الداخلية والخارجية للبنوك.

أما هذه الدراسة تطرق إلى أنَّ التعثر يعتبر من أهم عوامل المخاطرة فى التمويل وهي التي تحدد اتجاهات معدلات الزيادة للموارد الداخلية فى البنك وذلك لتأثيرها المباشر على عائد الاستثمار بالزيادة أو النقصان.

4. **دراسة حازم أحمد حسن علي** بعنوان "مخاطر التمويل البنكي في البنوك السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2010، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية.

تناول البحث مخاطر التمويل في البنوك السودانية مع دراسة حالة بنك البركة السوداني وذلك خلال الفترة من عام 2000إلى عام 2005وكأنَّ أهم أهدافه معرفة المخاطر التي تواجه البنك فى التمويل وإلقاء الضوء عليها، كيفية تفادي هذه المخاطر وذلك بمعرفة الأساليب المتبعة في هذا المجال.

ومن خلال البحث تم التوصل إلى لعدة نتائج أهمها أنَّ حجم التمويل بالبنك كأن ضعيفاً خلال الفترة وأنَّ درجة المخاطر خلال الفترة لم تشكل نسبة كبيرة، وأنَّ البنك اتبع سياسات واضحة لإدارة مخاطر التمويل.وبناءاً على تلك النتائج برزت أهم التوصيات ومنها لا بد للبنك من التوسع في تمويل القطاعات المختلفة، والعمل على تخفيض حجم المصروفات، والاهتمام أكثر بصيغة المضاربة لأنها تعتبر من أهم صيغ التمويل المستخدمة.

5. **دراسة أبو القاسم عبد الله سيد أحمد** بعنوان "مخاطر الاعتمادات البنكية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م.

هدفت الدراسة إلى معرفة وتوضيح المخاطر التي يمكن أنَّ تتعرض لها البنوك التجارية السودانية فى عملية الاعتمادات المستندية لأنها تقوم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها كما يمكن للدولة أنَّ تستفيد من الاعتمادات المستندية فى صادراتها والتحكم فى استيراد بعض السلع حسب سياسة الدولة الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أنَّ البنوك التجارية السودانية لا تلتزم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية الصادرة من غرفة التجارة الدولية في باريس مما يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من قبل البنوك الأجنبية وأنَّ المستورد السوداني يجهل تماما أهمية ومفهوم الاعتمادات المستندية مما يعرضها إلى استلام بضاعة غير مطابقة للمواصفات التي سبق وأنَّ تم الاتفاق عليها مع المصدر.

6. **دراسة أيمن الرشيد المبارك** بعنوان "أثر الديون المتعثرة في موارد الجهاز البنكي، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الدراسات البنكية جامعة السودان عام 2005.

تناولت الدراسة مشكلة التمويل المتعثر حيث أن الدراسة هدفت إلى التعرف على ظاهرة التعثر ومعرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي أو تساعد على الوصول لمرحلة التعثر المالي.

ونجد أن الدراسة قد اتبعت منهجاً تاريخيا حيث اعتمدت على البيانات التاريخية أولاً وكذلك على المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي في استنباط النتائج وذلك من خلال الفرضيات الآتية:

اعتماد البنوك على الموارد غير الذاتية في التمويل أكبر من الاعتماد على الموارد الذاتية وارتفاع صيغ المرابحات في التمويل يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر كما يؤثر التعثر سلباً على الموارد غير الذاتية أكبر من تأثيره على الموارد الذاتية وتكون نسبة التعثر في البنوك السودانية بالعملة الأجنبية أكبر من التعثر بالعملة المحلية.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج وأهمها وجود علاقة طردية بين التغير في التمويل والتعثر وتجميد جانب هام وكبير من موارد البنك وتعطيل رأس المال نتيجة للتعثر وتعرض البنوك إلى خسائر معنوية من خلال فقدان الثقة وعدم توفر الخبرة الكافية للعملاء واستغلال التمويل في غير الأغراض التي منح من أجلها.

7. **دراسة فاطمة عليش عبد الماجد** بعنوان "تعثر سداد التمويل وأثره على الجهاز البنكي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات البنكية جامعة السودان عام 2002م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب عدم سداد المديونية وكذلك هدفت إلى التعرف على أثار التعثر في سداد المديونية على القطاع البنكي بشكل خاص وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام.
وقد اعتمدت الدارس على المنهج الوصفي التاريخي أولاً وعلى المنهج الوصفي التحليلي ثانياً وقد افترضت الفرضيات التالية :

عدم جدوى الضمانات الشخصية من الناحية المادية والأخلاقية أدى لإحداث تعثر في سداد المديونية في الجهاز البنكي بنسبة كبيرة والقصور في عملية التحليل المالي و عدم كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية في البنوك ساهم في تعثر سداد المديونية وضعف المعلومات الائتمانية و قصور الرقابة و المتابعة البنكية عمل على تفاقم أزمة الديون.

وفي ظل هذه الدراسات بالتحديد دراستنا تتناول موضوع إدارة مخاطر التمويل وأثرها على تعثر السداد مشيرين الى مفاهيم حول إدارة المخاطر ومهامها وأهدافها بالإضافة إلى التطرق لموضوع التمويل البنكي كما حاولنا في دراستنا التعرف على مفهوم التعثر السداد بمفهومه الدقيق ومعرفة أسباب تفاقمه والآثار المترتبة عليه.

وقد توصلنا في دراستنا إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك خسائر كبيرة جداً ناشئة من التعثر البنكي تعرقل سير النشاط التمويلي للبنك محل الدراسة.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وتمت هذه الدراسة في البنك الخارجي الجزائري بولاية المدية " BEA" خلال الفترة 2012-2016م.

منهج الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة ووصولا لأفضل الأساليب لقياس اثر إدارة المخاطر التمويل على تعثر السداد في بنوك التجارية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث.

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، تناول المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية من حيث النشأة والمفهوم والأهداف والخصائص

أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان التمويل البنكي الذي تناولنا فيه التمويل من حيث النشأة والمفهوم، الأنواع والمبادئ بالإضافة إلى المبحث الثالث والأخير الذي تناولنا فيه نشأة ومفهوم الائتمان البنكي، وظائفه، أهدافه ومعايير منح الائتمان.

أما الفصل الثاني قد جاء بعنوان مخاطر التمويل البنكي حيث يشمل ثلاث مباحث يتمثل المبحث الأول في ماهية المخاطر البنكية من حيث مفهومها، أنواعها، أسباب زيادتها وأساليب مواجهتها، أما المبحث الثاني فيتمثل في ماهية إدارة المخاطر من حيث النشأة والتطور والمفهوم، هيكلها ومهامها وأهدافها، بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تمثل في ماهية التعثر في السداد الذي قسم بدوره إلى أربع مطالب من حيث التعريف والأسباب والآثار المترتبة على التعثر في السداد وكيفية التعامل مع الديون المتعثرة .

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان إدارة مخاطر التمويل وتعثر السداد من خلال البنك الخارجي الجزائري(وكالة المدية) " BEA "ويتمثل في تلاث مباحث يشمل المبحث الأول عرض عام للبنك الخارجي الجزائري، هيكله وأهدافه إضافة إلى دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية، أما المبحث الثاني الذي قسم بدوره إلى أربع مطالب فتمثل في نشاطات التمويل البنكي وتقييم الأداء المالي لوكالة البنك خلال الفترة (2012-2016م) من خلال دراسة إجمالي التمويل والودائع والأرباح بالوكالة وأيضا كفاءة وكالة البنك في التمويل البنكي وكذا معدل العائد على الودائع والودائع الاستثمارية، أما المبحث الثالث والأخير الذي تمثل في دراسة مخاطر التمويل بالبنك الخارجي الجزائري وتحليل مخاطر التعثر بدراسة الإحصائيات حول القروض الممنوحة والمتعثرة بالوكالة إضافة إلى تحليل أثر تعثر السداد بوكالة البنك الخارجي الجزائري.

تمهيد:

يتكون الجهاز البنكي لأي دولة من مجموع البنوك العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كبنك للحكومة، والذي يختلف عن غيره من البنوك في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع البنكي ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز البنكي البنوك التجارية التي تتنوع أنشطتها التي تزاولها، حيث تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي للأمم، وتتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية حتى سميت- بنوك الودائع- والقيام بمنح القروض، وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تقوم بدور العامل الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين مما يعود على الاقتصاد الوطني بالنماء والزيادة من خلال تقديم التمويل اللازم للعملية الإنتاجية أو الاستهلاكية أو التجارية عن طريق توفير التمويل المطلوب.

يعتبر التمويل البنكي (قصير-متوسط-طويل)من أكثر الأدوات التي توليها البنوك التجارية والمؤسسات المالية اهتماما كبيرا لما يلعبه من دور فعال في النشاط الاقتصادي سواء في الدول النامية على وجه الخصوص أو الدول المتقدمة بصورة عامة، إن التمويل البنكي يتمثل في القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها، ويعد مصدرا من أهم مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية على اختلاف أنواعها، ومنح التمويل البنكي من الوظائف التقليدية التي تمارسها البنوك كمؤسسات مالية تسعى لتحقيق الربح،فلكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها، والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها،حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل البنكي له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية،والأعوان الاقتصادية الأخرى، وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: ماهية التمويل البنكي.

المبحث الثالث: ماهية الائتمان البنكي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تكتسي الدراسات المالية والبنكية أهمية قصوى في الحياة العلمية والعملية حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية حاسمة ضمن تلك الدراسات فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق، حيث أنها الأولى في الإنشاء والأكثر في الانتشار واستكمالا لموضوع الأسواق المالية والبنوك المركزية.

حيث تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها و يدعم الاقتصاد القومي، ولا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن البنوك التجارية وما يميزها من خصائص وأنواع عن غيرها من البنوك، إضافة إلى ذلك التحدث عن أهداف ووظائف البنوك التجارية، ومن أجل ذلك نورد الثلاث المطالب التالية :

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

قبل التعريف بالبنوك التجارية سوف يتم التطرق إلى نشأتها وكيفية ظهورها وبداياتها وكيف أصبحت اليوم، حيث جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها.

أولا: نشأة البنوك التجارية وتطورها

1. نشأة البنوك التجارية:

إن وصول البنوك إلى ما هي عليه في الوقت الحالي كان نتاجاً لتطورها عبر السنين الماضية فلقد نشأة فكرة البنوك في الماضي من خلال قيام التجار ورجال الأعمال بإيداع أموالهم وخاصة الذهب لدى الصيارفة أو الصاغة الموثوق بهم، قصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة (الصاغة)، ثم اخذ الناس يقبلون هذه الإيصالات كوسيلة للتبادل،أما الذهب فيبقى لدى الصيارفة، ثم اخذ الصيارفة أو الصاغة يقرضون مما لديهم من الذهب مقابل فائدة ونشأت بذلك وظيفة الإقراض[1].

ولقد أتت كلمة بنك من الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) أي الطاولة، لأن الصيارفة الإيطاليين كانوا يضعون العملات التي لديهم على طاولات أمامهم في الأسواق و يتداولون أعمالهم المصرفية[2].

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان 2000، ص 63.

[2] نوي نور الدين، **دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: النقود المالية، جامعة الجزائر،2009/2008، ص 26.

وفي هذا السياق يمكن ذكر إن أول بنك قد قام في البندقية عام 1157، كان على شكل مكتب لحوالة الديون بين الأفراد والمدن، بعد ذلك ظهر بنك الودائع في برشلونة 1401 [1].

ولقد كانت البداية الحقيقية للبنوك عام 1587 في مدينة البندقية، ثم بنك أمستردام الهولندي 1609 وهكذا... ثم توالت البنوك وانتشرت بشكل سريع وبلغت أعداداً كبيرة حتى ضمن البلد الواحد، وتطورت بصورة جيدة ووصلت إلى المستوى الذي هي عليه في الوقت الحالي.

2.التطور التاريخي للبنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام البنك، وهي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، وهي من أقدم البنوك من حيث النشأة، حيث أن البنوك لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى، وهي كبار التجار والمرابين والصياغ، ولقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها والحلول محلها.

- كبار التجار:

وهم الذين كانت لشهرتهم موضع ثقة لدى الأفراد المحيطين بهم بتلقي ودائعهم ويساعدون بأموالهم في تنشيط التجارة ومعاونة التجار، وكانت وظيفة كبار التجار تنحصر في حفظ الودائع مقابل شهادات إيداع المودعين تثبت حقهم في الوديعة، وبذلك فلم يتخط دور التجار في هذه المرحلة مجرد حراسة الأموال مقابل عمولة يحصل عليها.

– المرابين:

هم فئة من الأفراد يتخصصون في منح القروض من أموالهم الخاصة لمن يحتاج إليها مقابل عمولة كبيرة جدا كانت تسمى ربا، وظيفتهم هنا هي منح الائتمان (القروض).

– الصاغة:

هم تجار المعادن النفيسة وخاصة الذهب، في البداية كان الأفراد يقصدون الصاغة بقصد الكشف عن عيار النقود المعدنية، وبعد ذلك تطور الأمر فأصبحوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع، ثم بدأ الأفراد يثقون في هؤلاء التجار ويودعون أموالهم لديهم للحراسة مقابل شهادات الإيداع وبذلك جمعوا إلى جانب مهنتهم الأصلية وهي الصاغة مهنة أخرى وهي أعمال الصرافة والصرف[2].

- البنوك التجارية الحديثة:

[1] بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة ،2000، ص 6.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص4.

ظهرت البنوك التجارية لتجمع بين كافة الوظائف السالفة بيانها، فالبنوك الحديثة لا تقف عند حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل أشهر التجار، وهي لا تقف عند منح القروض من أموالهم الخاصة كما كان يفعل المرابون وهي أخيرا لا تكتفي بعمليات الصرافة والصرف وحدها كما كان يفعل الصاغة، وإنما تقوم البنوك الحديثة بكل هذه العمليات من صرف وصرافة ومن منح القروض وقبول الودائع[1].

والجديد في هذه البنوك هو انها لا تمنح القروض من أموالهم الخاصة وإنما من ودائع العملاء وأيضا فهي تقترض لتقرض، وأكثر من هذا فإن البنوك الحديثة لم تعد تقتصر على منح القروض من النقود التي أودعت لديها فعلا وإنما صارت تمنحها من ودائع العملاء ومن ودائع أخرى تخلقها البنوك، ولذلك اتسعت مقدرتها على الإقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد.

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

يمكن تعريف البنك التجاري على أنه المؤسسة التي تزاول نشاط قبول الودائع ومنح القروض بشكل أساسي أو المؤسسة التي يلتقي فيها المدخرون والمستثمرون، وهو بذلك وسيط بين الطرفين السابقين.

كما عرفتها المادة 104 من نظام النقد الأساسي السوري البنك بأنه المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب ولأجل لا يتجاوز السنتين لاستثمارها في عمليات بنكية لحسابها الخاص، ثم وضح الشارع السوري الوظائف التي يقوم بها البنك بأنها خصم الأوراق التجارية وسندات الأذن ومنح القروض وجميع وثائق التسليف....الخ[2].

ويمكن القول أن الدور الذي يلعبه البنك التجاري لا تستطيع مؤسسة أخرى أن تلعبه، أو إن الأسلوب الذي يعمل به البنك التجاري وطريقة الاتصال غير متوفرة في أشكال أخرى للاتصال، فإذا ما اتجهنا إلى المتخصصين في التعامل بالأوراق المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والذين يمكنهم إن يلعبوا دور الوسيط ما بين المقرض والمقترض عن طريق إصدار السندات، فإننا نجد أنه بالنسبة للمقترضين الصغار قد لا يكون التعامل بهذا الأسلوب اقتصادياً،وذلك لارتفاع التكاليف المترتبة على عملية الإصدار، وقد يكون المقترضون بحاجة إلى الأموال بصورة عاجلة أو لفترة معينة من الزمن لا تتفق مع فترة الإصدار[3]،كما إن ثمة وسطاء ماليون آخرون كمؤسسات الادخار والإقراض تقبل الودائع وتمنح

[1] محمود عزت غزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان،2002، ص 109.

[2] نفس المرجع السابق، ص111.

[3] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، الطبعة الثانية ،2003، ص 33.

القروض، إلا أنها تقبل نوع محدد من الودائع (ودائع التوفير)، وتمنح نوع محدد من الائتمان لنوع محدد من شرائح الجمهور المتعددة.

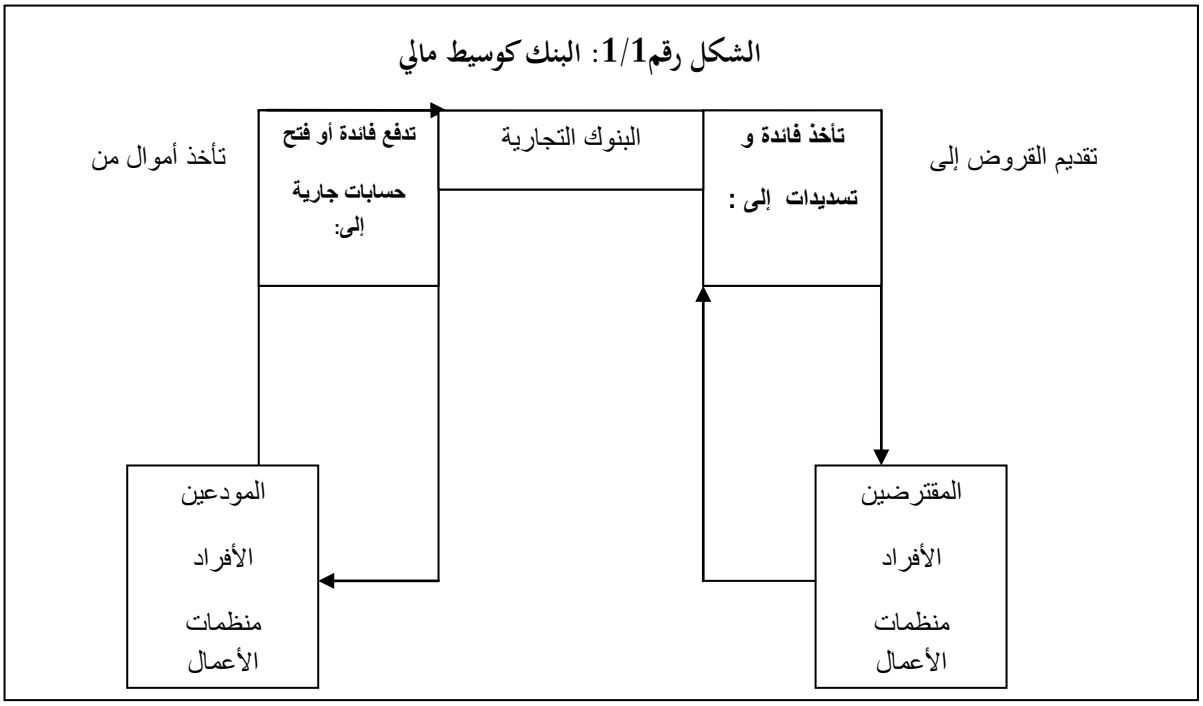
وبشكل عام يمكن القول بان البنوك التجارية هي الجهة الوحيدة التي تستطيع تقديم خدمة بنكية متكاملة،لأنها تقبل الودائع على اختلاف أنواعها ومنح الائتمان بأنواعه المختلفة وتتعامل مع شرائح الجمهور كافة، فالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية هي قبول الودائع بأنواعها ومنح القروض بأنواعها واستثمار ما تبقى لديها من أموال، ومن الأنشطة الفرعية التي يمكن إن تمارسها البنوك التجارية كخدمات أخرى إضافية هي[1]:

- حفظ الأشياء الثمينة في "خزائن الأمانات".
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء "كشركة سمسرة مالية".
- تحصيل شيكات وكمبيالات وسندات نيابة عن العملاء.
- تحويل الأموال للداخل والخارج.
- إدارة الممتلكات نيابة عن العملاء.
- القيام بأبحاث اقتصادية وبنكية ونشرها.
- النصح والإرشاد في المسائل المالية والاستثمارات.

[1] أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان –الاردن،2009،ص112.

والشكل التالي يوضح دور البنك كوسيط مالي:

الشكل رقم1/1: البنك كوسيط مالي



المصدر: مُحَمَّد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 08.

ومن خلال الشكل نستنتج بأن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين طرفين وهما: عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي)، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة من عند أصحاب الفائض المالي، وإقراضها لأصحاب العجز المالي مقابل نسبة فائدة .

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأنواعها

للبنوك التجارية خصائص وأنواع تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى.

أولاً: خصائص البنوك التجارية

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يلي[1]:

– تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها إلى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة اقتصاد البلد.

[1] رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 22-24.

– تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساس للنظام البنكي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.

– يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ "وحدة البنك"، أي بنك مركزي واحد لكل دولة، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.

– تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها "البنك المركزي"، وتتعدد من المصدر بالنسبة للنقود الكتابية * "اختلاف البنوك التجارية".

– البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة، وذلك من خلال تقديمها خدمات بنكية وخلقها لنقود الودائع وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.

– إن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص، لعوامل متصلة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية، والفرق بينهما يتمثل في مقدرة البنوك التجارية وحدها على خلق النقود واستخدام وسائل الدفع، وهذه الخاصية الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين في سوق النقد.

– هي مؤسسات مالية تتعامل بالأموال أخذاً وعطاءً، أي تأخذ الأموال من عند الجمهور في شكل ودائع و تقوم بمنحها في شكل قروض [1].

– هي مؤسسات وسيطة تقوم بالوساطة بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي[2].

ثانيا: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي[3]:

* النقود الكتابية : هي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية ، تعطي لصاحبها الحق في السحب نقدا عند الطلب بواسطة الشيكات.

[1] رايس حدة، مرجع سابق،ص26.

[2] فلاح حسين، مرجع سابق، ص110

[3] أنس البكري، وليد الصافي، مرجع سابق، ص114.

1. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

أ. البنوك التجارية العامة[1]:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى. وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان – قصير ومتوسط الأجل–، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب. البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقوم بتقديمها.

2. من حيث حجم النشاط:

أ. بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب. بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد .

3. من حيث عدد الفروع:

أ. البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك

[1] فلاح حسين، مرجع السابق، ص 112.

إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع[1].

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض. وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة .

ب. بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

د. البنوك الفردية:

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة،وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات –قصيرة الأجل- ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر، ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة،الطبعة الثانية، الاسكندرية ،2005،ص 17-19.

هـ. البنوك المحلية:

وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

للبنوك التجارية عدة وظائف تقوم بها والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها.

أولاً : وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقديم نوعين من الوظائف منها التقليدية وأخرى حديثة وهي كالآتي:

1. الوظائف التقليدية: وتتمثل فيما يلي:

أ- قبول الودائع: تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها،كما تشجع هذه البنوك الأفراد على الإيداع لديها، وإن كان ليست كل الودائع يحصل أصحابها على فوائد[1].

ب- خلق النقود: تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية كما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزئ من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى البنوك التي يتكون منها الجهاز البنكي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تميزا لها عن الودائع الأصلية، والتي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي[2]، وتستند عملية خلق الودائع في البنوك التجارية على توافر ظاهرتين ضروريتين لظهور هذه الآلية وهما[3] :

- الآلية الأولى: توافر الثقة من جانب الجمهور المتعاملين من مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب وبنبثق من هذه الثقة تشجيع المتعاملين مع البنوك على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم لدى البنوك، وثم السحب منها عند الحاجة فقط، وأن تزايد الوعي البنكي لدى الأفراد يزيد من انتشار التعامل بالشيكات وقبولها كأداة للوفاء بالديون.

---

[1] أحمد دغيم، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**، دار النمر، مصر، 1989، ص 58 .

[2] عبد الواحد غردة، **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2003\2004 ، ص 11 .

[3] قاسيمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع : مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2008\2009 ، ص 10-11 .

– **الآلية الثانية:** قبول فكرة الأعداد الكبيرة أي توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات العملاء يزيد من مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية، بما يوفر للبنوك احتياطات نقدية تعمل على توظيفها واستخدامها والاستفادة منها في النشاط الاقتصادي.

ت– منح الائتمان: فالائتمان يعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما الثقة والمدة[1]،البنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فتقوم بمنح القروض سواء كانت قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل من الممكن أن يقوم البنك بمنحها مقابل ضمان وذلك للتجار والمنتجين وهنا يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين، وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع وهكذا تلعب دوراً هاماً في تحديد النشاط الكلي للمجتمع[2].

أ – الوظائف الحديثة: وتتمثل فيما يلي:

– **تقديم خدمات استشارية:** لوحظ مؤخراً أن البنوك أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى انشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، كذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والانتاج والبيع والتحصيل، فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع تؤثر على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزامه ولا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة تشكل أي أعباء على المشروع[3].

– **عمليات الصرف الأجنبي:** من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة، أو ثمن لهذه العملة مقارنة بتلك ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف، وأهم عملية في هذا المجال تكمن في بيع وشراء العملات الأجنبية، أو ما يعرف بالتعامل بالأرصدة الأجنبية[4]، بالإضافة إلى[5]:

✓ **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتماد المستندي أو التحويلات العادية.

---

[1] نوي نور الدين، مرجع سابق، ص34 .

[2] ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، دون بلد، سبتمبر 2003، ص 161 .

[3] زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2006، ص 17.

[4] شايب محمد، **تأثير تكنلوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : بنوك ونقود، جامعة فرحات عباس سطيف،2007/2006 ،ص 39 .

[5] العابي إيمان، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة،2007/2006، ص ص 06-07.

✓ **تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.

✓ **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الإذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

✓ **إدارة محافظ الاستثمار:** تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار وغيرها.

✓ **إصدار البطاقات الائتمانية:** وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية خاصة في الدول المتقدمة، وينتج عن تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على الائتمان.

✓ **القيام بعمليات التوريق:** تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية،ويلجأ البنك إلى هذه العملية عند احتياجه إلى السيولة النقدية بغرض التوسع في نشاطه التمويلي،أو سداد بعض الالتزامات المالية.

ثانياً: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

1. **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة وهي الفوائد المدفوعة على الودائع لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً لآثار الرفع المالي، هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس في ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة فإنه يترتب عنها انخفاض في الأرباح بنسبة أكبر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث

[1] العابي إيمان، مرجع سابق، ص09.

الانخفاض فيها وذلك بغية تحقيق عائد ملائم لملاكه، لكن رغم تلبية البنك لالتزاماته بدفع فوائد على الودائع سواء حقق أرباحاً أم لا، إلاّ أن الاعتماد على أموال الودائع بدلا من أموال الملاك لتمويل عملياته يحقق هامش فائدة يتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب.

2. السيولة: سيولة البنك تعني قدرته على مواجهة سحوبات المودعين ومواجهة طلب العملاء على القروض، حيث تمثل الودائع التي تستحق عند الطلب الجانب الأكبر من موارد البنك المالية لذا ينبغي عليه أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها البنك عن المؤسسات المالية الأخرى ففي الوقت الذي لا يستطيع فيه البنك تسديد التزاماته اتجاه المودعين أو تأجيل سداد ما عليه لبعض الوقت، هذا سيؤدي إلى زعزعت ثقة المودعين بالبنك ويدفعهم إلى سحب أموالهم من هذا البنك، مما قد يعرضهم لخطر الإفلاس،كما نجد أن السيولة العامة في البنوك التجارية تتأثر بدرجة ثبات الودائع فيها وتركيبتها وسهولة عمليات الإقراض والاستثمارات الأخرى، فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي البنكي والادخاري ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة في البنوك التجارية على عدة عوامل من أهمها ما يلي[1]:

-**مدى استقرار الودائع**: نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظراً لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاماً بعد عام مما يطمئن البنك من ناحيتها،وكذلك بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل، إذ يمكن القول بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر.

-**قصر مدة التسهيلات الائتمانية**: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل.

3. الأمان

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لاتزيد نسبته عن صافي الأصول 10 %، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسارة تزيد عن قيمة رأس المال، إذا زادت الخسارة فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك، وبالتالي فإن تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين يعتبر كأحد الأهداف الهامة للبنك التجاري[2].

[1] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)**، شهادة الماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010/2009 ، ص 18.

[2] محمد صالح الحناوي، **المؤسسات – البورصة والبنوك العامة**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص211 .

ومن خلال ما سبق نرى أن هنالك تعارض بين أهداف البنك الثلاثة السابقة، فعلى سبيل المثال عند تحقيق البنك التجاري لسيولة عالية من خلال احتفاظه بأموال داخل خزانته فهذا معارض لهدف الربحية، فالأموال الراكدة لدى البنك لا تولد أية أرباح للبنك وفي الوقت نفسه هو مطالب بتسديد الفوائد لأصحاب الودائع، كذلك في حالة توجيه البنك للأموال المودعة الموجودة عنده نحو الاستثمارات التي تدر عوائد كبيرة هذا يحقق هدف الربح لكن في نفس الوقت نجده يتعارض مع هدف الأمان، فالمعروف أن الاستثمارات التي تكون درجة الربحية المتوقعة فيها عالية تكون درجة المخاطرة فيها مرتفعة مما قد يعرض البنك إلى خسائر.

المبحث الثاني: ماهية التمويل البنكي

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

حيث يلعب التمويل البنكي دورا أساسياً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ بدونه لا يمكن إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية، وفى الوقت الراهن ازداد الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالتمويل لما يشكله من أهمية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية لجميع الأشخاص طبيعيين ام اعتباريين.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مطالب نتحدث من خلالها عن نشأة ومفهوم التمويل البنكي بمختلف أنواعه وأشكاله، بالإضافة إلى مبادئ ومصادر التمويل في البنوك التجارية واستخداماتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل البنكي ومراحل العملية التمويلية.

أولاً: نشأة التمويل البنكي

بدأ التمويل كعلم منفصل عن الاقتصاد في منتصف القرن العشرين وقد انحصر التركيز على كيفية الحصول على الأموال والاهتمام بالتقدم التكنولوجى وقد ساعدت الأسهم والسندات فى ظهور دور البنوك كجزء من دراسة التمويل فى ذلك الوقت،كما ساهم الكساد العظيم فى الثلاثينات من القرن الماضي بدور كبير في التركيز على الاهتمام بدراسة التمويل وقد زادت الاهتمام بالسيولة والتحليل المالي واعادة التنظيم والتصفية[1].

ومع بداية السبعينات بدأ الاهتمام بحساب التكلفة القومية والعائد الاجتماعي للاستثمارات العامة وظهرت ادوات تحليل جديدة،كما بدأت البنوك الاسلامية بإدخال عمليات التمويل بالمشاركة بدلا من التمويل بالاقتراض وبهذا فإنَّ مفهوم التمويل الحديث لا ينفصل عن الاستثمار فهما وجهان لعملة واحدة.

ثانياً: مفهوم التمويل البنكي

لا يقتصر التمويل على تعريف واحد فقط بل نجد عدة تعاريف تتمثل في:

[1] هويدا هواري، **الإستثمار والتمويل** ،مصر–القاهرة، الطبعة الثانية ،1983،ص3.

1. التعريف اللغوى للتمويل:

فالتمويل فى اللغة مشتق من مال أي كثر مالك وهو ما ملكته من كل شى والجمع اموال ويقال تمولت واستملت ومثله بالضم أي اعطيته المال أي أنَّ التمويل هو كسب المال والتمويل هو إنفاقه، والتمويل هو التزويد بالمال[1].

2. التعريف الاصطلاحى للتمويل:

أما فى الاصطلاح فقد عرفه الفقهاء بأنه ما يميل إليه الإنسان بالطبع ويمكن إدخاره لوقت الحاجة[2].

3. التعريف الاقتصادى للتمويل:

أما تعريفه عند الاقتصاديين فهو الامداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهذا التعريف يشمل العناصر الآتية[3]:

- التحديد الدقيق لوقت الحاجة إليه.
- البحث عن مصادر للأموال.
- المخاطر التي يعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

هناك من عرفه بانه توفير للأموال (السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك، والتمويل يعتبر ركناً يعتمد عليه فى قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة ولهاذا فأنَّه يعتبر عملية إنَّتاجية غير مباشرة[4].

- يقول (**موريس دوب**) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة[5].
- أما الكاتب (**بيش**) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.
- وكذلك يعرفه على أنه: توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام.
- كما يعرف أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

---

[1] مجد الدين الفيروزي أبادي، **القاموس المحيط** ،مصر–القاهرة :دار الحديث ،الطبعة الثانية، 2003، ص52.

[2] أحمد يوسف، **المال في شريعة الاسلامية** ،مصر–القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع،1991،ص14.

[3] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، ط1(عمان :دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2002)ص21.

[4] هويدا هواري، **الاستثمار والتمويل**، مرجع سابق ص 18.

[5] مُحَمَّد سهل الدروبي، **ماهية إدارة مخاطر وكيف نشأت**، صحيفة الإقتصادية الالكترونية .

أو هو توفير المال لاستثمار جديد وهذا المال اذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر آخر "التمويل الذاتي".

والتمويل هو أنَّ يوفر المستثمر ما يلزمه من مال مدخراته دون اللجوء إلى غيره، المستثمر قد يكون صاحب مشروع، أو قد يكون المجتمع في جملته وإذا لم يكن على المجتمع قروض خارجية فأنَّ القروض الداخلية ما هي إلا نقل للمدخرات من شخص إلى آخر، بمعنى أنَ الادخار يعتبر المصدر الأساسي للتمويل[1].

فالتمويل وفقاً لهذه التعريفات هو الحصول على رأس المال النقدي بغرض النظر عن مصدره من أجل إنفاقه على أغراض إنتاجية أو استثمارية أو استهلاكية، فهو بهذا المعنى يشمل مفهوم القروض فى النظام الربوي والتي تكون عليها فوائد يتحملها الفرد أو المنشأة مع الالتزام بدفع أصل المبلغ زائداً الفوائد سواء تم تحقيق أرباح من تلك الأموال المقترضة ام لا و يرجع ذلك إلى أنها اصبحت دينا في ذمة المدين وهذا ما يتنافى مع مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية.

4. تعريف التمويل في النظام الاسلامى:

يعرف التمويل في النظام الإسلامي بأنَّه وسيلة لتقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها، إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية[2].

كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد وإلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد[3].

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية وإستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقها منه والمخاطر المحيطة به، وإتجاهات السوق المالية.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل البنكي هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المحدد.

[1] هيثم صاحب عجاج، **نظرية التمويل**، (عمان :دار زهران 2001)، ج2، ص21.
[2] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، **التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص**، ط1(عمان : دار الميسرة للنشر 1999)، ص97.
[3] هيثم صاحب عجاج، مرجع سابق ص 112.

ثالثاً: مراحل العملية التمويلية

لاتنتهي العملية التمويلية بمنح العميل التسهيلات الائتمانية بل تبدأ عند هذه النقطة مرحلة من أخطر وأدق مراحل العملية التمويلية وهي مرحلة استخدامات التسهيلات الائتمانية وصرفها في الأغراض المخصصة لها ويجب متابعة العميل بعد منحه التسهيلات الائتمانية حتى مرحلة سداد هذه التسهيلات للبنك في تاريخ الاستحقاق. نجد أن المتابعة الدقيقة والفعالة من جانب البنك في مراحل استخدام التسهيلات الائتمانية تؤدي إلى عدم تراخي بعض العملاء في السداد وتؤدي إلى ارتفاع نسبة التحصيل والسداد، كما تجعل هذه المتابعة البنك على علم تام بكافة الاطورات التي تلحق بنشاط العميل أثناء مرحلة استخدام هذه التسهيلات، وهذا يسهل من اتخاذ الاجراءات الوقائية من جانب البنك بسهولة وفاعلية كلما تطلب الأمر ذلك، ويمكن تقسيم مراحل العملية الائتمانية إلى عدد كبير من المراحل يمكن توضيحها كالآتي [1]:

1. مرحلة التقدم بالطلب:

تبدأ العملية الائتمانية بتقديم العميل للطلب للبنك ذلك للحصول على مبلغ معين في صورة تسهيلات ائتمانية بغرض تمويل احتياجات مالية استخدامات محددة، يجب أن يكون طلب التسهيلات الائتمانية متفقاً مع السياسة الائتمانية للبنك، أي في حدود أنواع التسهيلات التي أقرتها السياسة الائتمانية للبنك .(**الملحق رقم01**).

يطالب العميل في هذه المرحلة بتقديم المستندات المؤيدة لطلبه ومن أهم المستندات اللازمة للتقديم بطلب للحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك المستندات الآتية[2]:

- تحقيق الشخصية.
- السجل التجاري.
- البطاقة الضريبية.
- تراخيص مزاولة النشاط.
- السجل الصناعي وسجل المصدرين.
- عقد تأسيس الشركة.
- مستندات الضمانات المقدمة.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الاسكندرية، منشأة المصارف، 1995، ص 252.

[2] حياة شحاتة، **مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية**، القاهرة،الطبعة الأولى، 1999، ص38.

- الحسابات الختامية عن آخر ثلاث سنوات.
- المركز المالي الحديث للمنشأة.

هذه المستندات هي المستندات الأساسية ويجوز طلب تقديم مستندات أكثر أو مستندات اضافية في حالات معينة، على سبيل المثال طلب أوامر التوريد أو عقود التوريد المسندة لعميل في حالة طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويل عقود التوريد.

2. مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية للعميل:

تعد مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية المرحلة التالية لمرحلة التقدم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية، وتبدأ إدارة الائتمان بإجراءات الدراسة الائتمانية، تتضمن إجراءات الدراسة الائتمانية الإجراءات الآتية[1]:

-المقابلة الشخصية مع العميل ومناقشته مناقشة تفعيلية في الطلب المقدم منه والغرض من طلبه لهذه التسهيلات أهم العملاء والموردين المتعامل معهم والبنوك المتعامل معها والضمانات المقدمة مصادر السداد المقترحة وعمل تقرير مناقشة.

-الزيارة الميدانية لمنشأة العميل للتعرف على المقدمات المختلفة لها وعمل تقرير زيارة.

-إخطار الإدارات الأخرى المعنية كإدارة الاستعلامات لعمل تقرير استعلامات عن العميل.

-طلب مركز مجمع لتسهيلات العميل من البنك المركزي.

-طلب دراسة تسويقية إذا كان نشاط العميل يتطلب ذلك خصوصا بالنسبة للمشروعات الجديدة.

-طلب خبير استشاري لمعاينة الضمانات إذا تطلبت طبيعة الضمانات المقدمة ذلك.

يتم إعداد الدراسة الائتمانية في هذه المرحلة بمنح العميل التسهيلات الائتمانية أو عدم منحه وذلك بناءاً على الدراسة الميدانية والتي تتضمن[2]:

-نتيجة الاستعلام.

-المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل.

-تقرير السوق.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي وتحليل الائتمان**، الأردن، الوراق للنشر وتوزيع ،2002، ص 120.

[2] نفس المرجع السابق، ص121.

-تقرير معاينة الضمانات.

-التحليل المالي للحسابات الختامية للعميل.

-التدفقات النقدية الموقعة.

-موقف العميل من الديون الممتازة.

-تقييم لسابقة تعامل العميل مع البنك ان وجدت.

يقوم معد الدراسة باعتمادها من السلطة الائتمانية المخولة سلطة البث في طلبات القروض والتسهيلات بالبنك في حالة موافقة البنك على منح العميل التسهيلات تتضمن التوصية بالموافقة على قيمة التسهيلات الائتمانية الغرض من منحها وأجل السداد وسعر فائدة الضمانات المقدمة، طريقة السداد[1].

3. مرحلة الموافقة والتعاقد:

في حالة موافقة البنك على منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة يتم إبلا غ العميل بموافقة البنك وشروطها ليبدأ فوراً في اتمام إجراءات التعاقد مع البنك على هذه التسهيلات الممنوحة له(**الملحق رقم 02**).

أما في حالة عدم موافقة البنك (الرفض) يتم إخطار العميل دون إبطاء باعتذار البنك عن عدم منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة.

- إتمام التعاقد مع العميل:

يتم في هذه المرحلة إتمام التعاقد مع العميل وتوقيع العميل على عقود التسهيلات وفقاً للإجراءات المعمول بها في البنك التي تختلف من بنك لآخر.

4. مرحلة الاستخدام والمتابعة:

يتم متابعة العميل في مرحلة استخدامه للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنك وذلك بغرض التحقق من استخدام هذه التسهيلات في الأغراض المخصصة لها في الدراسة الائتمانية بغرض تقييم كفاءة العميل في استخدامها والوقوف على التطورات التي تلحق بنشاط العميل وحتى يتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتصحيح

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص123.

مسار وموقف الائتمان الممنوح إذا لزم الأمر ذلك، ويقوم البنك بمتابعة عملائه خلال سريان التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم عن طريق الإجراءات الآتية[1]:

-الزيارة الميدانية للعملاء.

-الإطلاع الدوري على المراكز المجمعة للتسهيلات الائتمانية ذلك للوقوف على مدى تطور حجم تعاملاتهم دورياً مع البنوك في مجالات التسهيلات الائتمانية.

-طلب بيانات عن الإيرادات والتكاليف والتدفقات النقدية من العملاء.

-تجديد الاستعلامات دورياً للوقوف على التطورات المختلفة التي تلحق بمراكز عملاء التسهيلات في السوق والبنوك.

-وتساعد عملية المتابعة على ارتفاع نسبة التحصيل والسداد والانتظام في السداد إلى حد كبير جداً[2].

5. مرحلة السداد:

تنتهي العملية الائتمانية بالنسبة للعميل الواحد بقيام العميل بسداد التسهيلات الائتمانية في آجال استحقاقها وبالشروط المتفق عليها، يكون مثل هذه السداد للتسهيلات الائتمانية سداداً منتظماً طبيعياً، ولكن في بعض الأحيان لا يلتزم بعض العملاء بالسداد في آجال الاستحقاق بالشروط المتفق عليها مسبقاً، ويقوم البنك في مثل هذه الحالات بإعادة تقييم مواقف عملائه المتعثرين في السداد ويبحث في الأسباب التي أدت إلى عدم انتظامهم في السداد ويقرر أحد الحالات الآتية:

- التيسير.
- الجدولة.
- التسوية.

[1] حياة شحاتة، **مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، مرجع سابق ، ص84.

[2] نفس المرجع السابق، ص86.

المطلب الثاني: أنواع و أشكال التمويل البنكي وأهميته

أولا: أنواع التمويل البنكي وأشكاله

1. أنواع التمويل:

قسم التمويل تقسيمات مختلفة وفقاً لأسس مختلفة فقد قسم على أساس الغرض، منه وحسب شخص المقترض أخيراً نوع الضمان المقدم للدائن وحسب الجهة المقرضة.

أ. **على أساس الغرض من التمويل**:

يقسم التمويل على أساس الغرض من التمويل إلى ما يلي [1]:

-تمويل استثماري: وهو التمويل الذي يلجأ إليه المشروعات عادة من اجل الحصول على ما تحتاجه من رؤوس أموال ثابتة أراضي ومنشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة، ولا تنحصر العمليات الاستثمارية في قطاع معين، فالاستثمار يشكل كل القطاعات، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات وقطاع التجارة.

-تمويل تجاري: هذا النوع من التمويل تستخدمه المشروعات لضمان تسييرها العادي، والإدارة التي تستخدم للحصول على هذا النوع من الائتمان هي الكمبيالات السندات الإذنية.

-تمويل استهلاكي: وهذا يعقده الأفراد من اجل تمويل احتياجاتهم من السلع المعمرة كالعربات والأثاثات المنزلية، ويعتبر التمويل الاستهلاكي هو أول ما عرف من أنواع التمولي.

ب. على أساس الزمن:

يقسم التمويل على أساس الغرض من الزمن الى ما يلي[2]:

- **التمويل طويل الأجل**: التمويل طويل الأجل هو ما تزيد مدته على خمس سنوات بصفة عامة، وهو يستهدف عامة تقديم الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات إلى رؤوس أموال ثابتة.

- **التمويل متوسط الأجل**: هو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين عام واحد وخمسة أعوام وهز يستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات من آلات زراعية ومستلزمات إنتاج أخرى وكذلك احتياجات الأفراد إلى سلع استهلاكية معمرة وفي بعض الأحيان تقل هذه الفترة حيث تنحصر بين سنة وثلاثة سنوات.

[1] جمال زيدية، **أساسيات التسهيلات البنكية**، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، 1996، ص 24 .

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص96.

– **التمويل قصير الأجل**:هو يهدف إلى تمويل العمليات الجارية وتكملة رأس المال الجاري للمشروعات التجارية وعادة تكون مدته لأقل سنة.

ج. حسب الشخص المقترض:

يقسم التمويل على أساس الغرض من الشخص المقترض إلى [1]:

-**تمويل خاص**: هو ما يعقده أشخاص القانون الخاص من أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، تتوقف قدرة الأشخاص على الحصول على التمويل على الثقة التي تتمتع بها لدى مانح التمويل وكذلك على الإيرادات المستقبلية التي ينتظر أن تحققها في المستقبل والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الأجل المحدود لذلك.

-**تمويل عام**: وهذا النوع من التمويل تعقده الأشخاص العامة كالدولة والولايات ومجالس الحكم المحلي المختلفة، وتعتمد قدرة الدولة على الحصول على التمويل على المقدرة المالية لأفراد المجتمع وبنوكه وشركاته وهم الذين يطلب منهم الاكتتاب في القرض العام وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى وضعها المالي وأخيراً على مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل.

د. من حيث نوع الضمان المقدم للدائن:

يقسم التمويل على أساس الضمان المقدم إلى مايلي[2]:

– **تمويل شخصي**: في حالة التمويل الشخصي لا يقدم المقترض إلى المقرض أيه أموال ضماناً لتسديد دينه، ويكتفي الدائن بالوعد الذي قطعه على نفسه بتسديد الدين ثقته في تنفيذ هذا الوعد، ويلاحظ أن الكثير من التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية هو تمويل شخصي، الآن فالضمان يأخذ شكلاً أخر ففيه لا ينظر إلى الشخص المقترض من حيث وضعه المالي وانما ينظر إلى الشخص الذي يضمنه، حيث يلزم الشخص المقترض بإحضار شخص آخر يكون له حساب بأي بنك ويتم التأكد من ذلك عن طريق خطاب سري حتى تتوفر الثقة ويبرم العقد، وهذا النوع من أنواع الضمان تبلور بعد العمل بالبنوك الإسلامية التي لا تقرض بفوائد.

– **تمويل عيني**: فيه يقدم المقترض عيناً كان منقولاً أم لا عقارياً كضمان لتسديد دينه، ويهدف الدائنون وعلى رأسهم البنوك من وراء الرهن العيني الحصول على مبلغ القروض تحت كل الظروف إذا لم يكن الشخص المقترض رشيداً).

[1] حياة شحاتة، مرجع سابق، ص38.

[2] نفس المرجع السابق، ص40.

2. أشكال التمويل

هناك عدة أشكال لتمويل والتي نذكر منها[1]:

أ. **التمويل المباشر وغير المباشر:**

-التمويل المباشر:

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي بنكي أو غير بنكي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية) .

✓ **المؤسسات**: تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للإكتتاب العام أو الخاص.
- إصدار سندات.
- الإئتمان التجاري.
- التمويل الذاتي.
- تسهيلات الاعتماد...الخ

✓ **الحكومة**: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة...

-التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين[1]، حيث يقوم الوسطاء الماليين المتثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها،

[1] ندى عبد الماجد حامد خليل، **إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية**، خلال الفترة من 20001-2005م، مذكرة ماجستير، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، 2007م.

فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الإستراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي...الخ.

ب. التمويل المحلي والتمويل الدولي:

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية وتمويل مصدر السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

- **التمويل المحلي:** يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة غير المباشرة المحلية) قروض بمختلف أنواعها،أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها ...الخ (وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

- **التمويل الدولي:** هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج **ميدا** الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

ثانيا: أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية[1].

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق[2]:

أ. توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.

[1] محمد سعيد سلطان، عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سايق، ص37.

[2] سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، الاسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2006، ص65.

- تحقيق التنمية لاقتصادية البلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...)

كما يلعب التمويل دورا أساسيا فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية اذ بدونه لا يمكن اقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية. وفى الوقت الراهن ازداد الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالتمويل لما يشكله من أهمية فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية لجميع الاشخاص طبيعيين ام اعتباريين..

تضاعف الاهتمام بالتمويل على المستوى الفردي وعلى مستوى الشركات والمؤسسات والدول وذلك لمواكبة الاحتياجات فى ظل التطور الملحوظ الذى يسود العالم ولما كان تامين حاجات الناس ومطالبهم فى الوقت الحاضر أمر يحتاج إلى توفير قدر كبير من المال يصعب القيام به من قبل شخص واحد، فانه لابد من وجود مؤسسات مالية قادرة على استقطاب رؤوس الاموال وتشغيلها فى المجالات الائتمانية والاستثمارية ذات النفع العام، حيث تقوم مثل هذه المؤسسات الممثلة في البنوك بدور العامل الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين خلال تقديم التمويل اللازم للعملية الانتاجية او الاستهلاكية او الإنتاجية مما يعود على الاقتصاد الوطني بالنماء والزيادة من توفير التمويل المطلوب.

المطلب الثالث: مبادئ ومصادر التمويل في البنوك التجارية استخداماتها

أولا: مبادئ التمويل في البنوك التجارية

يوجد عدة مبادئ هامة تلتزم بها البنوك لأداء وظائفها، وذلك لإكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ نجد ما يلي[1]:

1. السرية:

إن المعاملات بين البنك و عملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه، فالمودع عندما يودع أمواله لدى البنك والتي تعتبر جزء من خصوصياته، فلا يجوز للبنك أن يذيعها أو يفشيها وإلا انصرف عنه المودعون وهذا يمس بصمعة البنك، كذلك بالنسبة للمقترضين عندما يلجأون إلى البنك عند حاجتهم إلى قرض، فلا يجوز للبنك إذاعة ذلك لأنه تضر بسمعة العميل وتزعزع ثقة المتعاملين معه، لهذا فالتزام البنك بالسرية التامة في معاملاته تعتبر شيء مهم للحفاظ على سمعته، كذلك هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بالحساسية فائقة الحد، ولا يجوز للبنك

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص23- 24.

أن يمد معلومات وبيانات لأي شخص كان عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثني الإلتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

2. حسن المعاملة:

إن المعاملة الحسنة يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل إلى عميل دائم، وهي التي تجتذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء، بالرغم من أن الخدمات التي تقدمها البنوك واحدة فواجب البنك هنا إختيار العاملين فيه والإعتناء بهم وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمات بنكية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون البنكي صريحا وحازما في عمله، كما يجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعمبل أي الإبتعاد عن التحيز أو التفرقة بين العملاء أثناء عمله، كذلك يجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه.

3. الراحة والسرعة:

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه والتعامل معه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء كإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار وكذلك السرعة في تقديم الخدمة شيء مهم بالنسبة للعميل،فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الإنتظار، لهذا يجب أن توضح الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيدات، ومما يساعد كذلك على الراحة والسرعة في إنجاز الأعمال داخل البنك هو إستخدام الأجهزة الحديثة التي تكفل إستخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات، وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من إستخراج ما يازم في أقصر وقت ممكن، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.

4. كثرة الفروع:

إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وانتشار وكثرة الفروع في مناطق جغرافية مختلفة يعود بفوائد كثيرة بالإضافة للفوائد المذكورة سابقا منها[1]:

-تسيير وتسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك من ناحية الوقت والمال.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص25.

-البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الإحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.

-توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة، مثلاً إذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية معينة فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، وبالتالي يمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى .

-السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

ثانيا: مصادر التمويل في البنوك التجارية وإستخداماتها

مصادر التمويل فيالبنوك التجارية هي التزامات على البنك واجبة الدفع حالاً أو بعد حين، وتظهر في جانب الخصوم من قائمة المركز المالي للبنك، أما استخدامات الأموال فمن أصول أو موجودات البنك وتعكس الطريقة التي يستثمر بها البنك الأموال التي تكون تحت تصرفه، وتظهر في جانب الأصول في قائمة المركز المالي، وتتمثل فيما يلي[1]:

- **مصادر التمويل في البنوك التجارية:**

تحصل البنوك التجارية على أموالها من خلال نوعيين أساسيين من المصادر وهما:

1. المصادر الداخلية:

تشمل هذه المصادر على الأموال التي يتأسس بها البنك، بالإضافة إلى ما يستطيع البنك توليده من خلال نشاطاته وتقسم إلى[2]:

أ. رأس المال المدفوع:أي رأس المال الذي يدفعه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك، والذي يدفعوه أيضاً عند التفكير بزيادة رأس المال، ويعتبر هذا الجزء من أموال البنك ذو أهمية بالغة من أجل الحصول على ثقة الجمهور والمودعين، لأن هذا الجزء من رأس المال البنك يشكل صماناً للمودعين،وهو ضروري لبداية عمل البنك، كما أنه يعكس قوة المركز المالي للبنك، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة عدم المبالغة بهذا الجزء من رأس المال لأن ذلك يمكن إن يؤثر سلباً على معدل العائد على الاستثمارات[3].

[1] آزاد قاسم، **إدارة البنك التجاري**، ماجستير إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، دون سنة، ص07 .

[2] نفس المرجع السابق، ص09.

[3] سعيد سيف نصر، مرجع سابق، ص58.

ب. الأرباح المحتجزة:

وهي على الشكل التالي:

-الاحتياطات: وهي المبالغ التي تقتطع من الأرباح وقد تكون هذه الاحتياطيات اختيارية من أجل تدعيم المركز المالي للبنك ومقابلة الخسائر المتوقعة في بعض الأصول أو قد تكون إجبارية بمقتضى القانون الذي تأسس به والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.

-المخصصات: التي يشكلها البنك من صافي الربح مثل مخصص الامتلاك ومخصص ديون مشكوك فيها...الخ.

-الأرباح: غير الموزعة (القابلة لتوزيع): والتي يبقيها البنك من أجل إعادة استثمارها أو زيادة رأس مال البنك وتوسيعه.

2. المصادر الخارجية : وتتمثل المصادر الخارجية فيمايلي[1] :

أ. سندات الدين طويلة الأجل: يصدر البنك هذا النوع من السندات ليتم شراؤها من قبل الجمهور أو المؤسسات الأخرى،ويعتبرها من ضمن أمواله الخاصة.

ب. الودائع: مثل ودائع جاري وودائع تحت الطلب...الخ، سنأتي على ذكرها لاحقاً.

ج.البنك المركزي: وهو احد المصادر الخارجية الهامة لتمويل البنوك التجارية، لان البنوك التجارية تقترض من البنك المركزي، كما إن البنك التجاري يلجأ عادة إلى إعادة الحسم للأوراق المالية في البنك المركزي.

د. التسهيلات الائتمانية الخارجية: وهي جملة مل تحصل عليه البنوك التجارية من مراسليها في الخارج، وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية، وهو يستفيد عادة من العمولة من أداء هذه الخدمة، وبالطبع يمكن إن توجد مصادر أخرى مختلفة للبنوك التجارية باختلاف أنشطتها وعملياتها...الخ[2].

3. الودائع:

إن نجاح البنوك في أدائها لإعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات البنكية المتطورة واستمرارية البنوك وتوسعها يتوقف بدرجة كبيرة على حجم مواردها المالية، والتي تشكل الودائع الجزء الهام منها.

[1] موسى ولد الشيخ ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003\2004 ، ص 08.

[2] نوال حسين عباس، **المؤسسات المالية**، (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2003م).

ويمكن تعريف الوديعة بأنه اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه المودع لديه (البنك) برد هذا المبلغ عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم البنك بدفع فوائد على قيمة الوديعة،وبما إن الودائع البنكية تعكس المركز المالي للمودع فإنها تحاط بالسرية التامة.

- **أنواع الودائع:**

إن أهمية الودائع في حياة البنوك قد حملت على دراسته هذه الودائع وتقسيمها وتصنيفها بشكل يساعد على الإفادة من هذا المصدر الهام للتمويل، ولهذا فقد صنفت الودائع على الشكل التالي[1]:

1. تصنيف الودائع وفقاً لأجل استحقاقها:

أ. الودائع الجارية وتحت الطلب:

وفقاً لهذا النوع من الودائع يستطيع العميل الإيداع والسحب في أي وقت يشاء، ولا يقوم البنك بدفع أي فوائد على هذا النوع من الفوائد.

ب. الودائع لأجل (ودائع بإخطار):

وفقاً لهذا النوع من الودائع لا يستطيع العميل أن يسحب منها إلا بعد حلول موعد استحقاقها (ودائع لأجل) أو يجب إبلاغ البنك عن الوقت الذي يريد أن يسحب فيه من الرصيد والمبلغ المطلوب لكي يتمكن البنك من توفير هذا المبلغ (ودائع بإخطار)، وأما الفترة التي يجب أن يمنحها العميل للبنك فهي بحدود الأسبوعين.

ج. ودائع التوفير:

بموجب هذا النوع من الودائع يقوم البنك بفتح حساب للعميل ويمنحه دفتر توفير، هذا وتمنح البنوك فوائد ثابتة على هذا النوع من الودائع، ويستطيع العميل في حساب التوفير أن يسحب ويضيف في أي وقت يشاء، وتجدر الإشارة إلى إن البنوك تعطي فوائد على أدنى رصيد للوديعة من هذا النوع خلال المدة المحددة.

د. الوديعة المجمدة:

هي تلك الوديعة التي تتقاضها البنوك التجارية مثل التأمينات النقدية لقاء إصدار خطابات الضمان ولقاء فتح الاعتمادات المستندية لغايات الاستيراد، هذه الوديعة هي بالطبع غير مقرونة بفائدة ولا يجوز للعميل تحريكها.

[1] موسى ولد شيخ، مرجع سابق، ص55.

2. تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المودعين:

يتم تقسيم الودائع وفقاً لذلك حسب النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المودع ويمكن تمييز الأنواع التالية:

- ودائع المنشآت التجارية.
- ودائع المنشآت الزراعية.
- ودائع المنشآت الخدمية.
- ودائع المنشآت الصناعية.
- ودائع المهن الحرة.
- ودائع المرتبات.

من الملاحظ إن كل نوع من أنواع الودائع السابقة يشرح ذاته، ومن الملاحظ أيضاً أن هذا التصنيف قد لا يحدث في الحياة العملية المالية لأغلب البنوك، حيث إن البنك لا ينظر في الدرجة الأولى إلى طبعة عمل المودع بقدر ما ينظر إلى الوديعة ذاتها.

وطبعاً من الممكن إن يصنف البنك الودائع وفقاً لمعايير أخرى مختلفة بما يخدم ويساعد على إدارة هذه الودائع بأفضل شكل ممكن.

➢ **استخدامات الأموال في البنوك التجارية:**

تقوم البنوك التجارية باستخدام أموالها في إطار المواءمة مابين متطلبات السيولة والأمان وتحقيق الربحية المطلوبة ويمكن إن تأخذ الاستخدامات الشكل التالي[1]:

- أصول سائلة: نقدية وشبه نقدية.
- قروض وتسهيلات ائتمانية.
- الاستثمارات في الأوراق المالية المختلفة .
- الاستثمارات في البنوك والمؤسسات الأجنبية.
- أصول ثابتة.
- أصول أخرى متنوعة.

[1] رشاد عصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، ص96.

وسنذكر بشيء من التفصيل أهم استخدام للأموال في البنوك التجارية والتي تركز على الجانب الاستثماري الأهم لاستخدام الأموال وهي القروض.

1. ماهية وأهمية القروض:

تعتبر وظيفة الإقراض في البنوك الجانب الأخر للوظيفة الكلاسيكية للبنك والتي تتمثل بقبول الودائع من ناحية ومنح القروض من ناحية أخرى تكتسب هذه الوظيفة أهمية كبرى كونها من الأعمال الرئيسية التي يمارسها البنك، ولقد احتلت هذه الوظيفة مكاناً رئيسياً على مر السنين حتى وقتنا هذا.

إن الاستثمار في القروض هو الشكل المفضل للاستثمار من قبل البنوك،ذلك لان العائد المتولد من جراء هذا الاستثمار هو غالباً أعلى من العائد المتولد من استثمارات أخرى، سواءً الاستثمار في النقدية أو الاستثمار في الأوراق المالية،ناهيك على إن عملية منح القروض تنفرد بها البنوك وبعض المؤسسات الأخرى، في حين إن عملية الاستثمار في الأوراق المالية أمر متاح للعديد من الشركات والأفراد، ولهذا فإن البنوك لا تلجأ إلى الأنواع الأخرى من الاستثمارات عندما يتاح لها إن تقرض هذا الجزء من المال.

2. أنواع القروض:

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها البنوك حسب معايير مختلفة[1]:

أ. تصنيف القروض حسب تاريخ الاستحقاق وحسب توقيت دفع الفوائد:

حيث يمكن التمييز وفقاً لهذا الأساس بين قروض طويلة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض قصيرة الأجل. أما من حيث توقيت دفع الفوائد فهناك القروض التي تسدد فوائدها مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق والقروض التي يتم حسم الفائدة منها مقدماً ويلتزم المقترض بدفع قيمة القرض عند حلول أجل الاستحقاق.

ب. تصنيف القروض حسب معيار الرهن[2]:

حيث يمكن التمييز بهذا الصدد بين قروض برهن وأخرى بغير رهن، فمن حيث القروض برهن فإنها تقضي بان يقدم المقترض احد الأصول التي يملكها كضمان من اجل سداد قيمة القرض، ومن الطبيعي هنا إن تكون قيمة الأصل الذي يقدمه العميل كضمان أكبر من قيمة القرض الذي يحصل عليه.

[1] موسى ولد الشيخ، مرجع سابق، ص ص61-62.
[2] سعيد سيف نصر، مرجع سابق، ص 33.

أما القروض بلا رهن فلا يحصل بموجبه البنك على ضمان من المقترض، غير إن هذا النوع من القروض لا يقدم لكافة العملاء وإنما لنخبة معينة عرفت باستقامتها وملاءتها المالية وجديتها في التعامل والالتزام.

ج. تصنيف القروض حسب نوعية النشاط الذي يمارسه العميل[1]:

- **قروض منشآت الأعمال:** يشكل هذا النوع من القروض جزءاً كبيراً من القروض التي تمنحها البنوك التجارية وغالباً ما تقترن بشرط الرصيد المعوض، وتكون نسبة الفائدة على هذه القروض غالباً بالحد الأدنى (المعدل الأساسي) ذلك لان ثمة علاقة تاريخية تربط البنوك بمنشآت الأعمال، وهناك أنواع عديدة من هذه القروض: القروض العادية، القروض المتجددة، القروض تحت الطلب، والقروض المحددة بحد أقصى للمبلغ المسحوب خلال فترة زمنية محددة.
- **قروض تمويل التجارة الخارجية:** تمنح البنوك هذا النوع من القروض لقطاع التجارة الخارجية عندما يقوم تاجر ما باستيراد بضاعة أو أي شيء آخر من المصدرين في العالم الخارجي، فأكثر ما ينتشر هنا هو إن يقوم التاجر أو المستورد بتحرير كمبيالات مقبولة، حيث يعتمد البنك هذه الكمبيالات ويبدي التزامه بدفع قيمة هذه الكمبيالات عند استحقاقها.
- **قروض السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية:** يمنح البنك هذا النوع من القروض لشراء الأوراق المالية للمتعاملين بها من سماسرة ووسطاء ماليين، وغالباً ما تكون هذه الأوراق بمثابة رهن للقرض.
- **قروض المؤسسات المالية:** تقوم البنوك التجاري وخاصة الكبيرة منها بتقديم هذه القروض إلى المؤسسات المالية كشركات الاستثمار والادخار وشركات توظيف الأموال والبنوك المتخصصة، وغالباً ما تكون قيمة هذه القروض كبيرة.
- **قروض البنوك التجارية:** تتمثل هذه القروض في الفائض من الاحتياطي القانوني لدى بعض البنوك والمودع في البنك المركزي والذي تحصل عليه بنوك أخرى تعاني من عجز في هذا الاحتياطي، وغالباً ما تكون مدة هذه القروض ليلة واحدة وبفائدة متدنية بسبب قلة المخاطرة فيها وانخفاض تكاليفها الإدارية.
- **القروض الزراعية:** تمنح بعض البنوك التجارية قروض قصيرة الأجل تستحق خلال عام للمزارعين من اجل تمويل شراء البذار والسماد والمبيدات ومستلزمات الإنتاج الأخرى، ويعود سبب اقدام البنوك التجارية الصغيرة على منح هذه القروض إلى قصر مدتها.

[1] سعيد سيف نصر، مرجع السابق، ص 34.

- **القروض العقارية:** وهي القروض التي تمنح لتمويل المشاريع العقارية، وهذه القروض تتصف بآجالها الطويلة، فقد تمتد إلى أكثر من ثلاثين سنة تسدد على إقساط عندما يحين موعد، أما الضمان لهذه القروض فهي العقارات نفسها.
- **قروض المستهلكين:** تقدم البنوك قروضاً للأفراد من أجل تمويل مشترياتهم من السلع المعمرة كالسيارات والغسالات والثلاجات وغيرها ...تسترد البنوك هذه القروض على دفعات شهرية، إن مثل هذه القروض غالباً ما تكون قصيرة الأجل ومنخفضة المبالغ.

المبحث الثالث: ماهية الائتمان البنكي

يعتبر الإئتمان البنكي من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختلفة، والذي تقدمه إلى الأفراد كأشخاص طبيعيين أو إعتباريين لتمويل مشاريعهم الإقتصادية بعدما عجزوا عن التمويل الذاتي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنوك والبنوك والمؤسسات ما كانت لتوفر الأموال اللازمة دون ودائع الأفراد المختلفة، وبدورها تقدمها في شكل قروض، فهنا التكامل يظهر جليا بين الأفراد والبنوك لتنمية الاقتصاد، يقوم هذا المبحث على شرح مفهوم الإئتمان البنكي وأهدافه ووظائفه، وكذلك التعرف على معايير منح اللإئتمان المختلفة.

المطلب الاول: نشأة وتعريف الائتمان البنكي

1. نشاة الائتمان البنكي:

إذا تحدثنا عن نشأة الائتمان فإننا نجد أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع دون إعطاء أصحابها حق بالفائدة، بل انه كان يترتب عليه في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هده الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها،من ثمة أخذت مؤسسات الإيداع هده بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات الإقراضية، بعد ذلك ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة، وهكذا بعد أن كان المودع يدفع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، كما انتقل العمل البنكي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى[1].

[1] خطيب، منال، **تكلفة الائتمان البنكي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص4.

2. تعريف الائتمان البنكي

هناك تعاريف مختلفة للائتمان من خلال عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

أ. الجانب القانوني:

الائتمان بلغة القانون له معنى واسعا، فهو يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما، كل هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر، وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته.

ب. الجانب الاقتصادي:

أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعنى تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصري الثقة والمدة، كما يتخذ الائتمان عدة صور أو أنواع بحسب مدته أو الغرض من الحصول عليه أو حسب الجهة المستفيدة منه والمانحة له[1].

كما يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، و يؤكد هدا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بجميع أنواعها.

ويعرف الائتمان بأنه:"الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد[2]."

على مستوى البنك فإن الائتمان البنكي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

---

[1] خطيب، منال، مرجع سابق ،ص6.

[2] عبد العزيز دغيم، ماهر الايمن، إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلة(28)العدد(03) 2006.ص 165 .

ويلعب الإئتمان البنكي دور كبير في تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس النقود والوفاء، كما تعتبر الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى شخص آخر وبالتالي فهي أداة للتبادل وتتضح لنا أهمية الإئتمان خلال[1]:

- **زيادة الإستهلاك:** الإئتمان يساعد المستهلكين في الحصول على بعض السلع الإستهلاكية.
- **زيادة الإنتاج:** وهذا عن طريق المساعدة في إنشاء مشاريع، وبالتالي تلجأ هذه المؤسسات إلى الإقتراض.
- **توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الإقتصادية:** يحقق الإئتمان للإقتصاد نموا متوازنا لأنها تخدم السياسة الإقتصادية والتنموية.
- **تشغيل الموارد العاطلة:** بحيث أن الإئتمان يمكن من الإستفادة من الأموال العاطلة بصورة مؤقتة وذلك عن طريق التمويلات القصيرة الأجل.
- **تسهيل عملية التبادل التجاري:** الإئتمان يوفر طريقة سهلة للدفع في عمليات التبادل التجاري وتضمن حقوق المورد والمصدر عن طريق الإعتمادات المستندية.
- **تغطية العجز المالي للمؤسسات:** بفضل الإئتمان تستطيع المؤسسات تغطية عجزها المالي خلال فترة من الفترات العملية الإنتاجية.
- كما يعتبر الإئتمان البنكي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من أجل الحصول على إيراداته، اذا تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.
- ويضاف إلى ذلك أن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات.
- وتعد القروض البنكية التي تمنح من البنوك من العوامل الهامة لعملية خلق الإئتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول "كمية وسائل الدفع".
- كما تساعد القروض الوسطاء " تجار الجملة والتجزئة " في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وبإختصار كما تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك.

[1] عبد الحميد، عبد الطيف، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.

المطلب الثاني: وظائف الائتمان البنكي وأهدافه

أولا: وظائف الائتمان

للإئتمان البنكي أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية وهذا يعود لوظائفه العديدة والمتعددة ودوره البالغ في تنمية الإقتصاد حيث يمكننا تلخيص اهم وظائف الإئتمان فيما يلي[1]:

1. وظيفية الإنتاج:

أصبح اللجوء الى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد إحتياجات الإستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الإستثمارية مما تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الإستثمار.

2. وظيفة تمويل الإستهلاك:

يمكن الحصول على السلع الإستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يقدمه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلع الإستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الإئتمان[2].

3. وظيفة تسوية المبادلات:

يستخدم الإئتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع إعتماد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة. هذه الوظائف الأساسية للإئتمان تنعكس أثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الإقتصاد الوطني خصوصا، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي، الإستثمار والإدخار.

[1] خطيب منال، مرجع سابق، ص16.

[2] عبد العزيز دغيم، مرجع سابق، ص 33.

ثانيا: اهداف الائتمان

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- هدف الربحية.
- هدف النمو لنشاط البنك.
- هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق البنكي.
- هدف السيولة.
- هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي.

شكل يوضح علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف من عدمه.

[1] عبد العزيز دغيم، مرجع سابق، ص55.

الشكل رقم2/1: قرارات الائتمان وتحقيق أهداف البنك



المصدر :رحيم حسين، **الإقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الاولى، 2008، ص135.

– قرارات الائتمان و تحقيق اهداف البنك:

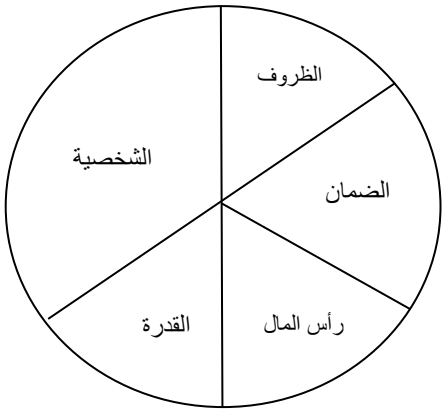
ويقع على عاتق الإدارة المحترفة للبنك عبء تحقيق نمو متوازن للبنك يتناسب مع حجم موارده والفرص التسويقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا العائد وفق آليات مصرفية عالية التخصص.

المطلب الثالث: معايير منح الائتمان

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان، فالعامل الأساسي ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائد أو عدم قدرته على توفير دخل مناسب لغرض إعادة القرض، حيث لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا[1].

لذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان و عند تقييم الائتمان ضرورة تحديد المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام(Five C's of Crédit (5C's) والذي يعتبر أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عميله المقترض وفيما يلي عرض لهذه المعايير[2]:

الشكل رقم1/3: معايير منح الائتمان



المصدر: رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الاولى، 2008، ص144.

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر و التوزيع، قسنطينة، الطبعة الاولى،2008 .

[2] حمزة محمود الزبيري، **ادارة المصارف الاستراتجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان ،2000.

- المعيار الاول: شخصية العميلCharacter:

تشكل شخصية العميل الركيزة الأولى في قرار منح الائتمان وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، لهذا نجد أهم هدف تسعى إليه إدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة باعتبار أن شخصية العميل تتحدد لعدة اعتبارات بعضها ينحصر في خاصية واحدة وبعضها يتوسع ليشتمل عدة خصائص التي يجب أن تتوفر في شخصية العميل[1]،حيث تمثل شخصية العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الائتماني، وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب[2]، وعادة إدارة الائتمان لا تفرق بين شخصية العميل فيما إذا كان فردا أو مؤسسة،فالمؤسسات الصغيرة وحديثة النشأة في علاقاتها البنكية والسوقية تعتمد شخصيتها على مواصفات إدارتها، أما المؤسسات الكبيرة فان مواصفات شخصيتها تتجاوز محيط إدارتها لتشمل العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمد عليها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها، ويعطي هذا تفسيرا من أن جزء من المخاطر الائتمانية والتي تنشأ من ضعف العميل أو عدم قدرته أو رغبته على التسديد للقرض أو فائدة ذلك القرض تنشأ عن اعتبار أدبي أو معنوي وليس مادي.

مما سبق يمكن القول بأن المقصود بشخصية العميل سلوكياته التي تتحدد بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كمؤسسة فيقصد بها الإدارة والتي تتجسد في مقدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات تجاه البنوك وذلك من خلال قدرة إدارتها على انجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف، وعلى هذا الأساس فان دراسة شخصية المؤسسة تقتضي الاطلاع على شخصية مدراء المؤسسة بغرض الإحاطة والاستعلام عن أخلاقيات هؤلاء المدراء ومدى قدرتهم واستعدادهم لتسديد ما أستحق على المؤسسة.

إن ما يلفت الانتباه هو أن إدارة البنوك بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص أخذت تركز اهتمامها في الدراسة والتحليل عن حالة الإفلاس التي يعلنه بعض العملاء أملا في التخلص مما عليهم من التزامات تجاه البنوك والدائنين الآخرين، لذلك التحليل الائتماني يستمر للإحاطة بالمخاطر، فهناك فرق بين عميل يحاول إعادة تحسين أوضاعه المالية لتسديد ما عليه من التزامات رغم إعلان إفلاسه، وبين عميل أخر يعلن إفلاسه للتخلص من التزاماته تجاه البنوك.

إن تقييم شخصية العميل ليست بالعملية السهلة، فالإحاطة بهذه العملية تتسم بالصعوبة والتعقيد، ويعود ذلك إلى أن شخصية العميل لا يمكن تقييمها ماديا، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية

[1] عبد العزيز الدغيم، ماهر الايمن، مرجع سابق، ص 196.
[2] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 185.

التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمؤسسة والعاملين بها، وبمورديها والبنوك التي سبق للعميل المقترح التعامل معها ولهذا تعتبر عملية الاستعلام عن العميل جزء من عملية الاستعلام البنكي[1].

- **المعيار الثاني: القدرة على الاستدانةCapacity**:

يعتبر معيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي توثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان وعلى الرغم من أن المقدرة على التسديد تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة أراء واتجاهات حددت مفهوم القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربع اتجاهات أساسية ومختلفة وردت عند المهتمين بهاذا المجال وهي:

- **الاتجاه الأول**: هو تفسير القدرة من خلال الاقتراب من شخصية العميل فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.
- **الاتجاه الثاني**:يشير البعض للقدرة على الاستدانة بقدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال وشرعيتها إدارة حسنة وسليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.
- **الاتجاه الثالث**:يذهب أصحاب هذا الاتجاه في تفسير القدرة إلى الأمور المالية، حيث ينصب اهتمامهم حول قدرة طالب الائتمان على إنشاء عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة من طرف البنوك.
- **الاتجاه الرابع**: ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على الاستدانة تعتمد على مقدار التدفقات النقدية والمتوقع تحقيقها من العميل، وعليه يمكن قياس قدرة العميل على السداد من خلال العوامل التالية[2]:

- مدى قدرة العميل من حيث العلم و الخبرة على إدارة وممارسة نشاطه.
- التعرف على موارد التدفق النقدي للعميل طالب الائتمان والتي تكون المصدر الأساسي للسداد.
- مدى تنوع أنشطة وأعمال العميل المقترض.
- دقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقيود المحاسبية والطرق المحاسبية المختلفة.
- درجة الرقابة الداخلية في المشروع الذي يعمل فيه العميل المقترض.
- التعرف على مركز العميل في السوق وحصته السوقية.

[1] عبد العزيز الدغيم، مرجع سابق، ص196.

[2] رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الامريكية، مارس 2006، ص115.

- المراحل الاستثمارية التي قطعها العميل طالب الائتمان.
- التعرف على استقرار الطلب على منتجات العميل في الفترة الحالية، والتنبؤ المستقبلي للطلب على منتجاته.

وبالتالي فان القدرة تدل من جهة على الطاقة الاقتراضية بالنسبة للبنك والتي تتحدد أساسا بحجم الرصيد القابل للإقراض، ومن جهة أخرى تعبر أيضا على القدرة الاقتراضية بالنسبة للعميل والتي تتحدد بقدرة العميل على تحقيق الدخل.

ولقياس هذا المعيار يجب على البنك إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل،وكذا تعاملاته البنكية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض.

- المعيار الثالث: رأس المالCapital :

يقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من أصول مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة، بمعنى أن رأس المال يشمل جميع الأصول المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، ومن جهة أخرى يعبر رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه، ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل على كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة.

تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته التي هي حقوق للبنوك يعتمد الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه العميل، فكلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية إضافة إلى أنه الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه في تسديد ما عليه من التزامات. لهذا يعتبر رأس المال أحد أهم عناصر ومعايير منح الائتمان باعتبار أن نوعية و قيمة رأس المال تؤثر في قدرة العميل على سداد الائتمان. وهو يدل بالنسبة للبنك على درجة تحمل أو تغطية المخاطر، حيث يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل كحد أدنى أساسي، وبالتالي فإن حجم القروض التي يمكن للبنك القيام بها مقيد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال[1].

[1] برياين كويل، **تحديد مخاطر التتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الاولى،2006، ص87.

- المعيار الرابع: الضمانColleteral :

يجب أن تقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بضمانات كافية لتسديد قيمة هذه التسهيلات، بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فوائد وعمولات ومصاريف، وتهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها البنوك وبين ما يقابلها من ضمانات، حيث أن احتمال الخسارة أمر وارد ومتوقع كاحتمال الربح، كما أن الخطأ في التقدير أمر وارد لما قد يحدث من تغيرات خارجة عن إرادة كل من البنك والعميل على حد سواء[1].

ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان البنكي، فقد يكون الضمان شخصا ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليها إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، ويمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر ووافق أن يكون ضامنا للعميل، ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها، على الرغم من أن إدارة الائتمان اهتمت بالعديد من المعايير التي تضمنت سمعة العميل وأخلاقه وجوانب مختلفة من شخصيته إلا انها لا تتجاهل الضمانات بمفهومها القانوني لكي تعطي رؤية واضحة عن مفهوم الضمانات، فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن سداد التزاماته .

وأفضل ضمان للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، لهذا يجب أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- يعتبر الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ينبغي أن تكون ملكية الضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- يجب أن تكون الضمانات كافية لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

وعموما تتفق العديد من الآراء على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في أسس اتخاذ القرار الائتماني، بل يضمن الأمان و السلامة للائتمان الممنوح، فهناك مقولة مشهورة إلى أن "الضمان لا يصنع القرض ". كما حذر البعض من أن يكون القرار الائتماني معتمدا على مدى وجود الضمان أو عدم وجوده فقط، بل يعتمد على مدى تعزيز الرغبة والقدرة على السداد عند العميل.

[1] صلاح الدين حسن سيسي، **قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي –الضمانات المصرفية –الاعتمادات المستندية "**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،2004 .

- المعيار الخامس: المناخ العامCondition:

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام على أنه معيار من معايير منح الائتمان، فهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تنظر إلى هذا من زاوية أخرى على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية البيئة المحيطة بالعميل، فمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، وعليه ولدراسة هذا العنصر يجب أن يتم على مستويين[1].

- ✓ **المستوى الداخلي:** في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلا، ينبغي دراسة نظامها الداخلي وحصتها السوقية، ولوائح التعيين وسياسات التمويل، والخطط الحالية والمستقبلية...الخ.
- ✓ **المستوى الكلي:** والذي يتطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومعدلات النمو السكاني...الخ.

إن المقصود بالظروف المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل: الحصة السوقية، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج ...الخ.

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** ، ط1،دار وائل للنشر ، عمان، الاردن ،2003، ص 381.

خلاصة:

من خلال الدراسة نجد أن التمويل والبنوك يعتبران خليتان أساسيتان في النمو الاقتصادي للبلد، ولا يمكن لإحداهما أن تؤدي المهام التي أوجدت من دون وجود الخلية الأخرى، فالتمويل يستمد فعاليته من المؤسسات التي تقوم به وهي البنوك بصفة خاصة، لأن مهامها هي تغطية العجز المالي للنظام الاقتصادي بمختلف وحداته وذلك لكي يتسنى لهذه الوحدات القيام بنشاطاتها على أكمل وجه وهذا لا يكون إلا عن طريق التمويل الخارجي لها من طرف البنك، أي تقديم القروض بمختلف أنواعها ووضعها تحت تصرف هذه الوحدات الاقتصادية. ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى العديد من الاستنتاجات تتمثل في أن البنوك التجارية تعد من أقدم البنوك من حيث النشأة، حيث يمثل ركيزة من ركائز النظام المصرفي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، ومن أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين و المقترضين بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة كالربحية، السيولة، الأمان ....الخ.

و توصلنتا ايضا الى ان التمويل هو الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها من خلال عملية الائتمان الذي هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغا متأملا إعادته في المستقبل مضافا إليه الفائدة المترتبة عليه،و هذا ما يعرف بـ "الائتمان البنكي".

تمهيد

إن قيام البنك بالإقراض عملية لا تخلو من المخاطر، حيث أن هذا الخطر موجود مادام هناك مستقبل لا يمكن التحكم في متغيراته وذلك رغم قيام البنك بالدراسة الجيدة لمحيط المؤسسة والمتمثلة في تحليل المحيط الاقتصادي العام، دراسة المعطيات الديمغرافية والمحيط التكنولوجي وتطور المؤسسة هذا من جهة، ودراسة المؤسسة في حد ذاتها من جهة أخرى والمتمثلة في تحليل الوظيفة التجارية،وظيفة الإنتاج، الموقف المالي، الوظيفة الإدارية من جهة أخرى، لذالك ينبغي على البنك أن يقوم بأساليب لمواجهة المخاطر البنكية ومحاولة التخفيف منها مادام القضاء عليها أمر غير ممكن.

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام البنكيين والباحثين، نظرا لما تواجهه البنوك من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة الى تغيير طبيعتها فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت اليها مخاطر السوق والسيولة والمخاطر الاستراتجية وغيرها بالإضافة الى تفاقم مشكلة تعثر السداد بسبب تخلف العميل عن الساد أو التهرب،مما أدى إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها من خلال إدارة المخاطر التي تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها حيث أنها تساعد علي فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر علي المؤسسة من خلال قياس درجة خطورتها، وسنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث المتمثلة في:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر.

المبحث الثالث: ماهية التعثر في السداد.

المبحث الأول: مفهوم المخاطر البنكية

تتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر و هذا راجع لعوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية محيطة به، لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف بإختلاف نشاطه الرئيسي، حيث أن الإهتمام الأساسي للبنوك ليست هي الأموال ولكنها المخاطرة حيث تمكن البنوك من تحليلها وإجاد الحلول المناسبة للتقليل منها.

لذا فمن الضروري تناول مفهومها بقدر ملائم من الإيضاح والتحليل، وبناء على ذلك يجب عرض مفهوم المخاطر وأسباب زيادتها وكذا أنواعها، بالإضافة إلى التطرق إل مختلف الطرق والأساليب لمواجهة المخاطر البنكية .

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأسباب زيادتها

لقد ناقش الاقتصاديون والإحصائيون وأصحاب نظريات القرار طويلا مفهوم الخطر وعدم التأكد وحتى وقتنا الحاضر لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف واحد يمكن استخدامه في كل مجال ولذلك سنقوم بذكر بعضها في هذا المطلب، بالإضافة الى التطرق لمختلف الطرق لقياس المخاطر و كذا أسباب التي أدت الى زيادة وتفاقم هذه المخاطر.

أولا: تعريف المخاطر البنكية

1. المفهوم اللغوي للخطر:

قبل التعرض لمختلف التعاريف لمصطلح الخطر يجدر بنا الإشارة لأن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة[1] رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية danger ,risque.

– المخاطرة:

يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر.

[1] طارق عبد العال حماد، **ادارة المخاطر**،(**أفراد، ادارات، شركات، بنوك**)، كلية التجارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص15.

1. لغة:

إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني Ressacsأي Risque والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع[1].

2. اصطلاحا:

هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة[2].

3. المفهوم الفقهي الاصطلاحي:

عرفها الإمام ابن القيم على أنها "المخاطرة المخطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل. ويرى احد الباحثين أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاني نوجزها فيما يلي[3]:

- المراهنة، كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه.
- التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه اغلب.
- احتمالية الخسارة والضياع.

4. مفهوم الخطر من المنظور القانوني:

هو" احتمالية وقوع حادث مستقبلا أو حلول اجل غير محدد خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه[4]".

5. الخطر من وجهة نظر التأمين :

هو "حادث مستقبل محتمل لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد[5]"

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص15.

[2] صوار يوسف، " **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، دراسة حالة بنك بدر، شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير ، ، دراسة حالة بنك بدر، جامعة تلمسان 2008، ص23.

[3] سمير عبد الحميد رضوان،**المشقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دراسة مقارنة بين النظم لوضعية و أحكام الشريعة الاسلامية،دار النشر للجامعات –مصر،ط1،2005،ص314.

[4] ابراهيم أبو نجا"**التأمين في القانون الجزائري**"،ج1،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1992،ص ص56،57.

[5] نفس المرجع السابق ،ص57.

6. الخطر من المنظور المالي:

تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي[1].

7. الخطر من المنظور الرقابي:

من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطرة" بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة ورأسمالها[2]".

8. كما يعرف الخطر:

الخطر هو عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة إحتمال حصوله وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50 % زاد الخطر، وكلما إقترب الحدوث من 100% اصبح الخطر أكيد الحدوث وكان من الافضل عدم اتخاذ القرار المؤدي لحذوث الخطر[3].

- كما تعرف المخاطر أنها: أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل[4].
- الخطر هو إنعكاس أو تغيير عن عدم التأكد الذي ينطوي عليه في المستقبل.
- كما يعرف **ويبستر** المخاطر بأنها: فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة.
- كما يعرف الخطر على أنه ضرر متوقع الحدوث مبني على الإحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين إحتمالات متعلقة بالأشخاص أو إحتمالات متعلقة بالممتلكات[5].
- أما إقتصاديا فيعرف الخطر على أنه: توقع إختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه.

[1] عبد السلام ناشد محمود، **"إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية**، دار الثقافة العربية القاهرة ،ط1، 1989،ص38.
[2] نفس المرجع السابق،ص46.
[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص80.
[4] نفس المرجع السابق،ص84.
[5] سمير عبدالحميد رضوان، مرجع سابق،ص58.

- أما المخاطرة البنكية فهي: "إحتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على إستثمار معين.[1]
- ويمكن اعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية "هو حالة عدم التأكد في إسترجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[2].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر لصيق بالعمل البنكي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع المصادر.

- وبصفة عامة يمكن القول أن الخطر حالة من الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الإقتصادية.
- حيث يصنف الخطر الى عدة تصنيفات فالمؤسسة مهما كانت طبيعتها مالية او بنكية او اقتصادية تكون دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي بها إلى تكبد خسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدد من الأسباب وأهم التصنيفات المختلفة للمخاطر تتمثل في[3]:

❖ **تصنيف المخاطر حسب نتائجها وتحققها:**

وفقا لهذا التقسيم ينبغي تحديد النتائج والآثار المترتبة على تحقق الخطر وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية وغير مالية.

في سياقه الواسع يمثل مصطلح المخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة، وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيان أخرى لا تتضمن خسارة مالية، وينطوي كل جانب في الجهد البشري عنصرا ما من عناصر المخاطرة، ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو أثار مالية.

تتضمن المخاطرة المالية العلاقة بين فرد أو منظمة وأصل توقع دخل قد يفقد أو يتلف، وبذلك فالمخاطر المالية تتضمن ثلاث عناصر:

- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
- الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية.

---

[1] حسين بلعجوز ، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في اللفية الثالثة منافسة –مخاطر–تقنيات**، جامعة جيجل ،أيام 6و 7 جوان ، 2005، ص 3.

[2] نفس المرجع السابق،ص6.

[3] حسين بلعجوز ، مرجع سابق، ص15.

- خطر يمكن أن يسبب الخسارة.

وتشير المخاطر المالية إلى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في أسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة...الخ، وهي مخاطر يسهل التنبؤ بها وقياسها كميا قياس الخسائر الناتجة عنها لذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

❖ **تصنيف المخاطر حسب طبيعتها:**

يتم تصنيف المخاطر حسب طبيعتها إلى ما يلي[1]:

1. المخاطر الاستاتيكية والديناميكية:

يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ من مجموعتين من العوامل المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية :الاقتصاد،الصناعة،المنافسون والمستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة.

فالإدارة في كل منظمة تتخذ قرارات بشان ما تنتجه وكيف تنتجه وكيف تمول الإنتاج وكيف تسوق ما تنتج، وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف، فسوف تحقق المؤسسة أرباحا أما إذا لم يحدث ذلك فان المؤسسة قد تعاني الخسارة، والمخاطر الديناميكية تفيد في العادة المجتمع على المدى الطويل حيث أنها نتيجة لتعديلات وتسويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن هذه المخاطر الديناميكية قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد، إلا أنها تعتبر عموما أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الاستاتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة ما من الانتظام.

تتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي، فان بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية، وتنشأ هذه الخسائر بسبب من أسباب عديدة بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل: أخطار الطبيعة وعلى خلاف المخاطر الديناميكية.

[1] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص83.

لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته أو حيازته نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الإنساني وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام بمرور الوقت ونتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام و لأنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطر الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين من المخاطر الديناميكية.

2. المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية:

أ. المخاطر المضاربية[1]:

هي المخاطر التي تصف موقفا يحمل إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسب. والمقامرة مثال جيد للمخاطرة المضاربية. ففي موقف المقامرة يتم خلق مخاطرة بشكل معتمد على أمل تحقيق مكسب. تنشأ مخاطر المضاربة بفعل الإنسان ولأجله ،حيث يستغل فرصة تغيير الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم والتنبؤ ليس في محله ذلك يسبب خسارة مادية، إذن بالنسبة لهذا النوع من المخاطر إذ لم تقع الخسارة فقد يقع مكسب مادي.

مثال: الشخص الذي يراهن ب 10 دولارات على نتيجة مباراة مثلا يواجه احتمال خسارة يصاحبه احتمال مكسب. ويواجه صاحب المشروع الخاص أو صاحب رأس المال مخاطرة مضاربية سعيا وراء الربح. والاستثمار الموظف قد يضيع إذ لم تتقبل السوق المنتج بسعر كاف لتغطية التكاليف، إلا أن هذه المخاطرة يتم تحملها مقابل إمكانية جني الربح.

أما مصطلح المخاطرة الصرفة أو البحتة على العكس من ذلك فيستخدم لوصف المواقف تلك التي تنطوي فقط على فرصة الخسارة أو اللاخسارة. ومن أفضل الأمثلة على المخاطرة البحتة إمكانية الخسارة المحيطة بإمكانية شيء ما. فالشخص الذي يشتري مثلا سيارة يواجه فورا إمكانية أن يحدث شيء من شانه أن يتلف السيارة أو يدمرها والنتائج المحتملة هي الخسارة أو اللاخسارة .

[1] مداني بن بالغيث ،عبد الله الابرهيمي ، ،**تسيير الخطر في المؤسسة –تحدي جديد**، ص80 .

ب. المخاطر البحتة[1]:

يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع الخسارة المادية ، لا يعني تحقق ربح مادي،كما انه غالبا ما يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى لحماية منه، وذلك بالتقليل من أسباب وقوعه قدر المستطاع ومحاولة التحكم في الظواهر المسببة له .

إن كل مؤسسة معرضة لخطر المضاربة منذ بدئها في نشاطات تبدو لها مربحة، ولكنه يمكن أن تتعرض لخسائر وبالتالي فان خطر المضاربة هو مبرر وجود المؤسسة، وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ الحصول على ربح تبدو معقولة بمقابل إمكانية تحقق الخسائر، وعلى عكس ذلك فان المخاطرة البحتة لا يمكن أن ينتظر من ورائها إلا الخسائر ومن هنا يمكن اعتبار المخاطر البحتة كتكلفة عشوائية .

والتمييز بين المخاطر البحتة و المخاطر المضاربية هام لأن المخاطر البحتة فقط هي التي يكون بالإمكان التامين ضدها في العادة، ولا يعني التامين بحماية الأفراد من الخسائر الناشئة من المخاطر المضاربية، فالمخاطرة المضاربية يتم قبولها طواعية بسبب طبيعتها الثنائية الأبعاد التي تتضمن عملية تحقيق المكسب، وليست كل المخاطر البحتة قابلة للتامين ضدها وتلك التي لا يمكن التامين ضدها.

❖ **تصنيف المخاطر حسب مسبباتها ونتائجها:**

لو نظرنا إلى السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم المخاطر إلى[2]:

1. المخاطر العامة (الأساسية):

تتضمن المخاطر الأساسية أو الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ والعواقب، إنها مخاطر جماعية تسببت فيها ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية،رغم أنها قد تنشا من أحداث عادية، وهي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان.

هي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المرتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية

[1] مداني بن بالغيث، مرجع السابق، ص.82

[2] حسين بالعجوز ، مرجع سابق ،ص20.

والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس المجتمع ككل. وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة.كما أن شركات التامين تحجم عن التعامل مع مثل هذه المخاطر نظرا لكبر حجم التعويضات.

2. المخاطر الخاصة:

تختلف عن السابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية، وتقبل عادة شركات التأمين التعامل مع هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها، وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد و لا تصلح لان يعالجها المجتمع ككل، ويتعامل الفرد معها باستخدام التامين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى.

❖ **تصنيف المخاطر حسب الشيء الواقع عليه الخطر:**

حيث يتم تقسيم المخاطر حسب الشيء المصاب بأضرار من وقوع الخطر، فعند وقوع الخطر وتحقق خسائر فقد يتضرر في ذلك الفرد نفسه أو ممتلكاته وعليه سوف نقسم المخاطر إلى ما يلي[1]:

1. المخاطر الشخصية:

وتتكون هذه من فقد أو خسارة الدخل أو الأصول نتيجة لفقدان القدرة على كسب الدخل. هي الأخطار التي تصيب الإنسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة، أو هي تلك الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة مالية يقع أثرها على الأشخاص أنفسهم مثل:(الوفاة المبكرة،المرض،الإصابة....الخ)، تؤثر هذه الأخطار على الإنسان في شخصه ويترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصان في الدخل.وهذه الأخطار يمكن قياسها والتنبؤ بها ولذلك هي أخطار قابلة للتامين.

2. مخاطر الملكية:

أي شخص يمتلك ملكا يواجه مخاطر الملكية ببساطة لأن مثل هذه المقتنيات يمكن أن تتلف أو تسرق،و هناك نوعان من الخسارة في مخاطر الملكية الخسارة المباشرة و الخسارة غير المباشرة تتمثل في خسارة الملكية وخسارة استخدام الملك، وبالتالي حدوث خسارة في الدخل أو تكبد نفقات إضافية.

[1] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع،سابق ص68.

3. مخاطر المسؤولية (أو الالتزام):

إن الخطر الأساسي في مخاطر المسؤولية أو الالتزام تتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال أو اللامبالاة ،هي الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو في الاثنين معا ويكون الشخص المتسبب مسئولا عنها أمام القانون.بمعنى أن الأخطار التي تصيب الغير في شخصه أو في ممتلكاته ويكون هناك فردا مسئولا عنها قانونا ،مثل أخطار المسؤولية المدنية مثل: المسؤولية المدنية للأطباء والمهندسين والمحاسبين. ويطلق عليها أيضا "أخطار الثروات" وذلك لان الخسائر التي تترتب على حدوثها لا تصيب بصفة مباشرة الشخص نفسه وإنما تقع على ثروته بصفة عامة،أيضا يطلق عليها "أخطار الذمم " لأنها تؤثر على الشخص المتسيب في ذمته المالية.

4. المخاطر الناشئة عن فشل الآخرين:

عندما يوافق شخص آخر على أداء خدمة فانه يرتبط بالتزام تأمل أنت أن يؤديه، أما عندما يخفق ذلك الشخص في الوفاء بالتزامه تجاهك ويؤدي ذلك إلى تكبدك خسارة مالية، فان المخاطرة تكون موجودة. وتشمل الأمثلة على المخاطر في هذه الفئة فشل المقاول في استكمال مشروع إنشائي في الموعد المحدد أو فشل مدين في دفع المبالغ المدين بها حسب المتوقع.

ثانيا: أسباب زيادة المخاطر البنكية

مسببات الخطر هي مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر أو الإثنين معا[1].

ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي خاصة في ظل العولمة المالية الى العوامل التالية[2]:

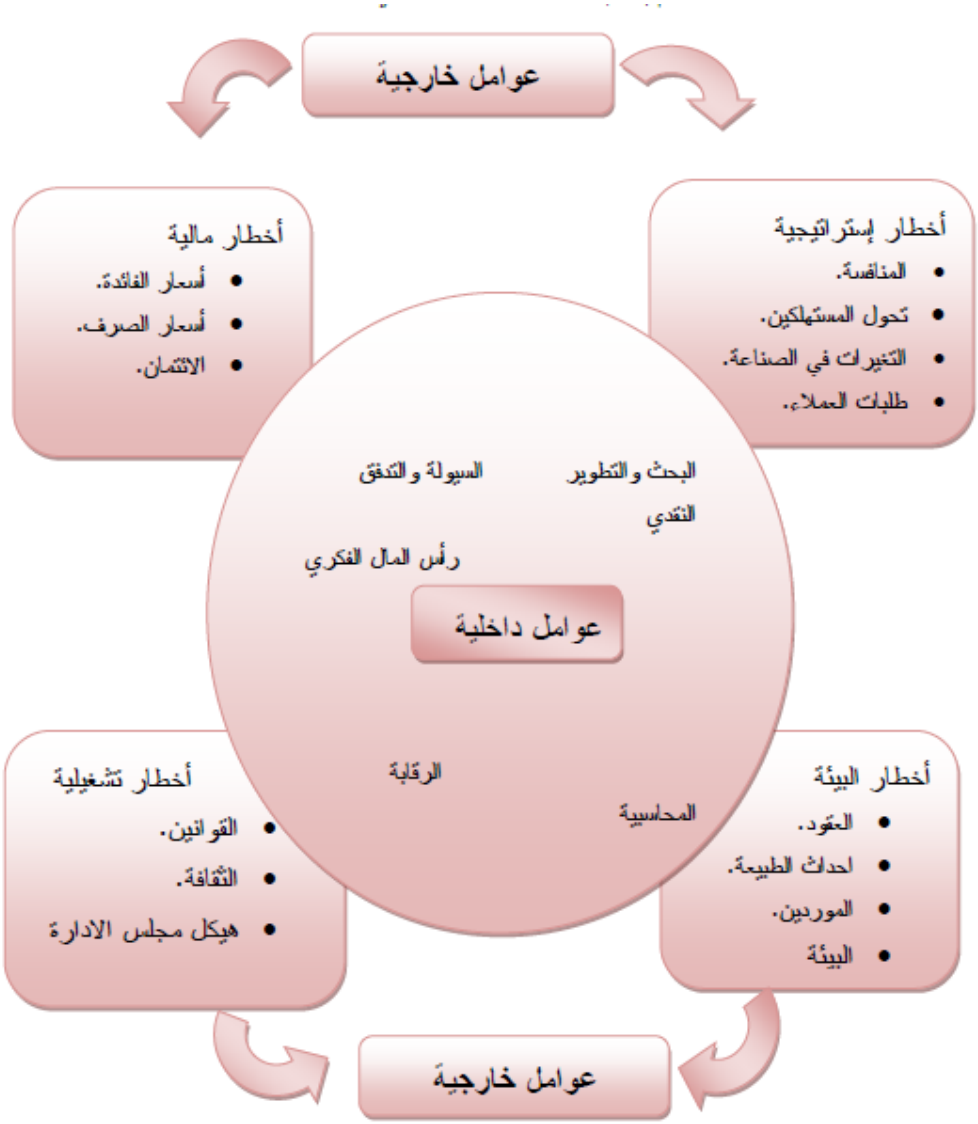
- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق.

[1] مختار محمود الهاشمي "**مقدمة في مبادئ التأمين** "،الدار الجامعية ،بيروت1993،ص37.

[2] طارق عبد العال حمادة، **ادارة المخاطر**،(**أفراد، ادارات، شركات، بنوك**)،مرجع سابق،ص125.

- اتساع أعمال البنوك وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

الشكل رقم 2/1: يمثل العوامل مؤثرة في المخاطر



المصدر: الجمعية المصرية لإدارة الخطر"**معيار إدارة الخطر**"،2005،ص45.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وقياسها

أولا: أنواع المخاطر البنكية

تعاني البنوك العديد من المخاطر لكن من أهمها ما يلي:

1. المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض):

وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو نشاطه أو سبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان، وهناك عدة صور للمخطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي: [1]

-**المخاطر المتعلقة بالعميل و القطاع الذي ينتمي إليه:** وتنشأ بسب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.

-**المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، ملفها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

-**المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأحذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

-**المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:**كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، نذكر على سبيل الأخطاء(عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق الأزمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد ...الخ).

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها

[1] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق،ص55.

خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

2. مخاطر السيولة:

تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها[1]:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

3. المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية او انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أ التي تنجم عن أحداث خارجية ."

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها[2] :

- **الاحتيال الداخلي**: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسئولين عن البنك أو العاملين فيه.
- **الاحتيال الخارجي**: وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحليل على القانون من طرف عملاء البنك.

[1] جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها** ،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004،ص8.

[2] عبد العزيز بن محمد التميمي،**تحليل المخاطر** ، الاجتماع العاشر للحماية المدنية ، جامعة ملكة سعود ، كلية الهندسة ،الرياض ،ص3.

- **ممارسة العمل والأمان في مكان العمل:** وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة .
- **الأضرار في الموجودات المادية:** وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى .توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.
- **التنفيذ و إدارة المعاملات:** الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

4. مخاطر أسعار الفائدة :

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها الوسطية، وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقترض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها[1].

أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها: هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة و معدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية[2]. تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة، وتكون السندات الطويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعا لاحتمالات ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة، فإنه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات والتنبؤات وما ينتج عن ذلك من خسائر، أو إلى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته، أو أن يتبع إستراتجية أقل جرأة وذلك بتنويع مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون مجوداته منها ذات مخاطر متكافئة أو متقابلة تقريبا بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة إلى الحد الأدنى.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية** ،دار الحامد، عمان ،2004،ص192.
[2] نفس المرجع السابق ،ص193.

5. مخاطر التضخم

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة الى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة[1].

6. المخاطر الإستراتجية:

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع المتغيرات في القطاع البنكي[2].

7. مخاطر السوق:

احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة لتقلبات أسعار السوق وتشمل أسعار الصرف، أسعار السلع والمخزونان والعقارات المرهونة للمصرف أسعار الأسهم والصكوك وهي مرتبطة بالأنشطة التجارية للبنك أي أن مصدرها هو السجل التجاري للبنك[3].

8. مخاطر الاستثمار في رؤوس الاموال:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بطبيعة البنوك الإسلامية والتي تتعرض لها نتيجة تعاملها بصيغ المشاركة والمضاربة، وتعرف هذه المخاطر بالخسائر المحتملة نتيجة تآكل رأس مال المشاركات والمضاربات بسبب الخسارة التي تتعرض لها المشاريع الممولة بسبب العوامل التجارية (ظروف وأسباب طبيعية مرتبطة بالسوق أو البيئة) أما في حالة الخسائر الناتجة عن تعدى الشريك أو تقصيره أو إهماله أو سوء إدارته للمشروع الممول تصبح هذه المخاطر بمثابة مخاطر تشغيل[4].

---

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق،ص198.

[2] إبراهيم الكراسة ،**أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي ،أبوظبي ،2006،ص37

[3] عبد المنعم علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق ،ص199.

[4] نفس المرجع السابق ،ص201.

9. مخاطر معدل العائد:

يرتبط هذا النوع من المخاطر أيضا بطبيعة النشاط البنكي الاسلامي لأنه يتعلق بطبيعة الموارد (الودائع الاستثمارية)، وتعرف مخاطر معدل العائد بالخسائر المحتملة نتيجة لتحقيق البنك لمعدل عائد اقل من معدلات السوق أو المعدلات المتوقعة من أصحاب حسابات الاستثمار والتي يضطر البنك عندها إلى التنازل عن جزء من نصيب المساهمين من الأرباح لصالح أصحاب الودائع الاستثمارية لدعم معدل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وذلك بهدف المحافظة على هؤلاء العملاء وتجنب مخاطر سحوبات الودائع، وتعبر المخاطر التجارية المنقولة تنازل البنك عن جزء من نصيبه في عائد العمليات الاستثمارية المشتركة أو عائد الخدمات البنكية لصالح أصحاب حسابات الاستثمار[1].

10. مخاطر الإدارة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار من شأنها أن تترك آثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة[2].

11. مخاطر تقلبات أسعار العملات:

تتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة المتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنى الخسائر المحتملة مع عمليات مبادلات النقد الأجنبي وعمليات العقود الآجلة[3].

12.مخاطر التسعير

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاعف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو

[1] عبد المنعم علي،نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق ،ص202.
[2] إبراهيم الكراسة،، مرجع سابق ، ص42.
[3] نفس المرجع السابق ، ص44.

السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، واجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي[1].

ثانيا:قياس المخاطر و قاعدة القرار

- **قياس المخاطر:**

هناك حالتان تتعلقان بقياس المخاطر الأولى حالة التأكد من النتائج أو المعلومات أما الثانية فهي حالة عدم التأكد من النتائج[2]:

1. قياس المخاطر في حالة التأكد (أو حالة المعلومات التاريخية):

إن المخاطر في هذه الحالة تنشأ من عدم تجانس النتائج (العوائد) المؤسسة لذلك فهي تقاس بمقاييس التشتت. قد ثبت أن التباين هو أحد أفضل المقاييس في هذه الحالة إذا كانت المتوسطات الحسابية لعوائد المشاريع المراد المفاضلة بينها متساوية، أما إذا كانت غير متساوية، فالأفضل الاعتماد على معامل الاختلاف وهو مقياس للتباين النسبي لأن الاعتماد عليه يساعد في التغلب على صعوبة عدم تساوي المتوسطات الحسابية للعوائد المراد مقارنتها، فهو يوحد قاعدة الانطلاق لإجراء المقارنة بين المشاريع ذات العوائد مختلفة المتوسطات فتغدو المقارنة أدق وأصوب.

2. قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات (أي قياس المخاطر المستقبلية):

في هذه الحالة يختلف الوضع لو كانت الحالات مستقبلية متوقعة أي أنها غير معروفة بالضبط ولكن احتمالات حدوثها معروفة أو يمكن تقدير احتمال حدوثها بناءاً على تجربة المؤسسة في الماضي، والتغيرات التي تتوقع حدوثها في المستقبل أو بناءً على حدس واجتهاد متخذي القرار وعندما يتم استخراج القيمة المتوقعة لحدوث هذه الحالات واستعمال هذه القيمة بدلا من المتوسط الحسابي في معادلات التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف أي أن المخاطر في هذه الحالة تتألف من عدم التأكد من حصول وتجانس العائد.

[1] مفتاح صالح ،معارفي فريدة ،**المخاطر الائتمانية(تحديدها–قياسها–إدارتها والحد منها)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابق :إدارة المخاطر اقتصاد المعرفة ،جامعة الزيتونة،الأردن،أيام 16و18أفريل 2007،ص4.

[2] صوار يوسف، مرجع سابق، ص 98.

- **قاعدة القرار باختيار المشروع:**

تتخلص قاعدة القرار باختيار المشروع أو رفضه بما يلي[1]:

- قبول المشروع ذو المخاطر الأقل والعوائد الأكبر
- في حالة تساوي مخاطر المشاريع قبول المشروع ذو العوائد الأكبر.
- في حالة تساوي عوائد المشاريع قبول المشروع ذو المخاطر الأقل .
- في كثير من الأحيان لا تكون الأمور بهذا الوضوح حيث يكون هنالك مشروعان أحدهما شديد المخاطر كبير العوائد والآخر قليل المخاطر قليل العوائد، ففي مثل هذا الوضع يعتمد القرار على درجة الهياب متخذه من المخاطر، ففي الحالة الرابعة نجد أن المؤسسة شديدة الهياب من المخاطر تفضل جانب السلامة فيختار المشروع قليل المخاطر وقليل العوائد أما المؤسسة (المتمثلة في مديرها المالي) الأقل هياباً والميال إلى شيء من المجازفة يختار المشروع الثاني.

- **تسيير خطر القروض:**

إن القروض البنكية تعتبر سلاح ذو حدين، فهي سلعة من نوع خاص بمنحها الائتمان يتحصل البنك على فوائد من الزبائن من جراء استعمالهم لها وفي نفس الوقت يواجه خطورة تتمثل في احتمال عدم قدرة تسديدها عند حلول آجالها أو العمد الكلي لعدم التسديد، أما في حالة عدم منحها (أي الاحتفاظ بالأموال مودعة في البنك)، يتجنب هذا الأخير عدم استرجاعها، لكن في نفس الوقت يتحمل خسارة عن جراء دفع فوائد مدينة لمودعي هذه الأموال، وبالتالي الوقوع في الخطر من جانب آخر.

إن تقدير قدرات المقترض على تسديد القرض تتم عبر دراسة المستندات المالية المقدمة من طرف المقترض، خاصة من جانب معيار السيولة ومن جانب المساحة المالية وكذا إمكانية التطور لدى صاحب القرض، هذه الطريقة رغم كثرة استعمالها، إلا أنها تبقى محدودة الفعالية لذا اضطرت البنوك إلى البحث عن سبل أخرى تعتمد على تحاليل إحصائية حقيقية، إن الطرق المتوفرة لقياس المخاطر هي كالتالي:

- الطريقة الكلاسيكية .
- طريقة الإحصائيين .

[1] طارق عبد العال حمادة ، مرجع سابق، ص96.

– طريقة الترتيب .

- طريقة نقاط المخاطرة .

- طريقة الشبكات العصبونية.

- طريقة التنقيط.

1. الطريقة الكلاسيكية[1]:

هذه الطريقة هي الأكثر استعمالاً في وقتنا الحاضر وتتمثل في تحليل البنك للعناصر الأساسية الخاصة بالزبون والتي تتمثل في:العنصر البشري، يقصد بها الثقة التي يجب أن تكون بين البنك والمقترض وهي تسمح للبنك بأن تكون له فكرة للحكم على سمعة العميل والتعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها و مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك و يمكن الاعتماد على المصادر التالية[2]:

–البنوك التي يتعامل معها العميل.

–الموردون الذين يقومون بالتوريد له.

–أما بالنسبة للمنشأة يضاف إلى ذلك مدى كفاءة الإدارة ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة إمساك حساباتها و مدى الوفاء بالتزاماتها.

–دراسة السوق : من الواضح أن تحليل منتج أي مؤسسة أو إمكانية بيعه محليا أو خارجيا تشكل عامل أساسي لتقدير مستقبل هذه المؤسسة، نعني بدراسة السوق معرفة قطاع نشاط المؤسسة، مكانتها في هذا القطاع، مكانة القطاع في الاقتصاد وضعية المؤسسة على المستوى المحلي والدولي وكذا منتجاتها ودرجة المنافسة عليها، القيام بهذه الدراسة يعني محاولة تقدير تطور رقم أعمال المؤسسة أي حصتها في السوق و ذلك بقياس عوامل القوة و الضعف فيها.

– التحليل المالي مع الأخذ بالحسبان عنصر الخطر، هناك عدد هام من النسب المالية لذا فإن المشكل هو تحديد البعض منها التي يمكنها إعطاء صورة صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة المعنية بالقرض.

[1] طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق ، ص 103.

[2] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص 330.

– مزايا الطريقة الكلاسيكية:

– تسمح للبنكي بمعرفة المؤسسات ماضياً، حاضراً أو مستقبلا، بفضل الوثائق المدروسة.

– يعتمد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار .

– عيوب الطريقة الكلاسيكية:

– إن إتباع هذه الطريقة لقياس المخاطرة يتطلب وقتا طويلا.

– لدى استعمال الطريقة الكلاسيكية قد يكون المصرف ذاتيا عند اتخاذ القرار.

– هي طريقة مكلفة جدا.

2. **طريقة الإحصائيين**[1]:

هو برنامج معلوماتي يستعمل تحليل منطقي ومتخصص لغرض دراسة الحالات الصعبة والتي لا يستطيع إنجازها إلا شخص ذو خبرة ومعرفة جد عالية في الميدان الذي هو في صدد الدراسة، يسمح هذا النظام بوضع طريقة مبسطة لتحليل مختلف المعطيات حتى يتسنى لهم التوصل إلى نتائج مقبولة.

يمكن القول إذن أن نظام الإحصائيين هو وسيط بين الإحصائي الذي يملأ الجهاز (يخزن) بمعلومات تجربته ومستعمل الجهاز، مع العلم أن هذا الجهاز يحل المشاكل المطروحة بواسطة معلومات الإحصائي.

– مزايا طريقة الإحصائيين:

– يسمح بربح الوقت.

– يمكن من إضافة قوانين جديدة أي يتلاءم مع مميزات مختلف القطاعات.

– عيوب طريقة الإحصائيين:

– يطبق بدون تمييز على كل المؤسسات دون الأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المؤسسة وكذا قطاع نشاطها ووتيرة تنميتها.

[1] حسين بالعجوز، مرجع سابق، ص 35.

3. طريقة نظام الترتيب[1]:

مصطلح إنجليزي يدل في مضمونه فكرة التقييم والترتيب، حسب معايير ومقاييس ودرجات معطاة أي أنه نظام لتقدير الخطر المرتبط بالالتزامات، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزام نظام الترتيب هو تقنية تسمح بترتيب الزبائن حسب درجة الخطورة.

– مزايا نظام الترتيب:

– نفس الترتيب لمقارنة درجة المخاطرة لكل الزبائن.

– عيوب نظام الترتيب:

– لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة وقدرات مسيرها.

– لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية (كالمكان وزمن طلب القرض).

4. طريقة نظام نقاط المخاطرة[2]:

تتمثل نقاط المخاطرة في تقدير بعض العناصر الخاصة المؤسسة وذلك بإعطائها علامة، أساس هذه الطريقة هو تقدير مخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة، عادة ما تكون عناصر نوعية، للإعداد نظام نقاط المخاطرة يجب اختيار معايير قياس المخاطرة، حيث أن هذه المعلومات تجمع حسب أهميتها، تكلفة الحصول عليها و كذا سهولة الحصول عليها بعد ذلك.

– مزايا نظام نقاط نقاط المخاطرة:

– التلاؤم مع خصوصيات الزبائن لتفسير العجز المحتمل لديها، بإدخال عدة عناصر (مالية أو غيرها) كالمحيط الاجتماعي، مستوى المعيشة، تنظيم الإنتاج، أدوات التسيير المستعملة .

– الاعتماد على التجربة المحصلة من طرف المكلفين بالبيع في الميدان .

– إمكانية مسايرة المعطيات وجعلها حالية.

[1] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص333.
[2] نفس المرجع السابق، ص 340.

– عيوب نظام نقاط المخاطرة:

– فعالية هذه الطريقة تعتمد كلياً على المعايير المختارة للأخطار.

5. تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية[1]:

دائما وفي نطاق استخدام الطرق الإحصائية لتقدير المخاطرة، ظهرت طريقة حديثة نسبيا تسمى بالتحليل العصبوني، والتي تصنف ضمن الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة و استعمالها لحل مشاكل جديدة.

ولما كانت الخلية العصبية الوحدة الأساسية في بناء النظام العصبي المركزي نظاما كاملا للمعلومات فإن الباحثين عملوا على عزلها ومحاولة فهم عملها، بافتراض أنه إذا استطاعوا جعلها متفاعلة فيما بينها، فإنه يصبح بالإمكان تحقيق تفكير اصطناعي.

– استخدام الشبكات العصبية في المالية: لقد بدأ الاستغلال الفعلي لهذه الطريقة في المالية مع مطلع التسعينات، حيث تمت عدة تطبيقات لها، وذلك لحل مشكلات عديدة في مجالات مختلفة، ومن الأسباب التي جذبت الباحثين إلى استخدامها في تحليلاتهم نذكر ما يلي:

– سهولة إنشاء النموذج حيث لا يتطلب ذلك وقتا كبيرا، وذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر المجهزة ببرمجيات حديثة، مما يكسبه قدرة على التكييف مع المعطيات المتجددة للزبائن التي تفقده فعاليته في التمييز.

– أن التحليل العصبوني عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية، لا يتطلب وضع الفرضيات على المتغيرات.

– يناسب هذا النوع من التحليل بطريقة جيدة مع المشاكل المعقدة غير المهيكلة، أي معالجة المشاكل التي من غير الممكن معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تستعمل فيها مسبقا.

– مزايا طريقة التحليل العصبوني:

– **التعلم الذاتي:** تتمثل هذه الخاصية في إجراء يتم عن طريقه تقدير معاملات الشبكة من أجل أن تقوم الشبكة بالمهام الموكلة إليها بطريقة مثلى حيث تكون بذلك نظاما يتعلم بنفسه ويستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل و هناك نوعان من التعلم:

[1] حسين بالعجوز ، مرجع سابق، ص 40.

– **تعلم غير مراقب:** حيث تقوم الشبكة بتقييم المدخلات التي تعرض عليها إلى عدة أصناف تم اختيار معايير التقسيم لوحدها، وما على المستعمل إلا فرض عدد الأصناف التي يريد الحصول عليها.

– **اللاخطية:** تتمكن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات وأخذها بعين الإعتبار في إعطاء النتائج.

– سهل الاستخدام ويوفر الجهد والوقت اللازمين للتحليل عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية حيث أنه لا يتطلب كفاءة في الرياضيات، الإعلام الآلي أو الإحصاء.

– عيوب طريقة التحليل العصبوني:

– تحديد هندسة النموذج المثالية (عدد الطبقات الخفية، عدد العصبونات في الطبقة الخفية، الاتصال بين مختلف الطبقات) يمثل في الوقت الحالي مشكلا لم يعرف إلا حلولا جزئية.

– مشكل العلبة السوداء حيث أن الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات و لا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي استخدمت لتفسير تلك المتغيرات.

– كثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها إلى الطبيعي، إلى تحويل اللوغارتمي). الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها.

6 – طريقة التنقيط[1]:

على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي،إذ تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض ورفضه.

–تعريف طريقة القرض التنقيطي:

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه .

[1] مختار محمود الهاشمي، مرجع سابق ،ص89.

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية. فهي[1] "إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم و تعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي،و كان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام كل من Beaver 1966 و E.I.Altman 1968بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي.

وتبع ذلك عدة دراسات في المجال خاصة الفرنسية منها التي عرفت تطورا كبيرا منذ السبعينات. وفيما يلي المراحل الأساسية لإعداد النموذج التنقيطي من خلال استغلال المعلومات المتوفرة عن المؤسسات.

– مزايا طريقة القرض التنقيطي:

– سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض . يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة.

– يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.

– تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض.

– عيوب طريقة القرض التنقيطي:

– تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.

– بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك.

– تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة.

[1] مختار محمود الهاشمي، مرجع سابق، ص91.

المطلب الثالث: طرق وأساليب مواجهة المخاطر

ينبغي على البنك أن يقوم بأساليب لمواجهة المخاطر البنكية ومحاولة التخفيف منها مادام القضاء عليها أمر غير ممكن لذلك سوف نتطرق إلى أهم الأساليب في هذا المطلب.

1. الإشراف الفعال:

يضمن الإشراف الفعال للبنوك سلامة أدائها لأعمالها، بحيث يكتسب النظام المالي الثقة التامة من قبل المودعين والمستثمرين وبهذه الطريقة يمكن إبعاد العوائق التي تنشأ من نظام التمويل الذاتي ويمكن زيادة التعامل مع النظام النقدي، ومن شأن التوظيف زيادة المدخرات وبالتالي استثمارها لضمان التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وينتظر أن تعتمد النظم الإشرافية على الأطر الاجتماعية والسياسية والقانونية السائدة في البلدان المختلفة، ولهذا لا يوجد نظام إشرافي موحد يمكن إتباعه في جميع النظم التشريعية فبلدان مختلفة تستخدم طرق ومناهج شتى لتقييم المخاطر البنكية تلتقي حول نقطة مهمة، وهي أن الإشراف الفعال يتطلب نظام البنية التدريجة لنظام رقابة رسمي وشامل يقوم على إدارة المخاطر، وبالتالي فإن الإشراف البنكي الفعال هو مفتاح الكفاءة المالية والاستقرار، ويمكن حصر أهداف الإشراف البنكي الفعال في النقاط التالية[1]:

- دعم الاستقرار والثقة في النظام المالي،وبالتالي إبعاد خطر الخسارة عن المودعين والدائنين الأخريين للبنوك (الهدف الرئيسي للإشراف).

- على المستثمرين تشجيع انضباط السوق والعمل على ذلك بتشجيع الإدارة الجيدة للمؤسسات وتحسين شفافية السوق والمراقبة.

- ولأجل تنفيذ مهامه بصورة فعالة، يتبين على المشرف أن يتمتع باستقلالية في تصريف مهامه، وأن تكون لديه الوسائل والسلطات لجمع المعلومات، من خلال التقارير والدوريات أو من مواقع العمل في البنك، ولديه السلطة لتنفيذ قراراته.

- على المشرفين فهم طبيعة الأعمال التي تقوم بها المصارف والتأكد ما أمكنهم من أن المخاطر التي تصاحب هذه الأعمال تدار بصورة ملائمة.

[1] بو عتروس عبد الحق، مرجع سابق ،ص55.

ولكي يكون هذا الإشراف ذو فعالية وله نتائج ملموسة وجب توفير بعض المتطلبات والمتمثلة في العناصر التالية:

- يتطلب الإشراف البنكي تقييم سجل المخاطر الخاصة بكل بنك وتخصيص الموارد الإشرافية وفقا لذلك.
- من الواجب على المشرفين التأكد من أنه لدى البنوك الموارد المناسبة لتحمل المخاطر بما في ذلك رأس المال الكافي والإدارة القوية ونظم الرقابة الفعالة والسجلات المحاسبية.
- التنسيق بين المشرفين على القضايا المهمة، خاصة عندما تعبر عمليات المؤسسات البنكية الحدود الجغرافية .

2. **الضمانات**[1]:

ترتكز سياسة منح القروض من قبل البنوك على عاملين أساسيين وهما تقييم الأخطار وتحديدها، ثم متابعة القروض الممنوحة والإشراف عليها، ولكن رغم هذا يبقى الخطر في منح الثقة التامة للزبون قائمة وذلك خوفا من عدم تسديد مستحقاته في التواريخ المحددة، ولتفادي والتقليل من خطر عدم تسديد هذه المستحقات فإن البنك يشترط تقديم ضمانات تدرس بهدف عدم الوقوع في أخطار أخرى لها علاقة بالبنك، وتتخذ هذه الإجراءات بقصد إيجاد مصدر للتعويض في حالة عجز المدين، ويكون هذا التعويض عن طريق الضمانات المقدمة والتي تصبح قي متناول البنك وله الحرية الكاملة في التصرف فيها عن طريق بيعها أو كرائها، وترتفع هذه الضمانات كلما زاد الشك في عجز المقترض عن التسديد، وعليه يمكن القول أن الضمانات هو تأمين يلجأ إليه البنك في حالة عجز المقترض عن تسديد القرض، كما أنها إجراءات احتياطية من شأنها أن تؤمن من خطر عدم الوفاء، وتعتبر هذه التأمينات بالنسبة للبنك ضمانات يرصدها لتغطية خطر إعسار الزبون عند استحقاق الدين، إذا يطالب البنك المؤسسة أو العميل الطالب للقرض، بتقديم إحدى نوعي الضمانات أو كليهما، إما ضمانات شخصية (عينية)، أو ضمانات حقيقية.

أ. **الضمانات الشخصية:**

وترتكز هذه الأخيرة على تعهد مقدم من طرف الأشخاص، الذي بموجبه يعدون بالتسديد عوضا عن المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق، الأمر الذي يتطلب تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، لذلك نميز نوعين من الضمانات الشخصية.

[1] نعيمة بن عامر، **البنوك التجارية، وتقييم طلبات الائتمان ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ،تخصص نقود و مالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2002/2001،ص10.

ب. الكفالة:

هي عبارة عن عقد يكفل بمقتضاه شخص بأي تعهد للدائن بأن يعنى بهذه الالتزامات إذا لم يفي بها المدين الأصلي، وبعبارة أخرى.فإن الكفالة هي نسبة ذمة على ذمة في المطالبة بالوفاء، أو هي تحمل مسؤولية الوفاء عندا إعسار المدين.

ج. الضمان الاحتياطي:

هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منه في حالة قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

يعد الضمان الاحتياطي نوع من أنواع الكفالة غير أنه يختلف عليها في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية فقط، والمتمثلة في السند لأمر، السفتجة، الشيكات كما أن الضمان الاحتياطي يكون صحيح ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتريه عيب.

د. الضمانات الحقيقية:

ترتكز هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، ووفقا للقانون التجاري الجزائري يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين التاليين:

3. **الرهن الحيازي :**

بدوره ينقسم إلى قسمين الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز الرهن الحيازي للمحل التجاري[1]:

أ. الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:

ويسري هذا النوع على الأدوات، الأثاث ومعدات التجهيز والبضائع، لذلك ينبغي على البنك أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات كما ينبغي عليه أن يتأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف

[1] نعيمة بن عامر، مرجع سابق، ص 11.

وألا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار، ويمكننا في حالة الرهن الحيازي التعرض إلى نوعين من الأصول وهما القيم المنقولة (الأسهم والسندات) والأوراق التجارية .

ب. الرهن الحيازي للمحل التجاري:

تنص المادة 177 من قانون النقد والقرض على أنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك والمؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الأصول ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية، ومن ثم تقيده في الثلاثين يوم الموالية لتاريخ إبرام العقد وإلا فإنه يدخل تحت طائلة البطلان.

4. الرهن العقاري[1]:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا أو عقار لوفاء دينه، ويمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يوم كان، متقدم على الدائنين التاليين له في المرتبة، وله جملة من الشروط إذ ينبغي أن يكون صالح لتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني و معين بدقة من حيث طبيعته وموقعه و ذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق.

[1] نعيمة بن عامر، **مرجع سابق** ،ص12.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي النشاط الإداري الذي يهدف الى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة فلقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر ونظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها، وكذا ارتباط مفهومها بمفاهيم أخرى كالتأمين وغيرها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال وأصناف متعددة.

لذا لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نتحدث عن نشأة إدارة المخاطر وتطورها و كذا عرض مفهومها و هيكلها بالإضافة إلى مهام و أهداف إدارة مخاطر البنك.

المطلب الأول: نشأة إدارة المخاطر وتطورها

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد،حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفارد بيسنز رفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجح للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها[1].

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بان إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين، بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر و رغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين مثل (عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس

[1] عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية،جامعة فرحات عباس سطيف ،21/20 أكتوبر 2009،ص4.

بدائل التأمين وكان مدير التامين ينظر للتأمين على انه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على انه الاستثناء لهذه القاعدة، وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو.م.ا.

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى ,وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التامين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر." لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه[1].

المطلب الثاني: تعريف إدارة المخاطر وهيكلها

أولا: تعريف إدارة المخاطر

إدارة المخاطر باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر، ورغم أن من شان هاتين النقطتين أن تساعد على فهم ماهية إدارة المخاطر إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم، وهذا ما يجعلنا نتعرض لمجموعة من التعاريف حول إدارة المخاطر نذكر منها ما يلي:

[1] طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص 122.

❖ **التعريف الأول:**

يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها: "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية "، وتتمحور إدارة المخاطر المصرفية في أربع مراحل تتمثل فيما يلي:

- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض، وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج.
- قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد، وكذلك تقويم غرض قرض، وطبيعة مشروع سيمول.
- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر و المردود.
- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعة.

❖ **التعريف الثاني:**

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى[1] .

❖ **التعريف الثالث:**

هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2].

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ،**إدارة المخاطر و التأمين** ،دار حامد للنشر و التوزيع ط1،عمان الأردن،2007،ص55

[2] نفس المرجع ،ص56.

❖ **التعريف الرابع:**

إدارة المخاطر عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات و الأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة[1].

❖ **التعريف الخامس:**

وينظر Hamilton,C.R. إلى إدارة الخطر علي أنها نشاط يمارس بشكل يومي سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات، لأن أي قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل، وطالما أن المستقبل غير مؤكد فلابد من الاعتماد بشكل ما على مبادئ إدارة المخاطر. وأوضح Hamiltonأن إدارة المخاطر تتضمن الأنشطة التالية:

- تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالبنك.
- تحديد التهديدات المتوقعة لكل أصل.
- تحديد مواطن الخلل الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الأصل.
- تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة إذا حدث التهديد المتوقع.
- تحديد الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتدنيه أو تجنب الخسائر المحتملة.
- تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المنشأة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة.

ومن التعاريف السابق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط، فنشاطاتها ينبغي أن تتضمن أصول المساهمين وحماية عوائدهم.
- المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو البنوك في حالة الطوارئ أو في حالة خسارة مواردها.
- إدارة المخاطر التمويل عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه البنك بصفة منتظمة.
- يمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء المصالح والفروع باستخدام أدوات وطرق مناسبة على مستوى الشركة.

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق ، ص59.

- إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقييم الخطر الذي يتعرض له البنك أو يمكن أن يتعرض له البنك في المستقبل ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة.
- حيث نجد أن إدارة المخاطر تقيم عدة علاقات مع إدارات أخرى ومن أهم هذه العلاقات[1]:

✓ **علاقة إدارة المخاطر بإدارة الشؤون المالية:**

إن من أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر ببيانات تفصيلية عن الأسعار، والعمالة والوقت الضائع والسلعة التالفة ومعدلات تعطل الآلات من المعلومات التي قد تساهم في تقليل المصروفات.
- تشترك الإدارة في حساب أقساط التامين ومتابعة سداده بانتظام.
- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بقوائم مالية على صورة ميزانيات تقديريه للأخطار المتوقعة في المستقبل وقيمة تكاليف إدارتها.
- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بمعلومات تتضمن قيمة المواد الأولية وقيمة المنتجات وقيمة التلف الأمر الذي يحمل إدارة المخاطر على إعادة النظر في الوسائل المتبعة في وحدة التخزين والعمل على معالجتها.
- تقوم الإدارة المالية بتزويد إدارة المخاطر بمعلومات دقيقة عن ممتلكات المشروع وتحديد قيمة الأصول الرأسمالية وتكاليف التأمين عليها.

✓ **علاقة إدارة المخاطر بإدارة التمويل:**

تقرر أن تشترك الإدارتان في اتخاذ القرار الأمثل بإحلال أصل جديد (آلة إنتاجية مثلا) محل أصل قديم لزيادة الإنتاج والحد من الخسائر الناجمة عن الوقت الضائع نتيجة لتعطيل أصل الطاقة والتلف والتصليحات ونفقات الصيانة والنقص في حجم الإنتاج ، تقرر إدارة التمويل صرف شراء أدوات الأمان والتامين.

ثانيا: هيكل إدارة المخاطر

1. سياسة إدارة المخاطر:

يجب علي سياسة إدارة المخاطر بالبنك أن تضع منهجها وميولها اتجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر. كما يجب علي سياسة المخاطر تحديد المسؤوليات تجاه إدارة المخاطر داخل البنك كلها بالإضافة لما

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى، ،مرجع سابق ،ص60.

سبق، يجب أن يشير البنك إلي أي متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة البنك مثال الصحة والسلامة. ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة مندمجة من الأدوات والتقنيات يتم استخدامها في المراحل المختلفة للنشاط وللعمل بشكل فعال، تتطلب عملية إدارة المخاطر[1]:

- التزام الرئيس التنفيذي ومدراء البنك.
- توزيع المسؤوليات داخل البنك.
- تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.

2. دور مجلس الإدارة:

يقع علي عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الاتجاه الإستراتيجي للبنك، وخلق بيئة وهياكل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة، ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المدراء، أو لجنة غير تنفيذية، أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلاءم مع أسلوب البنك في العمل وتكون قادرة علي العمل كراعي لإدارة المخاطر، يجب كحد أدني أن يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان عند تقييم نظام، الرقابة الداخلية ما يلي[2]:

- طبيعة ومدي حجم الأخطار المقبولة التي يستطيع البنك تحملها ضمن نشاطه الخاص.
- احتمالية تحقق تلك الأخطار.
- كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة.
- قدرة البنك علي تخفيض احتمال تحقق المخاطر وتأثيره علي النشاط.
- تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة.
- الآثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة على المخاطر.

3. دور وحدات العمل: وتتضمن ما يلي:

- تتحمل وحدات العمل المسؤولية الأولى في إدارة المخاطر علي أساس يومي.
- تعتبر وحدات العمل المسئولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل نشاطهم، كما يجب تحقيق أهداف البنك من خلال نشاطهم.

[1] طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص88.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 89.

- يجب أن تصبح إدارة المخاطر موضوع للاجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل فعال للخطر.
- يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى انتهاء المشروع.

4. دور وظيفة إدارة المخاطر:

اعتمادا علي حجم البنك، قد يتحمل وظيفة إدارة المخاطر أعباء إضافية وتتحول من مدير للخطر يعمل جزء من الوقت إلي قسم لإدارة المخاطر يعمل طول الوقت، ويجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر ما يلي[1]:

- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر.
- التعاون علي المستوي الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- بناء الوعي الثقافي للخطر داخل البنك ويشمل التعليم الملائم.
- إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.
- تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.
- التنسيق بين أنشطة مختلف الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يخص نواحي إدارة المخاطر.
- تطوير عمليات مواجهة المخاطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.
- أعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة.

5. دور المراجع الداخلي:

قد يختلف دور المراجع الدّاخلي من بنك لآخر، وعمليا قد يتضمن دور المراجع الدّاخلي كل أو بعض ما يلي[2]:

- تركيز عمل المراجع الدّاخلي علي الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل البنك.
- منح الثقة في إدارة المخاطر.

[1] أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى، مرجع سابق ص 87.

[2] نفس المرجع السابق، ص 90.

- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين.

6. الموارد والتطبيق:

يجب توفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسة إدارة المخاطر بالبنك، وذلك علي كل مستوى إداري داخل كل وحدة عمل بالإضافة إلي وظائف التشغيل الأخرى بالبنك، يجب تعريف بوضوح أدوار المشاركين في إستراتيجية تنسيق إدارة المخاطر، وهذا التعريف الواضح مطلوب أيضا للمشاركين في مراجعة ومتابعة إجراءات التحكم وتسهيل عمليات إدارة المخاطر، يجب أن يتم دمج أنشطة إدارة المخاطر داخل البنك عن طريق العمليات الإستراتيجية والموازنة. ويجب إلقاء الضوء عليها ضمن عمليات التدريب والتطوير والإنتاج .

الشكل رقم2/2: هيكل وتنظيم إدارة المخاطر



المصدر: الجمعية المصرية لإدارة الخطر، 2005، ص77.

المطلب الثالث: مهام وأهداف إدارة المخاطر

إدارة مخاطر البنك تقوم بعدة مهام ووظائف من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في الحد والتقليل من المخاطر و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب .

1. مهام إدارة المخاطر

يمكن أن تكون مهام و اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك في كل أو بعض العناصر التالية[1]:

- إعداد الدراسات الفنية اللازمة الخاصة بالسياسات التي تضعها الادارة العليا للبنك بشأن الحدود الذي يتعين الإلتزام بها.
- إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الاعمال (الائتمان، الإستثمار، المعاملات السيولة)...الخ.
- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل.
- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك.
- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الاصول والخصوم بالبنك.
- متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلة لمتطلبات بازل2 بخصوص معيار كفاية رأس المال، قياس مخاطر التشغيل، وكافة التطورات والتوصيات التي تنتج عن لجنة بازل.
- إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات الذي يتم إعدادها لمتابعة قياس وإدارة المخاطر لكل أنواع المخاطر.
- إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك (مجموعة المؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر).
- عرض تقارير دورية على الادارة العليا بشأنّ حجم المخاطر الذي يتعرض له البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاولها، وإيجاد الاقتراحات المناسبة للحد من هذه المخاطر.
- تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها.
- المشاركة في وضع سياسات أوجه توظيف الاصول على أساس معدلات التكلفة.

[1] نوال بن عمارة ،**إدارة المخاطر في المصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي،حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ،جامعة قاصدي مرباح، وقلة 21/20أكتوبر ،2009،ص 125.

- المشاركة في وضع سياسات تسعير الاصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها.
- اقتراح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم للحصول على موارد توفير السيولة.
- تحديد ومتابعة لكل عملية وإخطار إدارة الاموال بها.
- إعداد نماذج مالية لتحليل مدى حساسية التغيرات في أسعار الفائدة والصرف.
- إجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملات الأجنبية.
- استحداث أو تطوير الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك.
- التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية بغرض متابعة الإدارات المختلفة بالبنك للإلتزام بتلك التعليمات.
- العمل كنقطة مرجعية مركزية لتوزيع كافة التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وكنقطة تنسيق مركزية للردود التي ترسلها مختلف إدارات البنك إلى السلطات الرقابية.
- معالجة ومتابعة كافة الاستفسارات الموجهة من البنك إلى السلطات الرقابية فيما يتعلق بالإلتزام بالتعليمات.
- إعداد مسودة جميع المراسلات من البنك إلى السلطات الرقابية وصياغتها في شكل نهائي بعد التنسيق والتواصل مع الإدارات المعنية.
- تقديم الرأي والتوصية ذات الصلة بالالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية في حالة اقتراح البنك أي منتج أو منتجات جديدة

2. أهداف إدارة المخاطر[1]

لا تقل أهداف وظيفة إدارة المخاطر أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في البنك، حيث تعني إدارة البنك جوهريا بان يؤدي جميع الأفراد واجباتهم الوظيفية بكل حكمة وبما يحقق مصلحة المنظمة وبالتالي تقدم معظم البنوك التوجيه والإرشاد لصناع القرار فيها في صورة أهداف، ومن منظور البنك يقصد بمصطلح هدف النتائج الطويلة المدى المراد تحقيقها ،وينبغي أن يحدد برنامج إدارة المخاطر الأهداف المراد بلوغها من خلال إدارة المخاطر البحتة، ويمكن أن توفر هذه الأهداف عندئذ إطار قرارات إدارة المخاطر المتصلة بجميع المخاطر.

[1] طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص85.

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد المؤسسة البنكية، ويكون لمعظم المنظمات بالطبع أهداف متعددة ويكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة الواحدة أهداف متعددة أيضا كذلك إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك ولها أهداف متعددة، وعندما يكون للبنك أهداف متعددة أحيانا تتناقص وتتعارض الأهداف فيما بينها وفي ظل هذه الظروف يجب اتخاذ القرار لتحديد من تكون له الأولوية والأسبقية، ولذلك لا يكفي التعرف فقط على أهداف إدارة المخاطر، بل يجب أيضا التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى ،وللتعرف على الهدف الذي يبرر وجود وظيفة إدارة المخاطر يجب أن نطرح السؤال التالي[1]:

- ما الذي تأمل المؤسسة البنكية في تحقيقه من خلال جهود مدير المخاطر ولماذا تسعى هذه المؤسسات لتبني نشاطات إدارة المخاطر؟

3. اختيار الهدف الرئيسي

يطرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسان يتمثلان في التخفيف من تأثيرات المخاطرة وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى ،حيث يعرف williams&heingإدارة المخاطر"تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها" أما hedges&Mehrفيقولان في كتابهما الكلاسيكي "إدارة المخاطر :مفاهيم وتطبيقات" إن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين:

- أهداف ما قبل الخسارة.
- أهداف ما بعد الخسارة

[1] طارق عبد العال حمادة ،مرجع سابق، ص90.

ويطرحان الأهداف التالية في كل فئة أهداف ما قبل الخسارة أهداف ما بعد الخسارة:

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
الاقتصاد (التوفير).	أداء التزامات المفروضة خارجيا.
تقليل التوتر.	المسؤولية الاجتماعية.
أداء التزامات المفروضة خارجيا.	البقاء
المسؤولية الاجتماعية	مواصلة النشاط.
	استقرار الأرباح.
	استمرارية النمو.
	المسؤولية الاجتماعية

ووفقا ل[1]Hedges& mehr " في الغالبية العظمى ترتبط أهداف ما قبل الخسارة بالتوفير وتحاشي التوتر والقلق ،في حين تتصل أهداف ما بعد الخسارة باكتمال وسرعة التعافي ،وتنتج هذه الأهداف معا هدف إدارة المخاطر المسيطر والسائد وهو التأكد قبل الخسارة من التعافي اللاحق للخسارة سيكون مرضيا اقتصاديا" وعليه مما سبق فان الهدفين المذكورين سابقا تكون له الأسبقية والأولوية عندما يتعارض الاثنين.

- **الهدف الأول: البقاء والاستمرارية**

من الواضح انه أيا تكن أهداف المؤسسة ،فإنها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المؤسسة البنكية موجودة وفقط أما إذا دمر وجود المؤسسة ،فلا يمكن تحقيق أيا من الأهداف، إذن فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المؤسسة ككيان عامل الاقتصاد.وبهذا المعنى تكون الوظيفية الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المؤسسة ،إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المؤسسة الأخرى مهما تكن،بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشا بسبب المخاطر البحتة، ويعني هذا إن الهدف إن هذا إن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح المنظمة،كما انه ليس الانصياع للمتطلبات القانونية أو

[1] محمد رفيق المصري، **التأمين و إدارة الخطر** ،دار زهران للنشر القاهرة ،1998، ص 45.

الاضطلاع ما متصلة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، بل إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في"تفادي الإفلاس" وبالنظر لأهمية هدف البقاء في وظيفة إدارة المخاطر وعدم التأكد من تكاليفه نقترح الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر"يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على الفاعلية التشغيلية أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشا بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المؤسسة للأهداف الأخرى. "

- **الهدف الثاني: استقرار الأرباح**

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك أهداف أخرى ثانوية لإدارة المخاطر، ومن بين هذه الأهداف هو استقرار الأرباح والمكاسب، حيث تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى اقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فان خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشاة سوف يكون اقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

- **الهدف الثالث: تقليل القلق**

يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق الذي يشير له Mehr&Hedges[1] بانه هدف "النوم الهادئ ليلا " راحة البال التي من معرفة انه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية ،ولا تعرف الإدارة ما إذا قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا،فان عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق الذي ينشا من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة تأثير ضار على صحة ورفاهية إدارة المنظمة، أن القلق يستنزف طاقة هائلة هاته الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في أمور أخرى، راحة البال التي تأتي من الأمان الذي تمنحه إستراتيجية إدارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ يسمح للمديرين بتوجيه طاقتهم نحو النمو والربحية.

[1] حمد رفيق المصري، مرجع سابق، ص 47.

المبحث الثالث: ماهية التعثر في السداد

ظاهرة التعثر في السداد تشير إلى وجود مخالفات أساسية تنتج عنها عدم قدرة البنك على تحصيل قروضه وفوائدها ، الأمر الذي يجعل من إحتمالية خسارته لتلك القروض.

يعتبر التعثر في سداد التمويل أكبر عقبة تواجه البنوك عموماً والبنوك التجارية على وجه الخصوص حيث أنها تؤثر سلباً على أداء البنوك من حيث رأس المال وحجم الودائع وحجم التمويل الممنوح من قبل البنك في المستقبل كما أنها تؤدى إلى هروب المودعين إلى بنوك أخرى، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفاهيم التعثر في السداد وكذا أسباب زيادتها بالإضافة ال الآثار المترتبة على تعثر السداد.

المطلب الأول: تعريف التعثر

نتعرض في هذا المطلب الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتعثر :

أولا: نبذة عن التعثر

1. معنى التعثر لغة واصطلاحا

التعثر في اللغة يعنى السقوط وكذلك يعنى الإزالة وكذلك يعنى التوقف أما كلمة السداد في اللغة فتعنى الوفاء بالالتزام، أما اصطلاحاً فان التعثر في سداد التمويل يعنى عدم الالتزام أو التوفيق عن إرجاع أموال البنوك[1].

2. التعثر في الفقه الإسلامي :

لم يظهر مصطلح التعثر في السداد عند فقهاء المسلمين وإنما عبروا عنها بالتعثر في حصول الدين؛ وقد عبر عنها شيخ الإسلام ابن تيمية(بالعيب في الدين) حيث "قال فمتى كان المدين عاجزاً وكان هذا عيباً في الدين وهو عجز المشترى عند الأداء بالإفلاس "[2].

[1] ابن تميمة، **نظرية العقد**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص153.

[2] محمد خطيب الشر بيني، **التجارية الكبرى 1995**، مصر، ص198.

ثانيا: تعريف تعثر السداد

هناك عدة تعار يف لتعثر السداد نذكر منها ما يلي:

– التعريف الأول:

لقد أصبحت مشكلة تعثر العملاء أحد أهم وأكثر المخاطر التي تواجهها البنوك ففي حالة وصول العميل إلى مرحلة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك، فإن ذلك الشخص يقع ضمن ما يُعرف باسم "**العميل المتعثر**" [1]أو المتأخر وهو ما يعني فشل العميل في التمكن من سداد المبالغ المستحقة والمتفق عليها مع البنك خلال الإطار الزمني المحدد مسبقا، ومنه يُطلب من جميع البنوك أن تقوم بمشاركة تقارير السداد التي تحتوي على المعلومات الخاصة بسداد الدفعات أو المبالغ المستحقة التي يتوجب على العميل سدادها بالإضافة إلى بيان حالتها (السداد / عدم السداد) وبعد ذلك يتم جمع ودمج هذه التقارير في مكتب الائتمان المركزي.

– التعريف الثاني:

لقد حضيت مشكلة الديون المتعثرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين والمسئولين في القطاع البنكي، ويعود اتساع هذه الظاهرة في الجهاز المصرفي إلى جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم في السوق المالي والنقدي، والى بعض الأسباب الخاصة بالجهة المقرضة والجهة المقترضة بارتفاع الديون المتعثرة ودليل على انخفاض كفاءة الإدارة، هذه حقيقة يجب الاعتراف بها، وقد تؤدي هذه الديون إلى زيادة خسائر البنك وأحيانا إلى إفلاسه لذلك كثُرًا ما تقع البنوك ضحية أخطائها وخاصة الأخطاء المتعلقة بالقصور في الدراسات الائتمانية للقروض الممنوحة، وتجاهل المعايير والأسس الفنية والأعراف البنكية المستقرة التي يجب أن تتحكم في منح الائتمان البنكي، وهذا يؤدي إلى إنتاج ائتمان بنكي غير جيد يتحول بمورو الوقت إلى دين متعثر ويتجلى هذا القصور من جهة في عدم دراسة القوائم المالية المقدمة من عملاء البنك وتحليلها بشكل كاف بسبب عدم توفر الخبرة العلمية والعملية لدى متخذي قرار منح الائتمان البنكي ومن جهة أخرى غياب في المتابعة الميدانية المستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله بعد منحه القرض عبر متابعة التقارير الدورية والتقارير الخاصة.

[1] محمد خطيب الشربيني، مرجع سابق، ص200.

ثالثا: تعريف تعثر الديون

الديون المتعثرة هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية بجميع الأنواع منحتها البنوك لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للبنوك في آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة.

رابعا: تعريف التمويل المتعثر

- يعتبر التمويل متعثراً في الصيغ التي تعتمد على البيع الأجل كالمرابحة والإستصناع والمقاولة إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساط شهراً واحدًا وتعتبر بقية الأقساط كأنها استحقت السداد[1].
- يعتبر التمويل متعثراً في بقية الصيغ الأخرى (مضاربة + مشاركة)إذا مضى على تاريخ الاستحقاق أي التصفية ثلاث أشهر.
- يعتبر التمويل الذي دخل البنك في تسويه فيه مع العميل ضمن التمويل المتعثر.
- تعتبر الالتزامات العرضية(خطابات الضمان وخطابات الاعتمادات وما في حكمها) متعثرة إذا مضت ثلاث أشهر على تاريخ خصم قيمتها من حساب البنك بواسطة المراسل هذا في حالة خطابات الإعتمادات أما في حالة خطابات الضمان فتعتبر متعثر إذا تمت مصادرتها من قبل المستفيد.
- يعتبر التمويل بصيغتي المضاربة والمشاركة متعثراً في حالة بيع البنك نصيبه للعميل آجلا بعد حلول تاريخ التصفية، يعتبر التمويل بصيغتي المضاربة والمشاركة متعثراً في حالة التصفية العينية سواء إن تم البيع العين أو لم يتم بيعه، حيث يتم تصنيف التمويل المتعثر إلى خمس مجموعات حسب المخاطر وإمكانية السداد كالأتي :

1. **قروض ممتازة**:تتمتع هذه القروض بالصفات التالية:

- ✓ لأصحاب هذه القروض مراكز مالية قوية وإن هنالك انتظام في السداد.
- ✓ يتمتع أصحاب هذه القروض بكفاءة إدارية مالية عالية وسمعة جيدة.
- ✓ مصادر السداد جيدة والضمانات المقدمة مقبولة ويمكن تسييلها في فترة قصيرة جدا.

2. **قروض عادية**: وهذه تتمتع بالصفات التالية:

- مستوى المراكز المالية أقل من المجموعة الأولى كما أن حركة الحساب أقل نشاطا.
- تتوافر مصادر السداد والضمانات المقدمة مقبولة.

[1] منشور بنك السودان رقم 2001/4، **الإدارة العامة للتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية**، 15 افريل 2001، بعنوان التمويل المتعثر.

3. **قروض دون المستوى**:وهذه تتمتع ب صفات التالية[1]:

- لا يتمتع أصحاب هذه القروض بمراكز مالية قوية.
- الضمانات المقدمة أقل من كمية التمويل الممنوح.

4. **قروض مشكوك في تحصيلها** :وهذه تتمتع بالصفات التالية:

- تخلف العميل عن السداد بعض الأقساط لأكثر من ستة أشهر من تاريخ استحقاقه.
- عدم معرفة مصادر السداد.
- تدهور الوضع المالي للعميل مع عدم انتظام حركة حسابه.
- تخلف الزبون عن السداد ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاق أول قسط.
- ضعف مصادر السداد.

5. **قروض رديئة** :وهذه تتمتع بالصفات التالية:

- عدم توفر مصادر السداد مع عدم وجود مؤشرات للسداد أيضا.
- ديون تمت جدولتها مع عدم وجود تسديدات لها.
- تخلف العميل عن تسديد الأقساط لمدة سنة واحدة من تاريخ استحقاق أول قسط.

المطلب الثاني: أسباب تعثر السداد في التمويل المصرفي (الزبون)

إن الأسباب التي تؤدى إلى التعثر في سداد التمويل البنكي كثيرة وتختلف من عميل لأخر ومن قطاع عن قطاع آخر وتختلف هذه الأسباب عن بعضها وفقا للمسبب حيث تنقسم إلى ثلاث مجموعات وهي:

- مجموعة الأسباب التي تحدث بسبب العميل الممول.
- مجموعة الأسباب التي تحدث بسبب البنك مانح التمويل.
- مجموعة الأسباب التي ترجع إلى الظروف المحيطة بالعميل والبنك مانح التمويل(البيئة الاقتصادية).

1. **مجموعة الأسباب التي تحدث بسبب العميل الممول**[2]

- عدم تمتع العميل بالخبرة الفنية والمهارات الإدارية الكافية.
- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل مما تظهر وجه غير حقيقي للمشروع.

[1] منشور الإدارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي، والمؤسسات المالية، 2001/4، 2001/04/15.

[2] فريد راغب النجار، **إدارة المخاطر الائتمانية والقروض المصرفية المتعثرة**، جامعة الإسكندرية، 2000، ص113.

- عدم تنفيذ توجيهات وإرشادات البنك المتعلقة بسير التمويل.
- التوسع في التمويل خلاف ما تنص عليه دراسة الجدوى .
- عدم فصل العميل بين أمواله الخاص وأموال التمويل الممنوح.
- استخدام التمويل الممنوح في غير الأغراض التي منح من أجلها التمويل .
- حصول العميل على مبلغ من التمويل اكبر من حجم حقوق الملكية الخاص به .
- عدم قيام العميل بدراسة جيدة لاحتياجات السوق .
- عدم كفاءة سياسات التسويق والتوزيع والبيع التي يتبعها العميل .
- توسيع العميل في عمليات البيع الأجل .
- الاكتفاء بدراسة السوق المحلى فقط من غير إلى اهتمام بالسوق الخارجي .
- التصرف في بعض الضمانات أو المرهونات قبل الزمن المحدد وذلك عندما يكون الضمان بضاعة.
- التزوير في مستندات ملكية بعض الضمانات .
- عكس موقف ممتاز للعميل وهو غير حقيقي وذلك عن طريق الميزانيات الغير حقيقية .
- عدم إفصاح العميل بكل التزامات البنكية .
- أخذ العميل التمويل بأسماء أفراد أو شركات وهمية .

2. مجموعة الأسباب التي ترجع إلى البنك مانح التمويل

- ضعف خبرات وكفاءة موظفي المكتب التجاري في البنك .
- عدم المتابعة الصيغة للمشروع من قبل موظفي البنك للمشروع الممول .
- الاهتمام بدراسات الجدوى المقدمة من قبل العميل حيث أن هناك قصور في إجراءات الدراسات التمويلية القصور في الاستعلام عن العملاء .
- الاكتفاء باستعلامات قديمة وغير محدثة .
- عدم الاهتمام بالتحقق من صحة المستندات التي يقدمها العميل .
- ضعف الضمانات المقدمة للبنك من قبل العميل ونجد أن الضمانات تنقسم إلى[1]:

[1] محمد عبدوه مصطفى، **أساليب السيطرة على مخاطر الإقراض والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 1987، ص 45.

أ. **الضمان العقاري:**

ويعتبر هذا أفضل وأضمن أنواع الضمانات للبنك وتأتى المشاكل فيه بسب:

- المغالاة في تقيم العقارات والأراضي التي يتم رهنها للبنك .
- أن تكون مستندات الملكية للضمان العقاري غير صحيحة .
- استخدام نفس الرهن لأكثر من تمويل .

ب. **ضمان التخزين:**

حيث أن العميل يقدم بتخزين سلعة وتأمينها لصالح البنك وتأتى المشاكل فيه بسبب:

- المغالاة في تقيم أسعار السلعة المخزنة.
- عدم وجود مخازن دائمة للبنك وإنما يتم التخزين في مخازن العميل مما يجعل البضاعة في يد العميل.
- دائما ما يقوم البنك بتخزين البضاعة دون استشارة ذوى الاختصاص بالسلعة.
- دائما ما يخزن العميل البضاعة الكاسدة أو التي ليس عليها طلب في السوق مما يصعب على البنك تسويق السلعة عند الاستحواذ عليها .
- عدم إجراء الزيارات التفتيشية الدورية للمخازن بقرض التأكد من استحواذ البنك على البضاعة.
- ضعف خبرة الموظف الذي يقوم بعملية التخزين.

ج. **الضمان الشخصي:**

هو أن يقوم البنك بمنح التمويل لشخص معين بضمان عميل أخر اعتمادا على سمعة العميل الضامن وتأتى المشاكل فيه بسب[1]:

- أن يقوم العميل بضمان أكثر من شخص واحد.
- أن يتم قبول الضامن وفقا للعلاقات الشخصية.
- عدم وضوح الصفات الواجب توفرها في الضامن .

[1] فاطمة علي عبد الماجد، "**تعثر سداد التمويل المصرفي وأثره على الجهاز المصرفي**"، السودان، شهادة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2002، ص66.

د. ضمان المستندات والشهادات الحكومية:

وهى أن يقوم العميل برهن مستندات أو شهادات حكومية يملكها لصالح البنك في حالة عجز العميل عن السداد يقوم بالحجز على المستندات ومن ثم تسيلها والحصول على أمواله ولكن نجد في الواقع صعوبة ذلك حيث نجد من الصعب جداً تسيل المستندات الحكومية مما يجعل البنوك تبتعد عنها في الضمانات .

هـ. رهن الشاحنات والسيارات:

حيث يقوم العميل برهن شاحنة أو عربة وتأمينها لصالح البنك مقابل التزاماته القائمة :

- عدم التزام الموظفين المنفذين للتمويل بكل شروط التصديق الممنوح .
- عدم التزام المصرف بالضوابط والموجهات الصادرة عن بنك السودان المركزي.
- التركيز في التمويل على قطاع معين .
- دائما ما ينظر البنك إلى قوة الضمانات المقدمة ولا ينظر إلى دراسة الجدوى المقدمة .
- عدم دراسة وتحليل المخاطر وحتى إن تمت الدراسة لا يتم الأخذ بتوصيات إدارة المخاطر .
- منح التمويل لعملاء معينين ومحددين دون غيرهم .
- التركيز على ربحية المشروع دون النظر إلى الجدول الاقتصادية له .
- الثقة المفرطة في بعض العملاء .
- التراخي في إكمال الإجراءات البنكية .
- التساهل والتراخي في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء المتعثرين .

3. مجموعة الأسباب التي ترجع إلى البيئة المحيطة[1]:

- التغير في السياسات الضريبية المفروض على المشروع الممول .
- الزيادة الضريبية على بعض السلع الرأسمالية التي تدخل في المكون الرأسمالي للمشروع .
- إتباع سياسة التسعير المفاجئ من قبل الحكومة .
- التغير المفاجئ في أسعار الصرف .
- الارتفاع الغير متوقع في أسعار بعض المواد الخام .

[1] محمد محمود المكاوي، **تعثر المصرفي الإسلامي**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009، ص113.

- حدوث تقلبات مفاجئ في أذواق المستهلكين .
- التغير في سياسات التمويل الخاصة بالبنك المركزي .
- حدوث أزمات اقتصادية عالمية أو إقليمية.
- الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والحروب.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على التعثر في السداد

هناك مجموعة الآثار من التي تترتب على العجز في سداد التمويل البنكي منها[1]:

- تجميد جانب هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم ومن ثم تعطيل دورة رأس المال في البنك و حرمان البنك من عائد استثمارها من توظيف هذه الأموال سواء مع العملاء المتعثرين الحالين، أو في مشروعات جديدة تضيف جديد في شكل ناتج سلعي أو خدمي و قيمة مضافة على الاقتصاد القومي.

-تعريض البنك المقدم لهذا التمويل إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبين من مقومات تواجده أولهما مادي، والأخر معنوي ,حيث أن الجانب المادي ينصرف إلى تقليل الربحية وانخفاض قدرة البنك على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه، والجانب المعنوي ينصرف إلى عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه وبالتالي اهتزاز درجة الثقة فيه كبنك قادر على توظيف الأموال وحساب مخاطر الاستثمار بدقه وتأثيرها على حجم عملياته ومعاملاته واستمرار عملائه الحاليين في التعامل معه أو في قدرته على جذب عملاء جدد في المستقبل، مما يؤدي إلى انكماش أعمال البنك وتقليص نصيبه من السوق تدريجياً حتى يختفي عن الوجود.

-تحتاج الديون المتعثرة إلى معالجات خاصة، وهي بدورها تحتاج إلى كفاءة إدارية وإشرافية وتنفيذية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة والمعرفة الإدارية، والإلمام بمختلف نواحي المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل سواء الناحية الإنتاجية والتسويقية أو المالية أو البشرية، وهي كفاءات باهظة التكاليف ونادرة الوجود ويصعب توفيرها من جانب بنك يواجه حالة إعسار أو إفلاس، بل قد يحتاج الأمر إلى تعين أفراد جدد وتدريبهم والإنفاق علي إعدادهم ليصبحوا صالحين على التعامل مع التمويل المتعثر وغالباً ما يترك هؤلاء الأفراد للعمل في بنوك أخرى مع اشتداد حالة التعثر التي يواجهها ليصبحوا كمن يهرب من السفينة التي توشك على الغرق.

[1] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب، العلاج**، يترك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص53.

-تستغرق معالجة التمويل المتعثر وتحتاج إلى مزيد من الوقت، والجهد والتكلفة سواء من جانب الأفراد العاملين بالبنك مما يؤثر على قدرتهم على خدمة العمليات الأخرى وبالتالي تتأثر درجات الجودة في الأداء الوظيفي لأعمال البنك وتزداد معها الخسائر وتنخفض الإيرادات وتقل قدرة البنك على جذب عملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء الحالين ومن ثم تنخفض قدرة البنك على النمو، وتقل حصة البنك في السوق البنكي وتنكمش، وتزداد بالتبعية المخاطر، وتقل قدرة البنك على تحملها.

-تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية، بل قد تلجا معها البنوك إلى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها والى تصفية المشروع والى الفاعلان عن هذه التصفية بالجرائد والصحف وهو ما يعنى تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية البنك، فضلاً عن ما قد تشير إليه منعدم وجود متخصصين لدى البنك واتجاهه إلى الاستعانة بأصحاب الخبرة من الخارج، وقيام هؤلاء بالاتصال بالعملاء وزيارة مواقع عملهم للوقوف على أسباب التعثر ورسم السيناريوهات البديلة لمعالجة هذا التعثر، ومن ثم تحت ضغط ضيق الوقت قد يلجأ البنك إلى البديلين الآتيين[1]:

- ✓ توسيع قاعدة استفادته من المكاتب الاستشارية المختلفة التي في هذا المجال مما يؤدى إلى تأثر قاعدة سرية المعاملات البنكية، وبصفة خاصة سرية المعاملات العميل الذي أصابه التعثر، وما قد يدفع العملاء الحالين غير المتعثرين إلى إنهاء تعاملهم مع البنك والاتجاه إلى بنوك أخرى لا تلجأ إلى مثل هذه المكاتب الاستشارية.
- ✓ تعيين عدد من الخبراء والمستشارين داخل البنك تسند إليهم مهمة التعامل مع الديون المتعثرة، وهو ما يمثل تكلفة باهظة بعد انتهاء أعمال هؤلاء الخبراء، حيث يضطر البنك إلى تحوليهم أعمال أخرى عادية دون الاستفادة بمهارتهم وخبراتهم المتخصصة .
- ✓ تؤثر القروض المتعثرة على الجو النفسي للعمل فتؤدى إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد، والمبالغة والمغالاة في الإجراءات وطلب البيانات والمعلومات وإجراء البحوث والدراسات والتحريات عن جميع العملاء سواء الجدد وكذا عند تجديد المعاملات الائتمانية للعملاء الحاليين بينما منهم العملاء الجيدين ذوى المراكز المالية المتوازنة والسليمة الأمر الذي يدفعهم إلى إنهاء تعاملهم مع البنك واللجوء إلى بنوك أكثر مرونة واستعدادا للمنح، ويزيد من تفاقم الموقف سيادة جو من الحذر والتخوف، وبعد سيطرة

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص55.

جو من التشكك والخوف من المسافة والعقاب على مناخ العمل في البنك، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية العاملين وعلى استمرار العملاء الحالين في التعامل مع البنك.

✓ تؤدى الديون المتعثرة إلى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحالين، حيث يسارع كل منهم إلى البحث عن بنك أو بنك جديد مستقر يحقق رغباته وضع احتياجك ومساعدة على تحقيق أهدافه وطموحاته، خاصة وان اشتداد حجم وعبء وتكلفة الديون المتعثرة قد تؤدى إلى إفلاس البنك أو تعرضه لمتاعب، أو قيام السلطات النقدية بقرض قيود عليه وعلى حركة التعامل أو السحب على انسبات القائمة والممنوحة فعلاً .

✓ قد تؤدى الديون المتعثرة إلى انكماش أعمال البنك، والى انكماش تواجده، والى إغلاق بعض فروعه وبيع أصوله العينية، وتأجيل خطة توسعه وانتشاره إلى اجل غير مسمى والى فرض قيود بل والى ضغوط قاسية من جانب المجتمع وجمهور المتعاملين و إلى تسريبات للمعاملات خارج البنك إلى البنوك الأخرى مما يهدد استمرار البنك وقد يؤدى الى انتهاء أعماله باندماجه مع بنك أخر.

✓ قد تؤدى الديون المتعثرة إلى اهتمام رجال الصحافة والإعلام واستخدام تحقيقاتهم الصحفية والإعلامية في تصيد أخطاء البنك ومن ثم مهاجمة البنك والقائمين على إدارته، ويؤدى خلق انطباع سلبي وغير إيجابي لدى جمهور البنك سواء الداخلي أو الخارجي مما يؤثر على حجم أعمال حالياً ومستقبلاً ، بل يؤدى إلى إفلاسه وإعساره وفرض الوصاية عليه سواء من جانب البنك المركزي أو من قبلت تعويمه و إقالته من عثرته .

إن هذه الآثار الخطيرة الناجحة عن الديون البنكية المتعثرة قد تمتد إلى الاقتصاد القومي بكامله ، وتهدد عملية التنمية الاقتصادية فيه، بل وبما تشيعه وما يتولد عنها من تأثيرات خطيرة على حركة قوى الفعل وما تؤدى إليه جحود وتحجز، وتشكك ،والإحباط والتخاذل. وفى ظل هذا المناخ يتم قبر الأفكار البناءة والقضاء على طلائع التقدم والتنوير من علماء البنوك الشبان وإحاطتهم بسياج من قوى التخلف والنفاق والجهل تتولى تسفيه أرائهم وإفشال محاولاتهم الإصلاحية ومن ثم يصاب الاقتصاد القومي بمزيد من التخلف وتتراجع معدلات النمو وتصبح حركة قوى الفعل وهامشية التأثير والمضمون وتصاب آليات التراكم الرأسمالي بأزمة عنيفة تتخذ لها عدة متظاهر مدمرة من بينها[1]:

– التبديد في الموارد النادرة إلى درجة السفه للوصول إلى أقصى إشباع ترفى ممكن.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص57.

- الإسراف غير العقلاني في الإنفاق البذخ لعدم جدوى الاستثمار المستقبلي والاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة .
- شيوع الطاقات العاطلة واتساع نطاقها في مراكز الإنتاج ، والتسويق في الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- هدر وتضييع الفرص التسويقية المتواجدة في السوق ومن ثم اتجاه العملاء والموزعين والمتعاملين الى منتجين آخرين في الداخل أو في الخارج وتجاهل الشركة او العميل المتعثر لذلك .
- زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية المختلفة بدرجة مغالى فيها وتتقلص ربحية المشروعات واتساع نطاق المشروعات الخاسرة على مستوى الاقتصاد القومي .
- تدنى الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وتدهور قيم العمل وفساد مناخ الإدارة.

المطلب الرابع :كيفية التعامل مع الديون المتعثرة

ويتم التعامل مع الديون المتعثرة بالاختيار بين بديلين أساسيين وهما[1]:

- تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد.
- تصفية نشاط العميل وبيع ومجوداته.

ويتم الاختيار بين البديلين في ظل الاعتبارات الآتية:

- مدى احتفاظ المشروع بمعدل مناسب من النشاط ومن التوظيف والتشغيل للمعدات والآلات.
- مدى قدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية داخلة وموارد مالية تكفي لسد التزاماته بصورة أفضل من تصفية النشاط.
- مدى إمكانية تدبير موارد إضافية للمشروع وتكون هذه الموارد الجديدة بمنأى عن الحجوزات والمطالبات الأخرى الخاصة بالدائنين غير المغطاة قروضهم بضمانات محددة.
- مدى قدرة المشروع على تسوية أو توفيق أوضاعه مع المتعاملين معه سواء من الموردين او الدائنين وإقناعهم بالاستمرار مع المشروع لتجاوز الأزمة التي يمر بها.

وسنتناول فيما يلي البديلين المذكورين[2]:

[1] عبد المنعم راضي، فرج عزة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصرّ، 2001، ص82.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص 82-83.

- **البديل الأول: تعويم العميل وإنعاشه**

وهذا البديل يتضمن ثلاث مراحل في مشوار العلاج ويكون محور عملية التعويم (الإنقاذ)، ثم الانتشال من التعثر، ثم مرحلة الإنعاش[1].

أ. مرحلة التعويم:

وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل حيث يقوم البنك بإعطاء فرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده ، و قد يمتد التسيير إلى أكثر من ذلك كأن يتم الاتفاق على إعادة جدولة المديونية، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد وذلك بما يتناسب مع ظروف العميل وإمكانيته في السداد.

ب. مرحلة انتشال العميل:

وفي هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ويكون هدفها موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها و تحقيق فائض مناسب .

ج. مرحلة إنعاش العميل:

حيث بموجبها يتم تحويل العميل كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر يعمل بكامل طاقته وذلك بمنحه قروضا جديدة بشروط ميسرة لتمكينه من تسيير نشاطه.

- **البديل الثاني: تصفية نشاط العميل**

وهذا البديل لا تلجأ إليه البنوك إلا كحل أخير وبعد بذل كل السبل الأخرى وبعد تأكد البنك من الآتي[2]:

- أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على المشاكل والمعوقات التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها مشاكل دائمة وليست عارضة .
- أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل إلى مرحلة الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وأن العميل لا يتوافر لديه القدرة والرغبة في الإستمرار.

وتتم التصفية جبرا عن طريق الإجراءات القانونية أو تتم بالأسلوب الودي من خلال الاتفاق مع العميل.

[1] عبد المنعم راضي، فرج عزة، مرجع سابق، ص84.
[2] نفس المرجع السابق ،ص85.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يتبين أن إدارة المخاطر أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في مختلف المؤسسات البنكية باعتبارها الأداة الوحيدة التي تكفل المؤسسة عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر، من خلال فتح الطريق أمامها لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من أحداث حيث تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها كخطر التعثر في السداد، هذا الأمر الذي أوجب على أصحاب الوحدات الاقتصادية تجارية كانت أم صناعية أن تجعل إدارة المخاطر من أولوية الأولويات وان ترقي بها إلى مراتب عالية على مستوى الإدارات العليا، فان كانت الإدارة المالية مثلا تعمل على تدعيم المركز المالي للوحدة الاقتصادية، فان إدارة المخاطر حافظة لبقاء الموارد واستمرار الحياة في وحدات المؤسسة البنكية وصمام الأمان.

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية لإدارة مخاطر التمويل وبدراسة مختلف أنواع المخاطر البنكية، وكيفية تسييرها والتعرض إلى ظاهرة تعثر السداد وأسباب زيادتها، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية، لأن الدراسة النظرية لا يمكن أن تصل إلى الهدف المرجو، ما لم تكن مرفقة بدراسة تطبيقية حيث تحدد فيها أهم المعايير و الطرق التي يتبعها البنك في توصيل هدفه و كذا تسيير عمله.

وسندرس من خلال هذا الفصل التطبيقي موضوعنا المتمثل في "إدارة مخاطر التمويل وأثرها على تعثر السداد في أحد البنوك الجزائرية، وهو البنك الخارجي الجزائري " BEA ". حيث يعتبر من أهم البنوك في الساحة الوطنية مقارنة بالبنوك الوطنية الأخرى. وتم اختيارنا بالضبط على وكالة البنك الخارجي بالمدية .

وبعد التطور الذي عرفته البنوك أصبح البنك الخارجي الجزائري له دورا هاما في هذا الميدان، وهذا راجع إلى كثرة الخدمات التي يقدمها من عمليات التمويل والتنشيط بالإضافة إلى خدمات البنك المتعددة، ومن خلال دراستنا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث.

تضمن المبحث الأول بطاقة فنية للبنك نحاول من خلالها الإلمام بالمراحل التي مر بها البنك منذ نشأته وكذا أهم وظائفه أما المبحث الثاني يتضمن تقييم الأداء المالي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية ومختلف نشاطات التمويل البنكي من خلال دراسة أرباح وودائع الوكالة وتحليلها، أما المبحث الثالث فيتحدث عن المخاطر التي مست الوكالة بما فيها مخاطر العجز عن السداد والتعرض لمفهوم التعثر وتحليل معطيات الدراسة بالإضافة إلى القيام بتقييم النتائج المتوصل إليها،وفي الأخير نتطرق إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بالوكالة.

المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري

نقوم في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري أهدافه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه

أولاً: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم 6 7- 204 في الأول من أكتوبر1967، برأس مال قدره 20 مليون جزائري ، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي [1]:

- القرض الليوني Crédit Lyonnais .
- المؤسسة العامة Société Générale .
- قرض الشمال Crédit du Nord .
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algérie et de Méditerrané .
- بنك بركليز Barclays Bank .

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967 .

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات ، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية ،ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك .

وفي هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع وإقراض)، والثاني للعمليات الأجنبية ، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين ،وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970، فهو

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،إدارة المخاطر،مكتب الدراسات، (مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ).

الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك ،نفطال) والكيميائية والبتر وكيميائية والتعجين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقرض. وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود. وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف، ومصانع الإسمنت في الشلف والحجاز، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب .

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول .

ثانياً : أهداف البنك الخارجي الجزائري :

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي :

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي[1]:

- **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.

– **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية:** وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير).

– **المديرية الفرعية للمالية:** ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.

– **المديرية الفرعية للتنظيم** : ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك .

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ،إدارة المخاطر،مكتب الدراسات، (مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ).

–**المديرية الفرعية للتعهدات** : ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن .

– **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال**: وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .

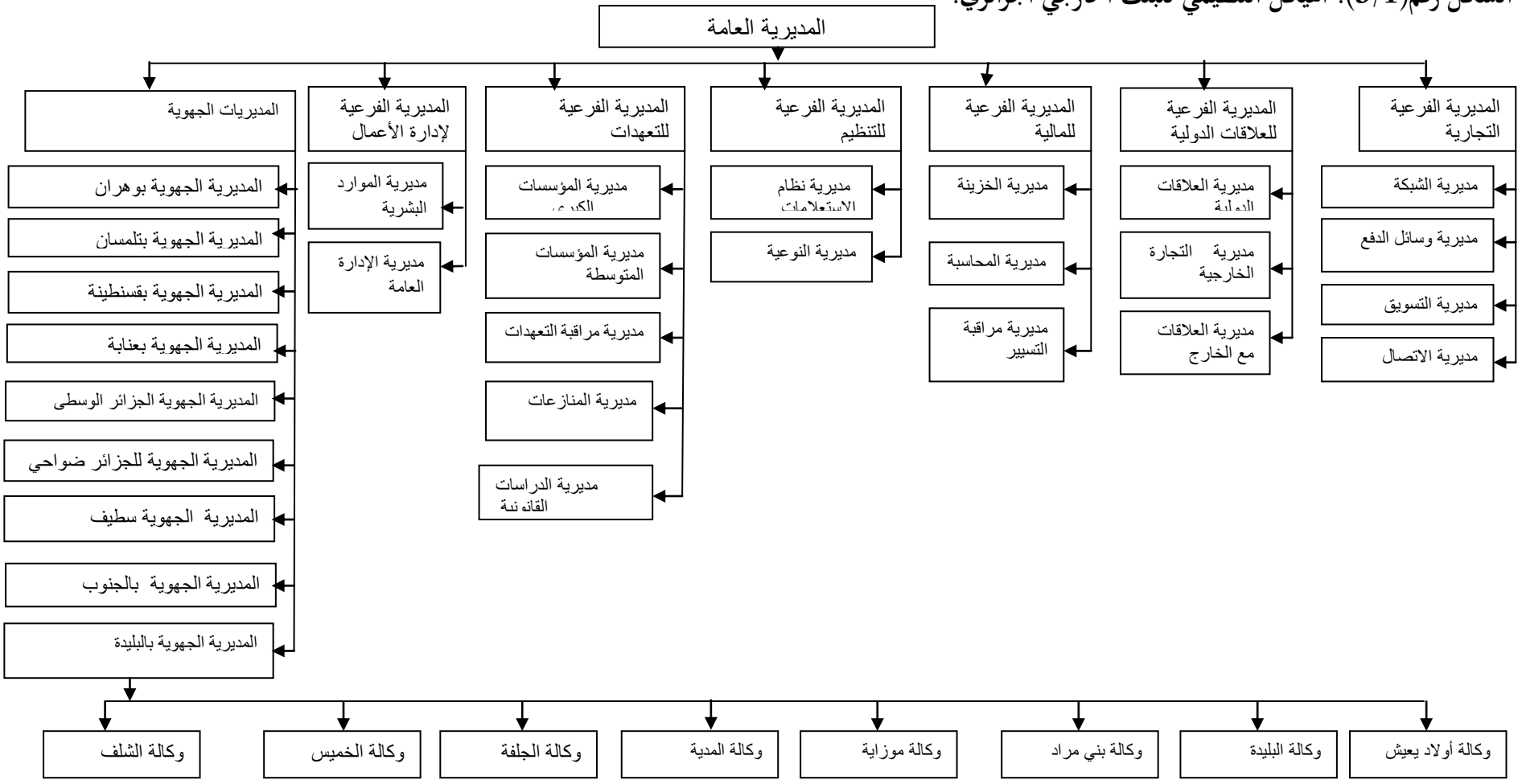
– **المديريات الجهوية**: وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة .

– **المفتشية العامة**: ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا .

– **الكتابة العامة**: وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة.

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(3/1): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:



المصدر : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/ 03/17

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري.

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية، وهي محطة دراستنا التطبيقية .

أولاً : تعريف الوكالة ونشاطاتها

1. تعريف الوكالة: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية .

2. مهام ونشاط الوكالة : تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي [3]:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك .
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات.
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، إستقبال وديعة مبالغ السندات، إستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين.

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري ، إدارة المخاطر،مكتب الدراسات، (مطبوعات غير منشورة ،بدون تاريخ) .

- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

تتواجد بالوكالة المصالح التالية :

1. **مصلحة الصندوق:** تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها :
   - التحصيلات بأنواعها .
   - عمليات السحب والدفع.
   - عمليات التحويل .
   - عمليات المقاصة .
   - عمليات المحفظة .
2. **مصلحة التجارة الخارجية :** من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :
   - عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
   - التحصيلات بالعملة الصعبة .
   - عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) .
3. **مصلحة التعهدات:** تعمل هذه المصلحة على مايلي :
   - دراسة القروض.
   - دراسة التعهدات القانونية والتحصيل.
   - الاهتمام بقضايا المنازعات.

- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة .

- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .

- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.

- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

4. **مصلحة التسيير الإداري**: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

- تسيير موارد الوكالة.

- الاهتمام بالتنظيم والرقابة.

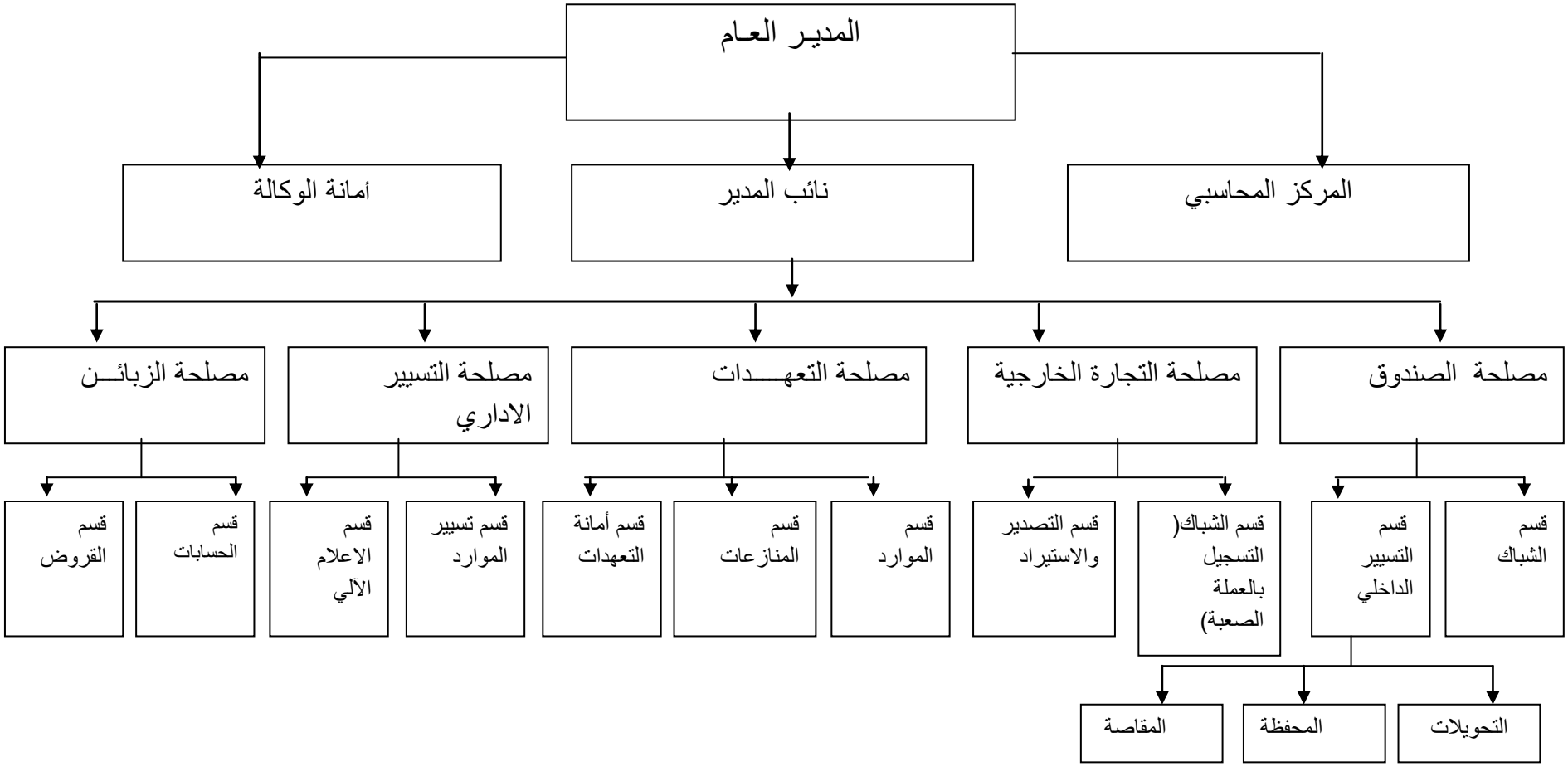
- التسيير الآلي للعمليات.

5. **مصلحة الزبائن**: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

- دراسة ملفات القروض.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3/2): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2016



المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23

المبحث الثاني: نشاطات التمويل البنكي وتقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري BEA "وكالة المدية " خلال الفترة (2012م-2016م).

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقويم الأداء المالي لوكالة البنك الخارجي الجزائري من خلال أربعة مطالب حيث يتضمن المطلب الأول إجمالي التمويل والودائع بالبنك الخارجي الجزائري من خلال مقارنة إجمالي التمويل بوكالة إلى إجمالي التمويل بالبنك ومقارنة إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي الودائع بالبنك، أما المطلب الثاني فتمثل في دراسة كفاءة وكالة البنك في التمويل البنكي من خلال مقارنة إجمالي التمويل بالوكالة إلى إجمالي الودائع بالوكالة،وتمثل المطلب الثالث في تحليل إجمالي الأرباح والودائع بالبنك، أما المطلب الرابع فقمنا بدراسة كل من معدل العائد على الودائع وكذا معدل العائد على الودائع الاستثمارية.

المطلب الأول: إجمالي التمويل والودائع بالبنك الخارجي الجزائري

سندرس في هذا المطلب إجمالي التمويل وإجمالي الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية مقارنة بإجمالي التمويل بالبنك الخارجي بالجزائر خلال الفترة من 2012م-2016م.

1. إجمالي التمويل بالبنك الخارجي الجزائري.

الجدول رقم (3/1): إجمالي التمويل بوكالة البنك الخارجي الجزائري" بالمدية" مقارنة بإجمالي التمويل بالبنك الخارجي الجزائري "بالجزائر" خلال الفترة 2012-2016م.

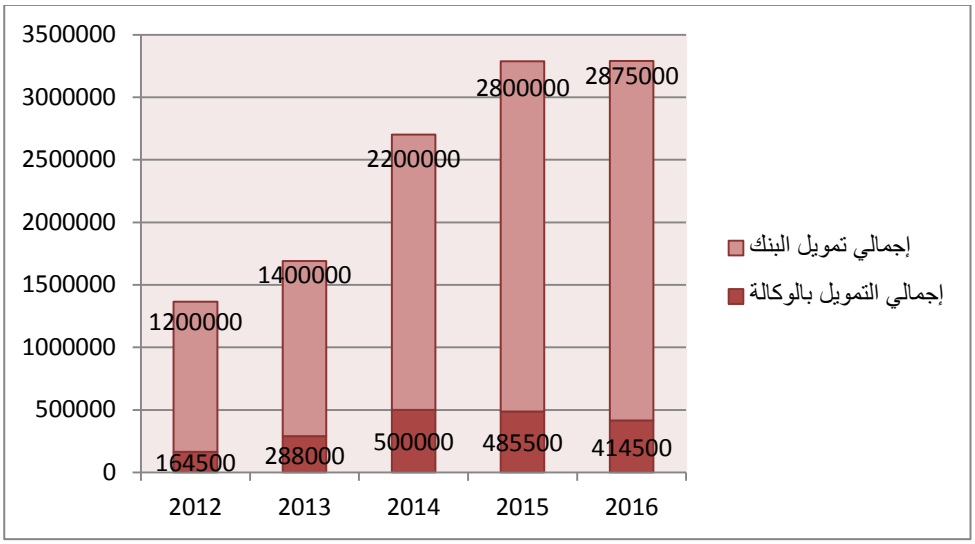
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي التمويل بالوكالة	164500	288000	500000	485500	414500	370500
إجمالي التمويل بالبنك	1200000	1400000	2200000	2800000	2875000	2095000
نسبة إجمالي تمويل الوكالة إلى إجمالي تمويل البنك	13,71%	20,57%	22,73%	17,34%	14,42%	17,75%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

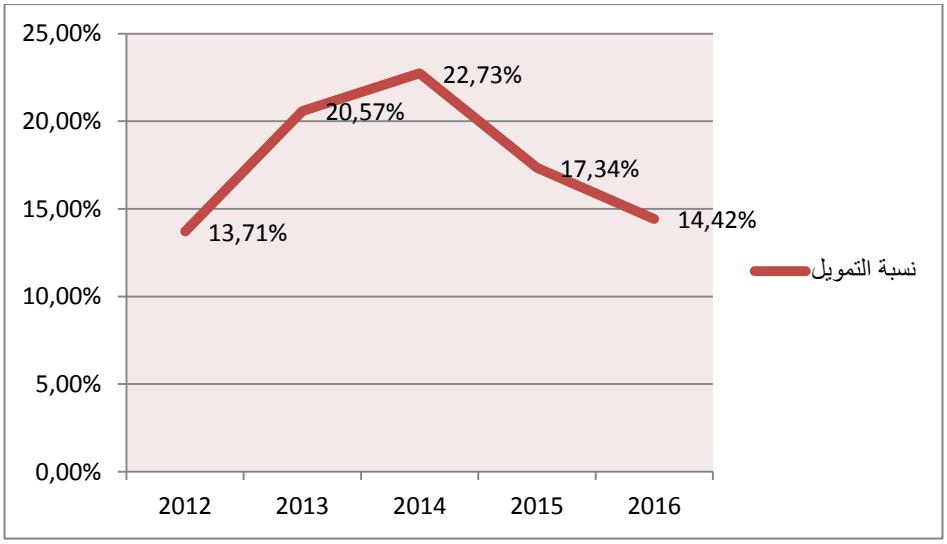
التحليل: يلاحظ من خلال الجدول رقم (3/1) أن نسبة إجمالي التمويل بالوكالة إلى إجمالي التمويل بالبنك تراوحت ما بين% 13.71 إلى % 22.73 وهي نسبة مرتفعة بمتوسط بلغ 17,75% أي أن مساهمة الوكالة التمويلية بالنسبة للبنك كبيرة ،ومنه يلاحظ نمو حجم التمويل.

الشكل رقم (3/3): إجمالي التمويل بالوكالة إلى إجمالي التمويل البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(3/4): إجمالي التمويل بالوكالة إلى إجمالي التمويل البنك الخارجي الجزائري بالنسبة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

2. الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم (3/2): إجمالي الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري" بالمدية" مقارنة بإجمالي الودائع بالبنك الخارجي الجزائري "بالجزائر" خلال الفترة 2012-2016م.

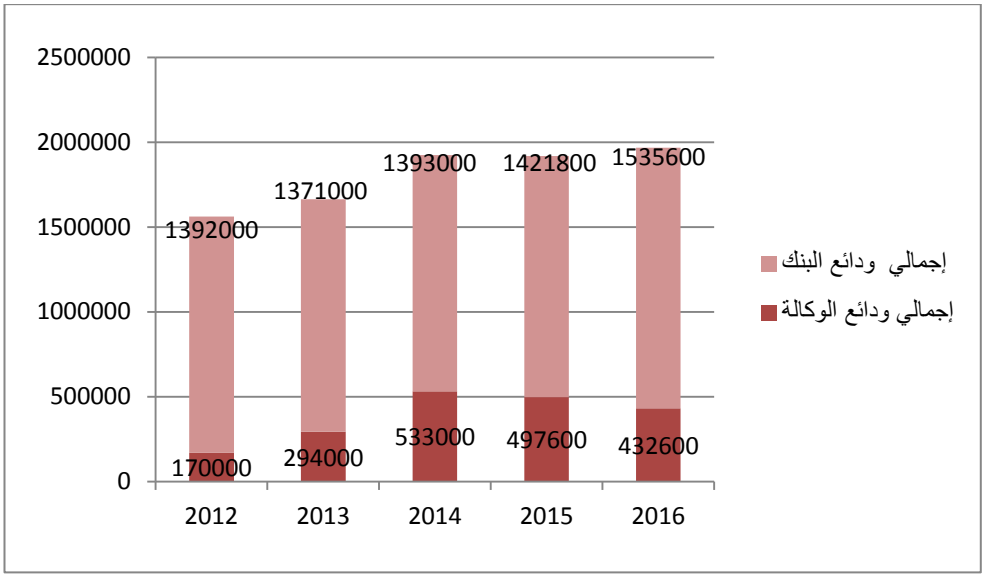
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي الودائع بالوكالة	170000	294000	533000	497600	432600	385440
إجمالي الودائع بالبنك	1392000	1371000	1393000	1421800	1535600	1422680
نسبة إجمالي ودائع الوكالة إلى ودائع البنك	12,21%	21,44%	38,26%	35,00%	28,17%	27,02%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

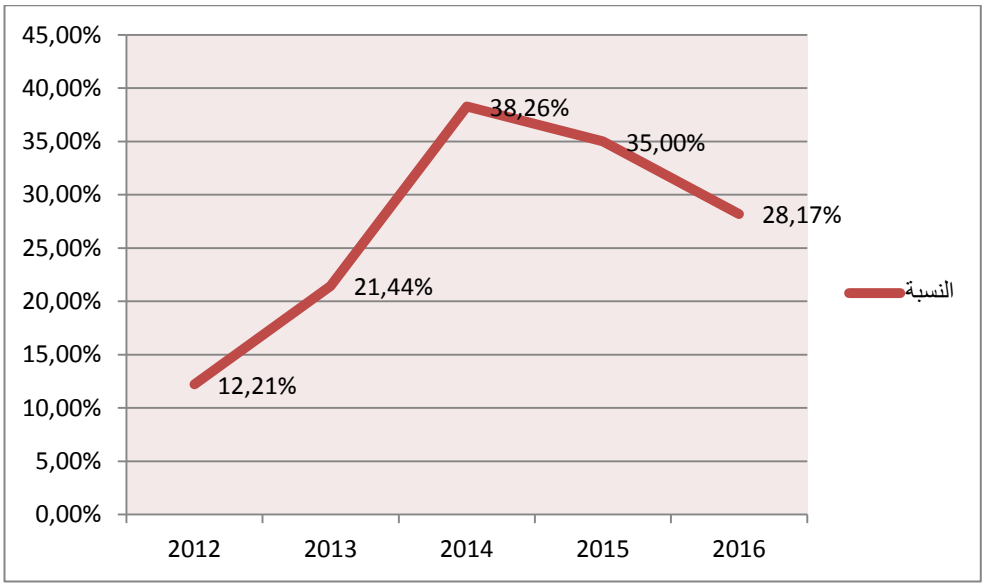
التحليل: من خلال الجدول رقم(**3/2**) أعلاه نلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع الوكالة إلى إجمالي الودائع البنك تتراوح ما بين 12.21% إلى% 38.26 . بمتوسط بلغ 27,02%. يعود هذا السبب في هذه النسبة التي تعتبر تحت المتوسط إلى ضعف الودائع بالوكالة عموما، كما أن الوكالة تعتمد اعتمادا أساسيا على الودائع الجارية أكثر من الودائع الأخرى وذلك نسبة لارتفاع تكاليف الودائع الأخرى لأرباحها مقارنة بالودائع الجارية التي لا أرباح لها.

الشكل رقم(3/5): إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي الودائع البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(3/6): إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي الودائع البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

المطلب الثاني: كفاءة وكالة البنك في التمويل البنكي

لتوضيح كفاءة وكالة البنك في التمويل البنكي لابد من مقارنة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع .

الجدول رقم (3/3): إجمالي التمويل بوكالة البنك الخارجي الجزائري إلى إجمالي الودائع بالوكالة خلال الفترة 2012-2016م.

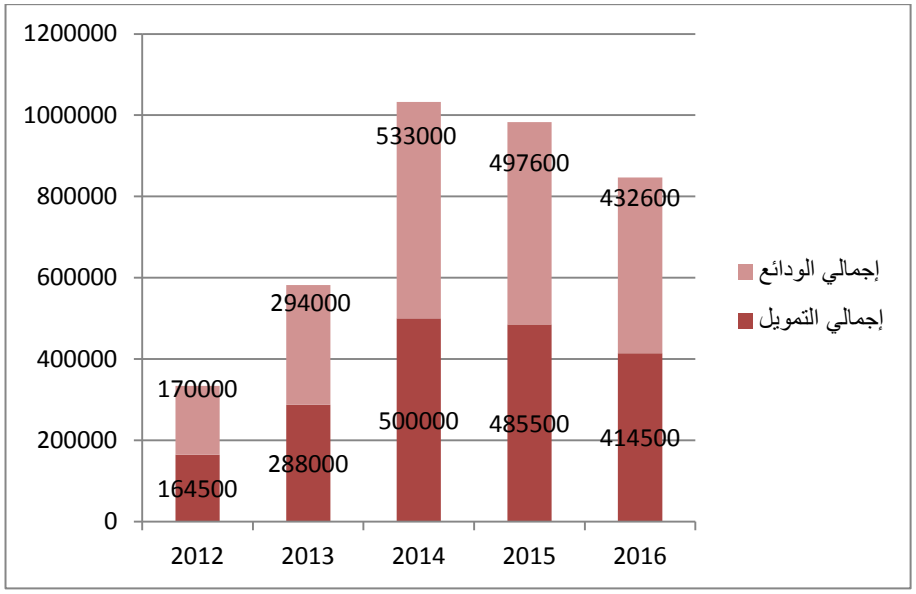
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي التمويل	164500	288000	500000	485500	414500	370500
إجمالي الودائع	170000	294000	533000	497600	432600	385440
نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع	96,76%	97,96%	93,81%	97,57%	95,82%	96%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

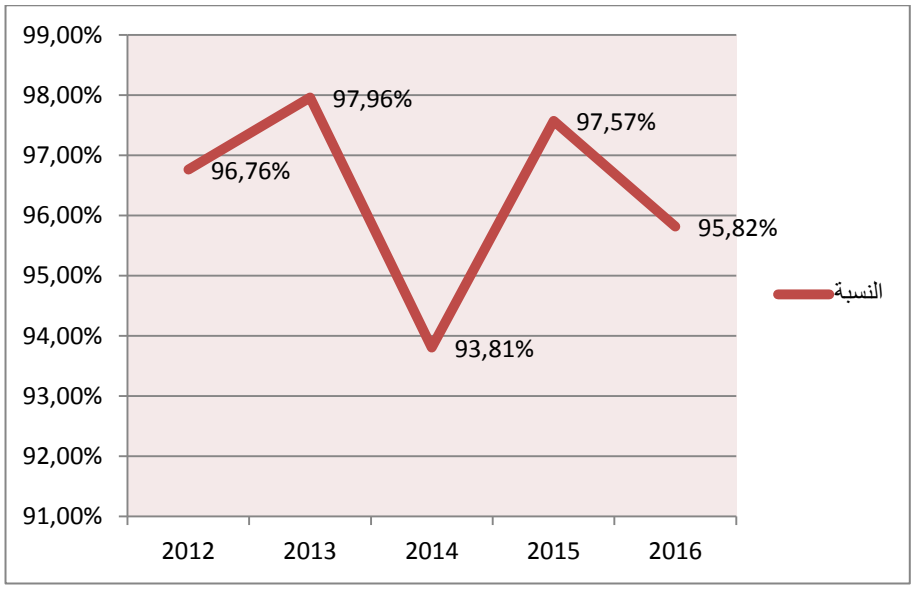
التحليل: من خلال الجدول رقم(3/3) أعلاه يلاحظ أن نسبة إجمالي التمويل إل إجمالي الودائع تراوحت ما بين 93.81% إلى 97.96% بمتوسط بلغ 96% وهذا يدل على اعتماد وكالة البنك بصورة كبيرة في تمويلها على حجم الودائع الموجودة بحوزتها ، وهذا ما يزيد من درجة المخاطرة في البنك.

الشكل رقم(3/7): إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي التمويل بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(3/8): إجمالي الودائع بالوكالة إلى إجمالي التمويل بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

المطلب الثالث: إجمالي الأرباح والودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل أرباح البنك وذلك من خلال معرفة معدل نمو الأرباح ومدى تأثيره على كل من (الودائع ، الودائع الاستثمارية)، إضافة إلى تحليل ودائع البنك ومعدل نموها.

1. إجمالي أرباح البنك

الجدول رقم(3/4): تطور إجمالي أرباح البنك في الفترة 2012-2016م.

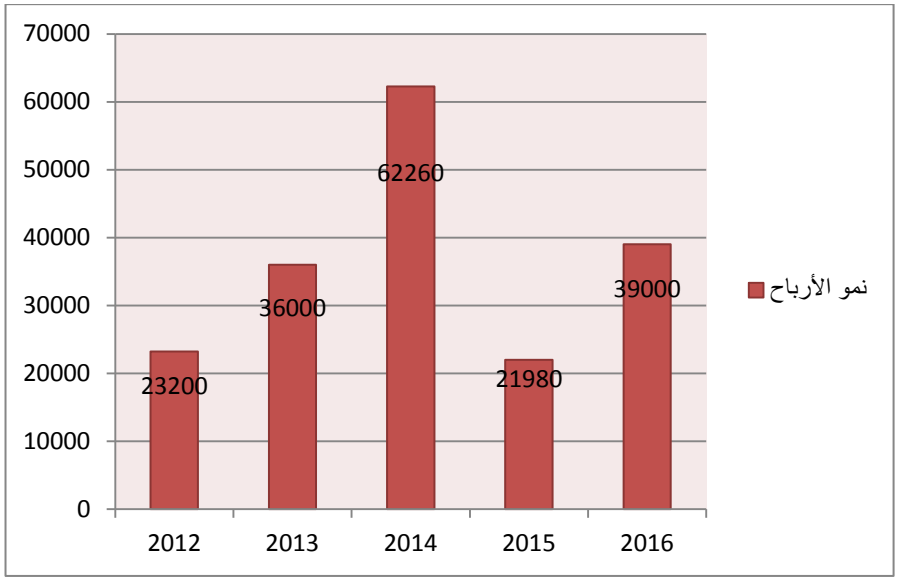
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الأرباح	23200	36000	62260	21980	39000	36488
معدل نمو الأرباح		55,17%	72,94%	-64,70%	77,43%	35,21%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

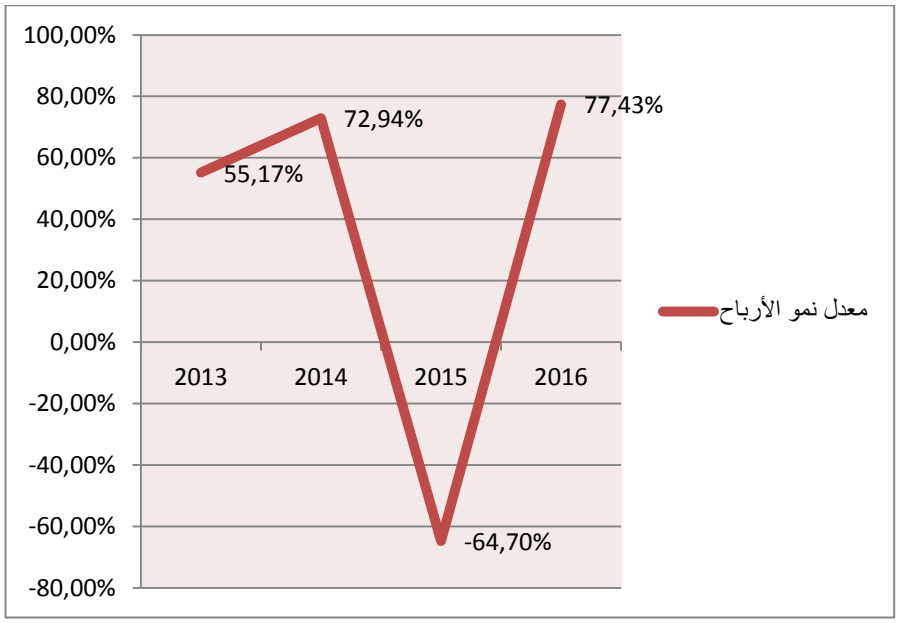
التحليل: من خلال دراسة الجدول أعلاه رقم (**3/4**) يلاحظ أن معدل نمو الأرباح تراوح ما بين% 55.17 عام2013 إلى %77.43 عام 2016، ويلاحظ انه في عام 2016م مبلغ معدل نمو الأرباح نسبة 77.43 % كأعلى نمو خلال فترة الدراسة من 2012 إلى2016م، سبقه انخفاض حاد في معدل نمو الأرباح في عام 2015م حيث بلغ معدل نمو الأرباح %64.69 -. وذلك بالنسبة للأحوال الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعد الأزمة المالية . مما يشير إلى تذبذب وتأرجح معدلات النمو بصورة عامة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(3/9): تطور إجمالي الأرباح بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم (3/10): تطور إجمالي الأرباح بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالنسبة



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات البنك.

2. إجمالي ودائع البنك

الجدول رقم(3/5): تطور إجمالي ودائع البنك في الفترة 2012-2016م.

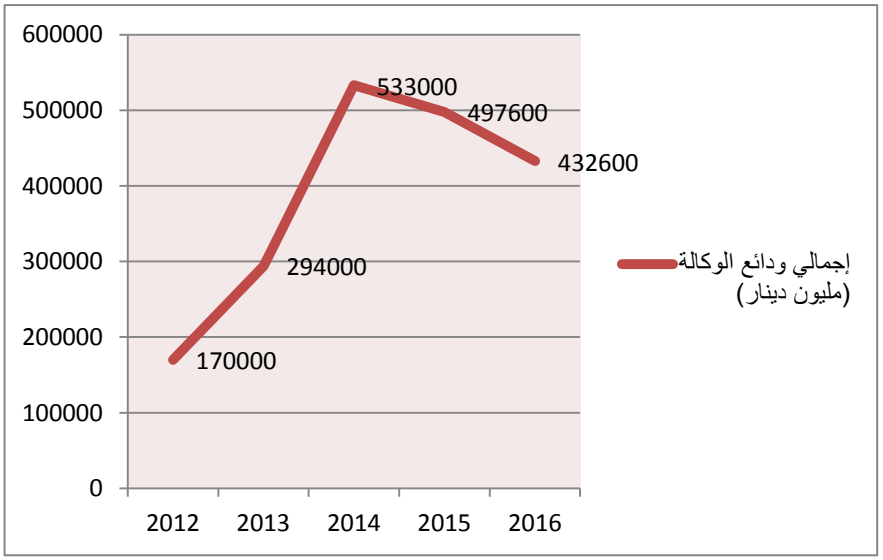
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي ودائع الوكالة	170000	294000	533000	497600	432600	385440
معدل نمو الودائع		72,94%	81,29%	-6,64%	-13,06%	26,91%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للأعوام 2012-2016م.

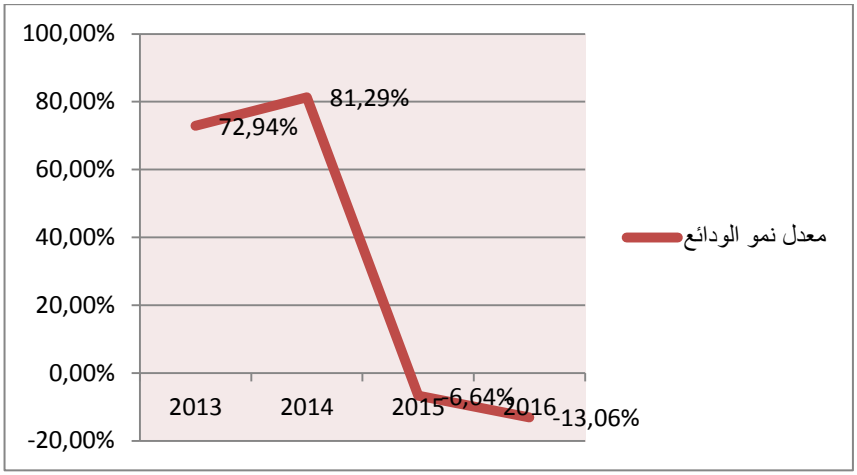
التحليل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو الودائع خلال فترة الدراسة متذبذب و متأرجح بين السالب و الموجب،حيث تمثلت أعلى نسبة عام 2014م ب% 81.29 بمبلغ 533000(م.د)و كانت أدنى نسبة عام 2016م -13.06% بمبلغ 432600(م.د)و هذا راجع إلى الأزمة المالية التي حلت بالبلاد عام 2015م.

الشكل رقم(3/11): تطور إجمالي الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(3/12): تطور إجمالي الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري بالنسبة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

المطلب الرابع: معدل العائد على إجمالي الودائع والودائع الإستثمارية

في هذا المطلب سنقوم بدراسة معدل العائد على الودائع وكذا معدل العائد على الودائع الإستثمارية .

1. معدل العائد على الودائع

فهذه النسبة تقيس الأرباح التي استطاع البنك تحقيقها جراء جذبه للودائع، وكلما ارتفعت النسبة يعني ذلك قدرة البنك على جذب الودائع و تقاس كالآتي:

- **معدل العائد على الودائع =(الأرباح/إجمالي الودائع)*100.**

الجدول رقم (3/6): معدل العائد على الودائع في الفترة 2012-2016م. .

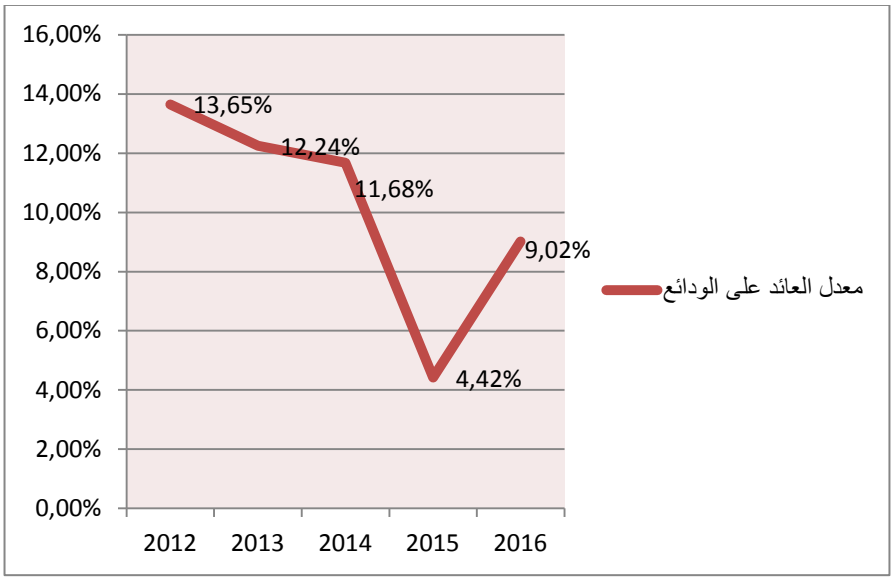
المبالغ:مليون دينار

البند / العام	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الارباح	23200	36000	62260	21980	39000	36488
الودائع	170000	294000	533000	497600	432600	385440
معدل العائد على الودائع	13,65%	12,24%	11,68%	4,42%	9,02%	10,20%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري خلال 2012-2016م.

التحليل: من خلال الجدول رقم(**3/6**)يلاحظ أن معدل العائد على الودائع يسير بصورة منخفضة حيث يتراوح ما بين 4.4% إلى% 13.64 ،مما يدل إلى أن الودائع بالرغم من ضخامتها لا تحقق عائدا كبيرا يساهم في أرباح البنك.

الشكل رقم(3/13): معدل العائد على الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري .



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات البنك.

2. معدل العائد على الودائع الاستثمارية

وهي النسبة التي تقيس الأرباح التي حققها البنك جراء استخدامه الودائع الاستثمارية، وكلما ارتفعت النسبة يعني ذلك نجاح ومقدرة البنك على إدارة الودائع الاستثمارية و تقاس كالآتي :

- **معدل العائد على الودائع الاستثمارية = (الأرباح/الودائع الاستثمارية)*100**

الجدول رقم (3/7): معدل العائد على الودائع الاستثمارية خلال الفترة 2012-2016م.

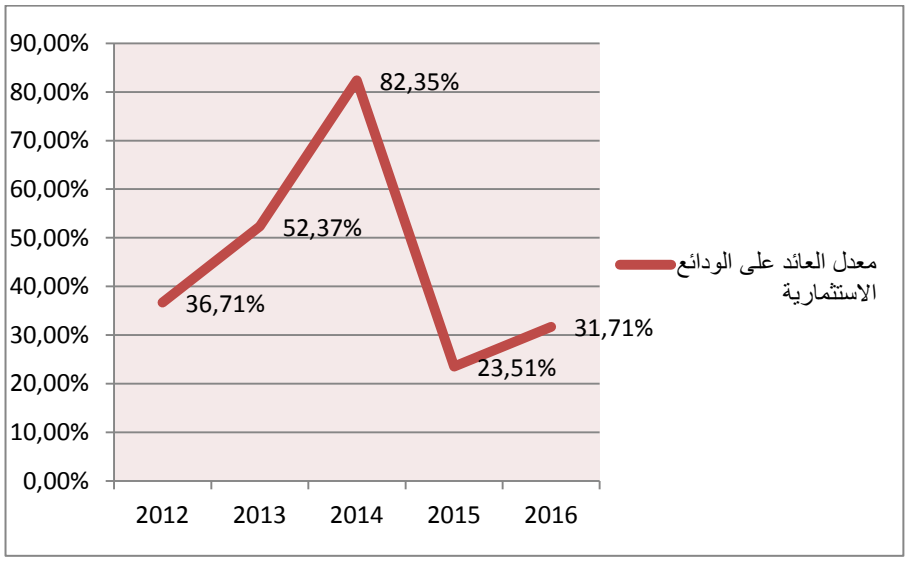
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الأرباح	23200	36000	62260	21980	39000	36488
الودائع الاستثمارية	63200	68740	75600	93500	123000	84808
معدل العائد على الودائع الاستثمارية	36,71%	52,37%	82,35%	23,51%	31,71%	45,33%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري للأعوام 2012-2016م.

التحليل: نلاحظ من الجدول رقم(3/7) أن معدل العائد على الودائع الاستثمارية يتراوح ما بين% 23.50 عام 2015 و 82.35% عام 2014م.و على الرغم من الحجم الضئيل للودائع في عام 2014م،إلا أن البنك استطاع تحقيق نسبة عائد أفضل بالمقارنة بباقي سنوات الدراسة.

الشكل رقم (3/14): معدل العائد على الودائع الاستثمارية بالوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

المبحث الثالث: مخاطر التمويل بالبنك الخارجي الجزائري " وكالة المدية " BEA"

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المخاطر التي مست البنك الخارجي الجزائري بما فيها مخاطر العجز عن السداد وكذا التعرف إلى التعثر والديون المتعثرة و أسباب زيادتها في هذا البنك والقيام بتحليل معطيات الدراسة خلال الفترة 2012م إلى 2016م.

المطلب الأول: مخاطر التمويل وتحليل مخاطر التعثر بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى مخاطرة العجز عن السداد بوكالة البنك الخارجي الجزائري وكذا تحليل مخاطر التعثر بالوكالة.

أولا. مخاطرة العجز عن السداد: مخاطرة العجز عن السداد هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف ، ثم يتم استعراض البدائل الممكن استخدامها لتقدير إحتمالياتها. وهناك عدة تعريفات محتملة "للعجز عن السداد ":تفويت التزام بالدفع ،خرق آفاق ما ،الدخول في إجراء قانوني، العجز الاقتصادي عن السداد، ويتم الإعلان عن الدفع عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور، بعد حلول موعد السداد، وخرق اتفاق ما —مثل نسبة مالية خاضعة لحدود عليا أو دنيا — عبارة عن عجز فني عن السداد وهو يؤدي عادة إلى حدوث تفاوض، رغم أن بعض حالات العجز الفني عن السداد لا تهدد بقاء المقترض بالضرورة، ومع ذلك فإن بعض الاتفاقيات يمكن أن تؤدي أيضا إلى الدفع الفوري إلى كافة الديون المعلقة ،وبدون التنازلات الممنوحة من جانب المقرض في مثل هذه الأحوال، يكون المقترض مفلس فعليا لأنه لا يمكن أن ينجو من سداد كل الأموال المقترضة .

والعجز عن السداد يمكن أن يكون اقتصاديا بحتا دون أن يرتبط بأي حدث محدد ،ويحدث العجز الاقتصادي عندما تنخفض القيمة الاقتصادية عن قيمة الديون المعلقة ،والقيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة من الحاضر ومثل هذه القيمة تتغير باستمرار مع ظروف السوق ،وإذا انخفضت القيمة السوقية عن القيمة السوقية للالتزامات، يعني ذلك أن التوقعات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية تشير إلى أن الدين لا يمكن سداده ،مثل هذا العجز "الاقتصادي" عن السداد من الواضح أنه ذو معنى رغم أنه لا يؤدي إلى القيام بعمل تصويب .

ثانيا: تحليل مخاطر التعثر

سنتناول في هذا المطلب مشكلة تعثر الديون في البنك وأسباب التي أدت إلى زيادتها بالإضافة إلى التطرق لمشكلة القروض البنكية المتعثرة.

- **نبذة عن التعثر**

1. مشكلة تعثر الديون

تواجه معظم البنوك مشكلة تعثر الديون، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام كل المختصين والخبراء والمسئولين بالقطاع البنكي، حيث ظهرت في أواخر السبعينات وتفاقمت في منتصف الثمانينات لأسباب كثيرة اشترك فيها كل من البنوك والزبائن فضلاً عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وعلى الرغم من أن منح الائتمان البنكي تحكمه أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من توزيع المخاطر الائتمانية المختلفة والمحتملة إلا أنه عمليا لا يمكن لبنك ما أن يحتفظ ضمن أصوله وتوظيفا ته بمحفظة قروض وسلفيات منتظمة بالكامل وذلك يرجع إلى طبيعة الائتمان البنكي من حيث كونه مصحوباً دائماً بالمخاطر حيث لا ائتمان بلا مخاطر.

2. تعريف تعثر الديون

الديون المتعثرة هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية بجميع الأنواع منحتها البنوك لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للبنوك في آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة .

3. أسباب تعثر الديون[1]

من خلال البحث والمعايشة الواقعية لهذه المشكلة تم التوقف عند مجموعة من الأسباب التي كانت من ورائها وساهم فيها كل من الزبون والعاملين بإدارات الائتمان وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- ضعف الوعي الائتماني لدى الطاقم الوظيفي والزبائن .

[1] مقابلة مع الأستاذ غزازي عبد النور ، مكلف بالدراسات، إدارة المخاطر،مقابلة 2017/04/14م.

– القصور في تنفيذ الأنظمة التشريعية التي تضمن سداد المستحقات.

– غياب التوازن بين قيمة القروض الممنوحة وقيمة المخصصات المقابلة لها بما يمكن من تخفيض مخاطر الإقراض .

– عدم إتباع سياسات بديلة مثل سياسة الرصيد المعوض عند منح الائتمان.

– التقصير الواضح في متابعة التمويل (ملف الزبون)من بداية المنح حتى الانتهاء من السداد

– وضع قيود تحد من حرية المصارف التجارية في تحديد حجم محفظة التمويل.

4. تعريف مشكلة القروض المصرفية المتعثرة(القروض الغير المسددة)

إن قضية القروض المتعثرة تمثل حادث قد تواجه البنوك خاصة التجارية منها، حيث تؤدي إل تجميد جزء كبير من أموال هذه البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء عل سداد أقساط هذه القروض وفوائدها ويمكن إعطاء مفهوم لهذه الظاهرة كما يلي :

- القروض المتعثرة هي تلك القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه،مع مماطلة المقترض في تزويد المصرف بالبيانات و المستندات المطلوبة.
- القروض المتعثرة هي ذلك المشروع الذي يعاني من اختلال في العلاقة بين دخله و نفقاته حيث تتجاوز الثانية الحد الأقصى للأولى، كما يطلق الاسم نفسه على المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار على تكلفة رأس المال ،ويتصف المشروع الذي يكون مشكوك التحصيل بتعذر وفائه لالتزاماته المستحقة رغم زيادة أصوله عل أصوله على خصومه فهو إذا يواجه أزمة السيولة.
- القروض المتعثرة هي تعرض اتفاقية القرض إلى انتهاك وخرق شروطها وخاصة شرط السداد يعرض البنك إلى خسارة محتملة و منها يقوم البنك بإرسال إشعار مسبق كل فترة لطالب القرض يحذره فيه ب انتهاك الوقت المحدد و هو ما يسمى بالإعذار .(**الملحق رقم 03**).

ومن هذه التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن القروض المتعثرة تعني عدم قدرة المقترض(العميل)عل سداد ديونه وفوائدها في آجالها المحددة في العقد لأسباب تخصه أو خارجة عن نطاقه. [1]

[1] مقابلة مع الأستاذ غزازي عبد النور، مكلف بالدراسات، إدارة المخاطر، مقابلة 2017/04/14م.

المطلب الثاني: إحصائيات حول القروض الممنوحة وغير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل إحصائيات حول القروض الممنوحة والقروض غير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة من 2012-2016م المتمثلة في قروض ANSEJ، قروض CNAS قروض ANGEM والقروض العقارية.

1. إحصائيات حول القروض الممنوحة (إجمالي التمويل) في وكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012 – 2016 م.

الجدول رقم (3/8) : إحصائيات حول القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

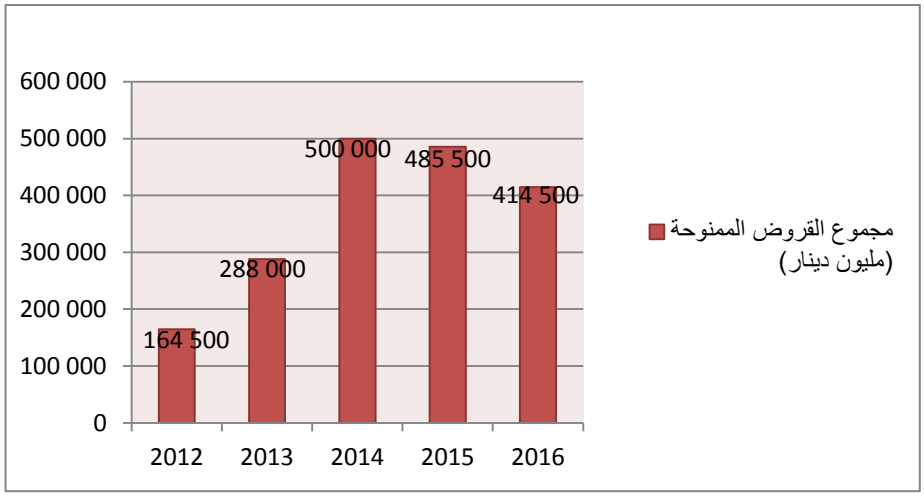
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
قروض ANSEJ	28 000	30 000	82 000	103 500	90 000	66 700
قروض CNAS	70 000	140 000	168 000	150 000	87 500	123 100
قروض ANGEM	6 500	8 000	10 000	32 000	27 000	16 700
قروض عقارية	60 000	110 000	240 000	200 000	210 000	164 000
إجمالي التمويل	164 500	288 000	500 000	485 500	414 500	370 500

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط إجمالي القروض الممنوحة في وكالة البنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة بلغ 370500(**م د**) ونرى أن إجمالي التمويل يسير باتجاه مرتفع خلال الفترة من 2012 م إلى 2014 م ،حيث تتراوح من 16450 (**م د**) عام 2012 إلى 500000(**م د**) عام 2014، ثم نلاحظ أنه لم ينخفض كثيرا في الاعوام الآتية وكان إجمالي تمويل عام 2015 م 485500(**م د**) و انخفض في 2016 م إلى 414500 (**م د**).

الشكل رقم (3/15):مجموع القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

2. الإحصائيات حول القروض الغير المسددة (إجمالي التعثر) في البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012-2016 م.

الجدول رقم (3/9): إحصائيات حول القروض الغير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

المبالغ:مليون دينار

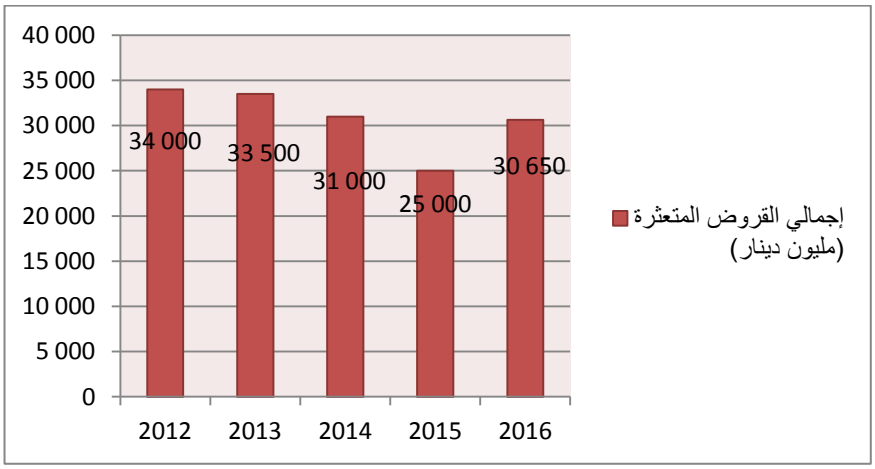
العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
قروض ANSEJ	23 000	22 000	25 000	12 000	14 500	19 300
قروض CNAS	11 000	11 500	5 000	7 200	9 150	8 770
قروض ANGEM	0	0	1 000	5 800	4 000	2 160
قروض عقارية	0	0	0	0	3 000	600
إجمالي القروض الغير المسددة	34 000	33 500	31 000	25 000	30 650	30 830

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق مقدمة من طرف الوكالة.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط إجمالي القروض المتعثرة و الغير المسددة في وكالة البنك الخارجي الجزائري خلال فترة الدراسة بلغ 30830(**م د**) ونرى أن إجمالي القروض الغير المسددة يسير باتجاه

مرتفع خلال الفترة الدراسة ،حيث تتراوح من 34000(**م د**) عام 2012 إلى 30830(**م د**) عام 2016 وهذا الوضع غير جيد للبنك حيث يعرضه لعدة مخاطر تؤثر على سير نشاط البنك.

الشكل رقم (3/16):إجمالي القروض المتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمبالغ.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

المطلب الثالث: معدل نمو القروض الممنوحة والمتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012– 2016م.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة وتحليل معدل القرروض الممنوحة ومعدل القروض المتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية خلال الفترة من 2012 إلى 2016م.

1. معدل نمو القروض الممنوحة(معدل إجمالي التمويل) في وكالة البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012–2016م.

الجدول رقم (3/10) : معدل نمو القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري

خلال الفترة2012-2016م.

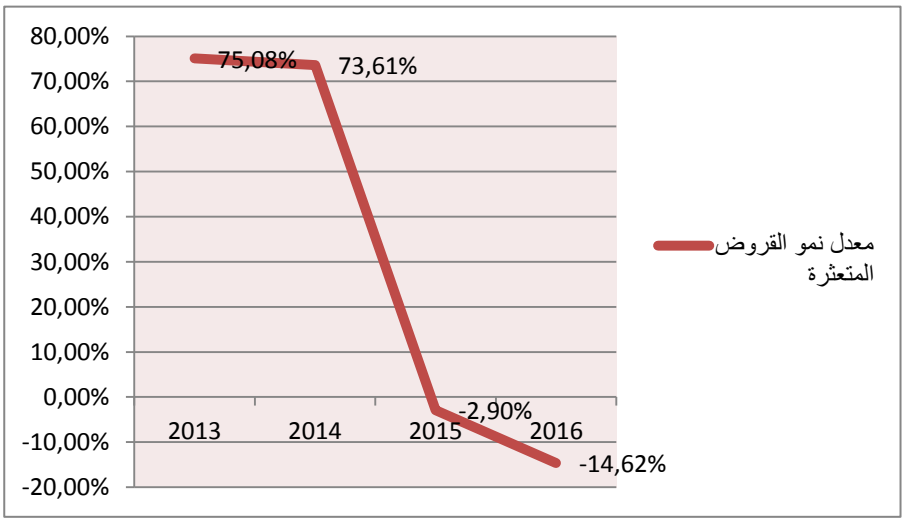
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي القروض الممنوحة	164500	288000	500000	485500	414500	422000
معدل نمو القروض الممنوحة		75.08%	73.61%	-2.90%	-14.62%	32.79%

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من الوكالة.

التحليل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو القروض الممنوحة متذبذب و متأرجح بين السالب و الموجب حيث نلاحظ أنه في عام 2013 م و2014 م تراوح معدل نمو القروض الممنوحة بنسبة مرتفعة تتمثل في% 75.08 عام 2013 م و% 73.61عام 2014، يأتي بعده انخفاض حاد في معدل نمو التمويل بنسبة% 2.90 – عام 2015 م و% 14.62– عام 2016م.

الشكل رقم (3/17): معدل نمو القروض الممنوحة بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

2. معدل نمو القروض الغير المسددة في البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012-2016م.

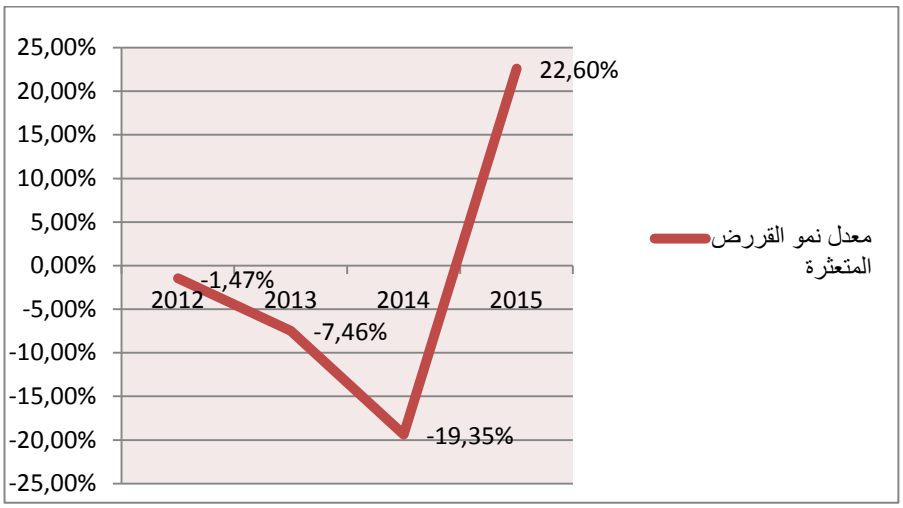
الجدول رقم (3/11): معدل نمو القروض الغير المسددة بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي القروض المتعثرة	34000	33500	31000	25000	30650	30830
معدل نمو القروض المتعثرة		-1.47%	-7.46%	-19.35%	22.60%	-1.14 %

المصدر: التقارير السنوية لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية 2012- 2016 م.

التحليل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو القروض الغير المسددة متذبذب و متأرجح بين السالب والموجب خلال فترة الدراسة بمتوسط يبلغ 30830 (م د) بنسبة 1.14%-.

الشكل رقم (3/18): معدل نمو القروض المتعثرة بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

المطلب الرابع: تحليل أثر تعثر السداد بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016 م.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة إجمالي التعثر بوكالة البنك الخارجي الجزائري و تحليل أثر تعثر السداد على كل من إجمالي الأرباح والودائع بالوكالة إضافة إلى الودائع الإستثمارية وتأثيره على رأس المال.

1. إجمالي التعثر في البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012- 2016م.

الجدول رقم(3/12): إجمالي التعثر في وكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

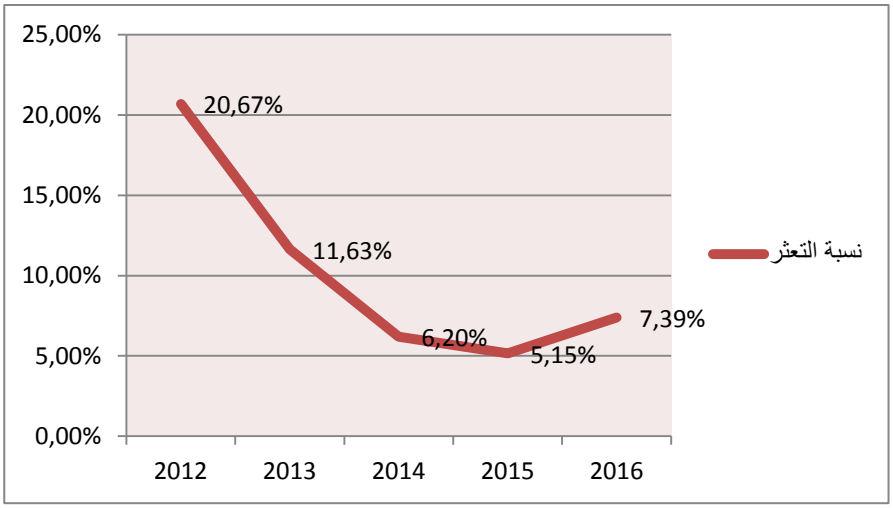
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
إجمالي التعثر	34000	33500	31000	25000	30650	30830
نسبة التعثر	%20.67	%11.63	%6.20	%5 .15	%7.39	%10.21

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقارير إدارة الاستثمار بالبنك الخارجي الجزائري بالمدية 2012-2016م.

التحليل: نلاحظ من خلال جدول إجمالي التعثر بالبنك الخارجي الجزائري أن إجمالي التعثر بالبنك الخارجي الجزائري لولاية المدية خلال فترة الدراسة بلغ ما بين 34000 كحد أعلى في العام 2012 م .وبنسبة تعثر% 20.67 من إجمالي التمويل (القروض الممنوحة)بالوكالة ،والحد الأدنى للتعثر بلغ 30650(م د)في عام 2016 م بنسبة تعثر 7.3% من إجمالي القروض الممنوحة ،و يتضح أن الاتجاه العام لنسبة التعثر هو الانخفاض.

الشكل رقم(3/19):إجمالي التعثر بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

2. أثر التعثر على الأرباح بوكالة البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012-2016 .

الجدول رقم (3/13)يمثل:أثر التعثر على الأرباح بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

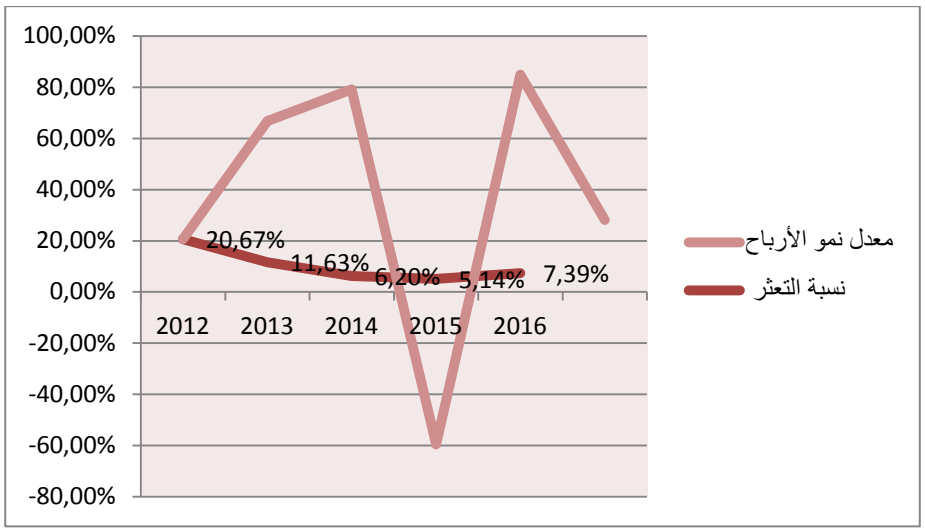
المبالغ:مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
نسبة التعثر	20 ,67%	11,63%	6,20%	5,14%	7,39%	10,19%
معدل نمو الأرباح		55,17%	72,94%	-64,69%	77,39%	28,17%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير إدارة الاستثمار بالبنك الخارجي الجزائري بالمدية 2012-2016 م.

التحليل: يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل نمو الأرباح متذبذب خلال فترة الدراسة بين السالب و الموجب و أن الاتجاه العام لنسبة التعثر هو الانخفاض ومن ذلك يتضح عدم تأثير حجم التعثر على نمو الأرباح البنك،فالوضع الطبيعي أن انخفاض نسبة التعثر يؤدي إلى زيادة الأرباح كما حصل في عام 2016م.فقد ارتفع معدل نمو الأرباح إلى% 77.43 بنسبة تعثر منخفضة ب 7.39%.

الشكل رقم(3/20): أثر التعثر على الأرباح بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

3. أثر التعثر على الودائع بالوكالة البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012-2016م.

الجدول رقم (3/14): أثر التعثر على الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري.

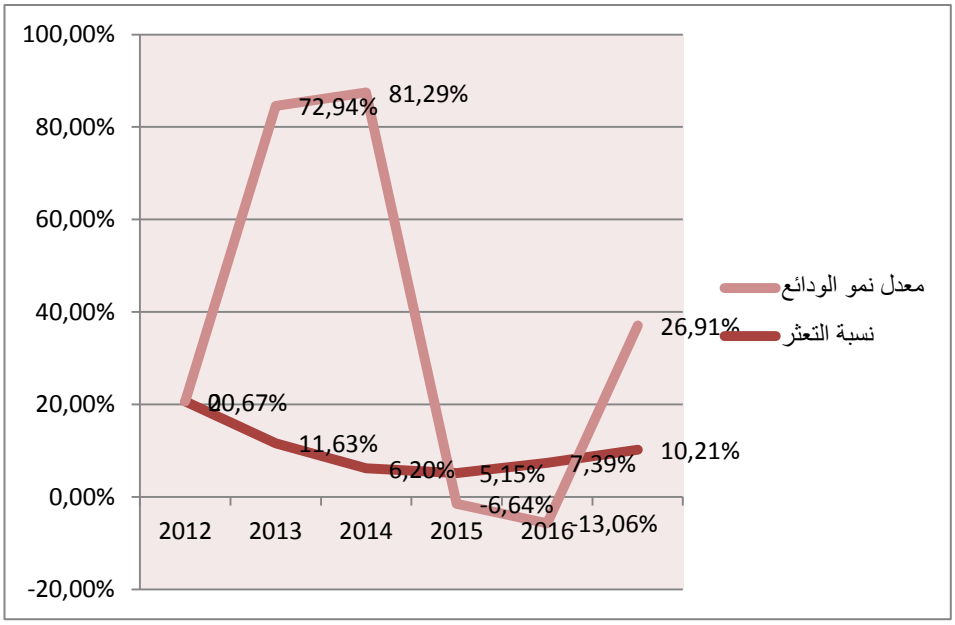
المبالغ :مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
نسبة التعثر	20,67%	11,63%	6,20%	5,15%	7,39%	10,21%
معدل نمو الودائع		72,94%	81,29%	6,64%	13,06%	26,91%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية 2012-2016 م.

التحليل: يتضح خلال الجدول أن الاتجاه العام لنسبة التعثر هو الانخفاض بمتوسط 10,21% خلال فترة الدراسة ،وأن معدل نمو إجمالي الودائع متذبذب بين الارتفاع و الانخفاض إلا أنه مستقر نسبيا لضالة الفرق في الزيادة و النقصان. إلا أن في عام 2015 م و2016 م أخذت نسبة نمو إجمالي الودائع الاتجاه السالب بالرغم انخفاض نسبة التعثر .

الشكل رقم(3/21): أثر التعثر على الودائع بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات البنك.

4. أثر التعثر على الودائع الإستثمارية بوكالة البنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012-2016م.

الجدول رقم (3/15): أثر التعثر على الودائع الإستثمارية بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2012-2016م.

المبالغ :مليون دينار

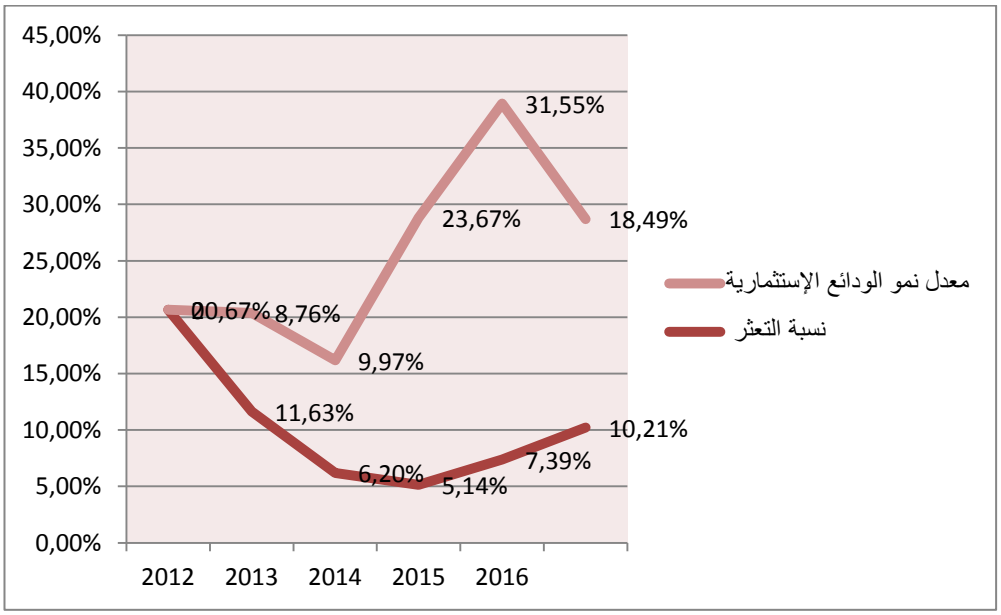
العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
نسبة التعثر	20,67%	11,63%	6,20%	5,14%	7,39%	10,19%
معدل نمو الودائع الإستثمارية		8,76%	9,97%	23,67%	31,55%	18.49 %

المصدر: التقارير السنوية لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية 2012-2016م.

التحليل: يتضح من خلال جدول أن الاتجاه العام لنسبة التعثر هو الانخفاض بمتوسط 10.19% خلال فترة الدراسة، وأن معدل الودائع الاستثمارية يرتفع من عام لآخر حيث يتراوح بين 8.76% إلى 31.55% فالوضع

الطبيعي أنه كلما استطاع البنك من جذب الودائع الاستثمارية و هذا يعني أن انخفاض نسبة التعثر لا يؤثر بصورة كبيرة على حجم الودائع الاستثمارية.

الشكل رقم(3/22): أثر التعثر على الودائع الإستثمارية بوكالة البنك الخارجي الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات البنك.

5. أثر التعثر على رأس المال بالبنك الخارجي الجزائري "BEA" خلال الفترة 2012-2016م.

الجدول رقم (3/16) يمثل :أثر التعثر على رأس المال بوكالة البنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2012-2016م.

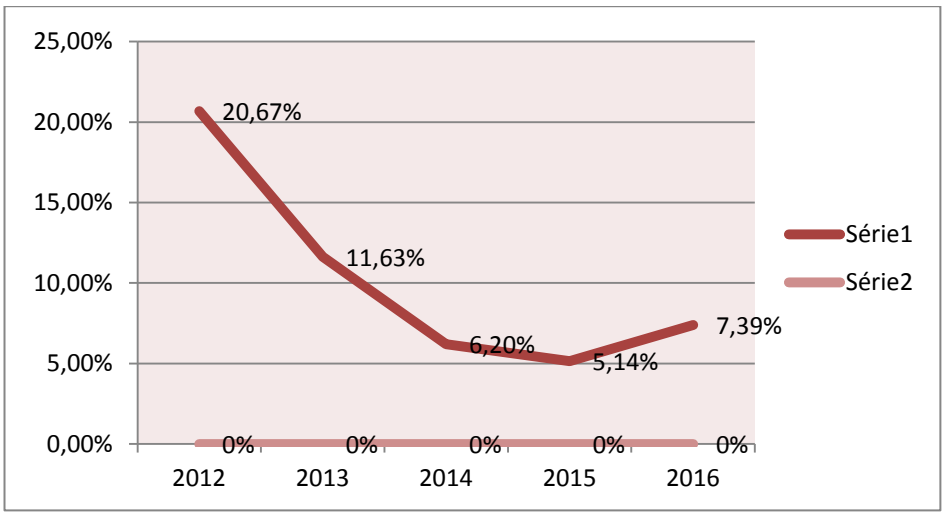
المبالغ :مليون دينار

العام / البند	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
نسبة التعثر	20,67%	11,63%	6,20%	5 ,14%	7,39%	10,19%
معدل نمو رأس المال	0%	0%	0%	0%	0%	0%

المصدر: التقارير السنوية لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية 2012-2016م.

التحليل: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لنسبة التعثر هو الانخفاض بمتوسط 10.19% خلال فترة الدراسة ،وأن معدل نمو رأس المال ثابت بنسبة 0% و هذا بسبب ثبات رأس المال خلال فترة الدراسة من 2012م إلى 2016م الذي يتراوح 52000 مليون دينار و بالتالي فإنه لا توجد أي علاقة بين نسبة تعثر و معدل نمو رأس مال مادام لم يتطور خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (3/23): أثر التعثر على رأس المال بوكالة البنك الخارجي الجزائري .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

خلاصة

من خلال هذا الفصل يتبين أن التعثر في السداد يعتبر من أهم التحديات والمخاطر التي تواجه وكالة البنك الخارجي الجزائري مما يؤدي إلى فقدان ثقة العميل،ما يفرض على هذه الأخيرة ضرورة إدراك مصادر المخاطر التي تهددها حتى تتمكن من التشخيص الجيد لهذه الأخطار وإيجاد المنهجية السليمة للتعامل مع كل أنواع المخاطر، فلكل مؤسسة أو شركة أو منشأة نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة بها، وبالتالي سوف نتطرق إلى أهم نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالوكالة:

أولا: نقاط القوة

مع التطور الملحوظ في الإجراءات المتخذة من طرف إدارة البنك أدى هذا إلى :

- وجود مراقبة فعلية من طرف البنك سواء تعلق الأمر بالمراقبة الداخلية أو المراقبة الخارجية (مفتشية، محاسبون، معتمدون ....الخ).
- وجود نظام معلومات جديد يسمح لإدارة البنك بالتحكم الجيد في مختلف عمليات القروض على مستوى الوكالة .
- تحديث نظام الإعلام الآلي على مستوى الوكالات، وإنشاء مراكز تكوين خاصة بالبنوك .
- تتوفر الوكالة على دليل للإجراءات يوضح مهام و اختصاصات كل مصلحة بالتفصيل، حتى يكون هناك فهم واضح للمهام المطلوبة والمنوطة بكل مصلحة .

ثانيا: نقاط الضعف

بالرغم من الإجراءات المتخذة في الآونة الأخيرة على مستوى إدارة البنك، إلا أنه هناك بعض النقائص التي تزال تعيق العمل البنكي ومنها :

-معظم موظفي البنك في حاجة إلى تكوين طويل المدى.

-بالرغم من تحديث الإعلام الآلي، إلا أنه يبقى ناقصا نوعا ما، وهذا نظرا لعدم وجود نظام معلومات شامل (أي يشمل جميع وكالات البنك فيما بينها).

-صعوبة تظهير القوائم المالية، وهذا ناتج أساسا من استعمال الأنظمة السابقة .

-غياب المحاسبة التحليلة وتسيير الموازنات ولوحة القيادة على مستوى الوكالة رغم أنها تسهل أداء المسيرين وتحقيق أهداف الوكالة .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لا يمكن التحدث عن اقتصاد متكامل بدون وجود جهاز بنكي يلعب دور الوسيط بين أصحاب العجز والفائض في التمويل، ولا يمكن أن يلعب الجهاز البنكي هذا الدور إلا إذا قام على أسس سليمة في ممارسة وظائفه خاصة وظيفة إدارة مخاطر التمويل، التي تعتبر النشاط الأساسي للبنك والمحرك الرئيسي للاقتصاد. إن ممارسة البنك لهذه الوظيفة وفق مبادئ علمية مدروسة تقلل من نسبة تعرضه إلى المخاطر التي تعد جزءا من العمل البنكي وهذا لا ينفي إمكانية تعرض البنك للمخاطر المتعلقة بالائتمان والتي قد تصل إلى حد تعثر السداد نتيجة لأسباب مختلفة يتعلق البعض منها بالعملاء المقترضين والبعض الآخر بالظروف المحيطة لذلك فقد حضيت مشكلة الديون المتعثرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين والمسئولين في القطاع البنكي ،ويعود اتساع هذه الظاهرة في الجهاز البنكي إلى جملة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تحكم في السوق المالي والنقدي، والى بعض الأسباب الخاصة بالجهة المقرضة والجهة المقترضة بارتفاع الديون المتعثرة ودليل على انخفاض كفاءة الإدارة، هذه حقيقة يجب الاعتراف بها، وقد تؤدي هذه الديون إلى زيادة خسائر البنك وأحيانا إلى إفلاسه لذلك كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها وخاصة الأخطاء المتعلقة بالقصور في الدراسات الائتمانية للقروض الممنوحة، وتجاهل المعايير والأسس الفنية والأعراف البنكية المستقرة التي يجب أن تتحكم في منح الائتمان البنكي، وهذا يؤدي إلى إنتاج ائتمان بنكي غير جيد يتحول بمرور الوقت إلى دين متعثر ويتجلى هذا القصور من جهة في عدم دراسة القوائم المالية المقدمة من عملاء البنك وتحليلها بشكل كاف بسبب عدم توفر الخبرة العلمية والعملية لدى متخذي قرار منح الائتمان البنكي ومن جهة أخرى غياب في المتابعة الميدانية المستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله بعد منحه القرض عبر متابعة التقارير الدورية والتقارير الخاصة.

ففي هذه الحالة يجد البنك نفسه مجبرا على بذل جهود كبيرة تحتاج إلى الحكمة والخبرة لمساعدة العملاء على تخطي التعثر عند وجود إمكانية لذلك بالدرجة الأولى والمحافظة على حقوقه ودرجته التنافسية بالدرجة الثانية. ومنه يمكن إختبار الفرضيات المعتمدة كما يلي:

أولا: اختبار نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى: اتخاذ قرارات التمويل دون اخذ الرأي من إدارة المخاطر يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر.

من خلال استعراض دراسة وتحليل موجهات إدارة المخاطر بالبنك الخارجي الجزائري، فلإدارة البنك خطة واضحة تلتزم بها، فالدور الذي تلعبه إدارة المخاطر تتمثل في الرقابة الإشرافية على العمليات وهي أن كل عمليات التمويلية، وذلك للتأكد من إجراءاتها وتسييرها حسب الأسس الموضوعة. وهي أن كل عمليات التمويل تمر عبر إدارة المخاطر وبعد تحديد مخاطر التمويل المطلوب عندها يتم التمويل.

الفرضية الثانية: ضعف الأجهزة الرقابية وعدم توفير الإطارات المؤهلة يساعد على تفاقم مشكلة المخاطر.

من خلال تحليل إدارة مخاطر التمويل ببنك الخارجي الجزائري نجد أن ضعف الأجهزة الرقابية وعدم توفير الإطارات المؤهلة يساعد على تفاقم مشكلة المخاطر وهذا يعتبر من مخاطر التشغيل لدى بنك الخارجي الجزائري لذلك تم وضع إستراتجية تتم بها مراقبة مخاطر التشغيل تتمثل في تقييم مدى كفاءة وكفاية الهيكل الإداري ومناسبته لحجم الاعمال القائمة،كذلك إجراء عمليات تقييم ذاتي ومسح للمخاطر على مستوى الفروع والإدارات.

الفرضية الثالثة: عدم التقيد بضوابط منح التمويل يعتبر من أهم أسباب زيادة المخاطر.

يلاحظ من خلال دراسة إدارة مخاطر التمويل أن عدم التقيد بضوابط التمويل يعني زيادة المخاطر التي بدوره يؤدي لزعزعة الوضع المالي للبنك، لذلك يقوم بنك الخارجي الجزائري بالمدية متمثلة في كل إداراتها بالالتزام التام بكل الضوابط والمنشورات التي تصدر من بنك المركزي الجزائري، كما أن للبنك إدارة خاصة للنظم والإجراءات وهي الجهة المنوط بها متابعة وتنفيذ كل الضوابط والإجراءات التي يحددها مجلس الادارة وبنك المركزي الجزائري.

ثانيا: النتائج

1. تدريب وتأهيل الكوادر العاملة يعمل على زيادة كفاءة الأداء وتقليل التعثر .

2. لا يتأثر التمويل سلبا بالظروف السياسية والاقتصادية وخاصة التقلبات الاقتصادية، و ذلك بالرغم من التدهور الاقتصادي بالبلاد إلا أن التعثر في انخفاض مستمر حيث بلغ أدنى حد لها عام 2015حيث بلغ5.15 % وأعلاها كانت عام 2012 حيث بلغ التعثر 20.6% .

3. اتبع البنك سياسة تمويلية سليمة لإدارة المخاطر وهي الالتزام ب توجيهات البنك المركزي ومجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية و هذا أدى لانخفاض التعثر.

4. عدم تأثير حجم التعثر على نمو أرباح البنك.

5. المخاطر لصيقة العمليات البنكية، تعمل البنوك على تفاديها من خلال ترشيد قرارات الائتمان.

6. الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تباعتها.

7. القروض المتعثرة هي ظاهرة عادية تصادفها البنوك في عملياتها، تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالبا ما تكون خارجة عن نطاق البنك مانح الائتمان لكن زيادة هذا النوع من القروض عند حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر.

ثالثا :الاقتراحات والتوصيات

1. المتابعة اللصيقة لعمليات التمويل بواسطة موظفي الاستثمار لتلافي أي انحرافات أو إخفاق من قبل العميل و بالتالي تجنب التعثر أو إيجاد المعالجة أول بأول .

2. الاهتمام بالعملاء الداخليين (الموظفين) و إقامة دورات وورش عمل لهم و ذلك لزيادة مهاراتهم حتى يتمكنوا من تقديم أفضل الخدمات البنكية للعملاء .

3. نشر الثقافة البنكية بين العملاء فيما يتعلق بالجوانب الشرعية للتمويل و توعيتهم بخطورة عدم استخدام مبلغ التمويل في الغرض الذي من أجله منح التمويل لتفادي وقوع التعثر .

4. اعتماد وثيقة التأمين على العمليات التمويلية المنفذة لتجنب تحمل العميل للتعثر وحده.

5. تفعيل دور إدارات المخاطر بالبنوك و تقييم كفاءتها و فعاليتها باستمرار.

6. تطبيق القوانين الصارمة بحق العميل المتعثر في سداد التمويل البنكي، و كذلك بحق كل موظف يثبت تقصيره أو تواطئه مع عميل متعثر بنكيا.

7. على البنوك العمل على توسيع نشاطاتها في كل المجالات بحيث تستطيع التنافس مع البنوك من جهة والتقليل من آثار المخاطر التي قد تواجهها.

8. استعمال الأساليب الحديثة في العمل.

9. على المصارف متابعة العملاء متابعة لصيقة أثناء فترة التمويل بغرض التأكد من نجاح المشروع وبالتالي القدرة على استرداد التمويل.

10. منح التمويل بكل شفافية دون أي محاباة أو محسوبية لأي جهة أو فرد.

رابعا: آفاق الدراسة

تعثر السداد ظاهرة لا ينجو منها أي بنك، خاصة مع اقتصاد السوق وظاهرة العولمة، ورغم إحتياطات البنك ودراسة ملف التعثر فلا يمكن تفادي مخاطر التعثر في السداد، وتستعمل البنوك تقنيات عدة في منح القرض و متابعته وإسترجاع المستحقات.وهناك عديد من التوصيات ببحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

1. أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية.

2. المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

3. أثر التعثر البنكي على الثقة بين البنك وعملائه.

4. الطرق المالية العلمية للتعامل مع الديون المتعثرة.

5. أثر تعثر السداد على ربحية البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

I. الكتب

1. ابراهيم أبو نجا"**التأمين في القانون الجزائري**"، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1992.
2. ابن تميمة، **نظرية العقد**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
3. أحمد دغيم، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**، دار النمر، مصر.
4. أحمد يوسف، **المال في شريعة الإسلامية** (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1991).
5. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار حامد للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن ،2007.
6. أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان – أردن، 2009.
7. برياين كويل، **تحديد مخاطر الئتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الاولى،2006.
8. بوعتروس عبد الحق،**الوجيز في البنوك التجارية** ،مطبوعات جامعة منتوري،قسنطينة،2000.
9. جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي،ابو ظبي، 2004.
10. جمال زيدية، **أساسيات التسهيلات البنكية**، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، 1996.
11. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان، الأردن، الوراق للنشر وتوزيع،2002.
12. حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية،القاهرة،الطبعة الأولى،1999.
13. رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، يترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
14. رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الاولى،2008.
15. رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1،عمان 2000.
16. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة،2006.

17. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة، 2006 .

18. سمير عبد الحميد رضوان، **المشقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها** دراسة مقارنة بين النظم لوضعية وأحكام الشريعة الاسلامية، دار النشر للجامعات،مصر،ط1،2005.

19. شاكر القز ويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،1992.

20. صلاح الدين حسن سيسي، **قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي –الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية** "،ط1،دار الفكر العربي ،القاهرة ،2004.

21. طارق الحاج، **مبادئ التمويل** ،ط1(عمان :دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2002).

22. طارق عبد العال حماد، **ادارة المخاطر**،(**أفراد، ادارات، شركات، بنوك**)، كلية التجارة، الدار الجامعية،الاسكندرية، 2007.

23. عبد الحميد، عبد الطيف، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية–إسكندرية،مصر،2000.

24. عبد السلام ناشد محمود،"**إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية**،دار الثقافة العربية القاهرة،ط1 ،1989.

25. عبد المنعم السيد علي، **نزار سعد الدين العيسى**، النقود والمصارف والأسواق المالية ،دار الحامد،عمان،2004.

26. عبد المنعم راضي، فرج عزة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصرّ، 2001.

27. فريد راغب النجار،**إدارة المخاطر الائتمانية والقروض المصرفية المتعثرة**، جامعة الإسكندرية،2000.

28. فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك** ،مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، الطبعة الثانية،2003 .

29. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، ط1(عمان : دار الميسرة للنشر 1999).

30. مجد الدين الفيروزي أبادي، **القاموس المحيط**، مصر،القاهرة،الطبعة الثانية ،2003، ص52.

31. محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب، العلاج**، يترك للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر،1996.

32. مُحَّد خطيب الشر بيني، **التجارية الكبرى 1995**، مصر.

33. مُحَّد رفيق المصري، **التأمين وإدارة الخطر**، دار زهران للنشر القاهرة ،1998.

34. مُحَّد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك** ،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ،2005 .

35. مُحَّد صالح الحناوي، **المؤسسات – البورصة والبنوك العامة**، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

36. مُحَّد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الإسكندرية، منشأة المصارف، 1995.

37. مُحَّد محمود المكاوي، **تعثر المصرفي الإسلامي**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009.

38. مُحَّد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي واللإئتماني**، ط1، دار وائل للنشر، عمان للنشر،عمان، الاردن، 2003.

39. محمود عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان،2002 .

40. مختار محمود الهاشمي "مقدمة في مبادئ التأمين "،الدار الجامعية ،بيروت1993.

41. ميرا ندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، دون بلد، سبتمبر 2003

42. نوال حسين عباس، **المؤسسات المالية**، (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2003م).

43. هيثم صاحب عجاج، **نظرية التمويل**، ج2(عمان :دار زهران 2001).

II. الأطروحات و الرسائل الجامعية

1. فاطمة علي عبد الماجد، تعثر سداد التمويل المصرفي وأثره على الجهاز المصرفي، السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2002.

2. آزاد قاسم، **إدارة البنك التجاري**، ماجستير إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، دون سنة.

3. خطيب، منال، **تكلفة الائتمان البنكي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.

4. رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الامريكية، مارس 2006.

5. شايب مُحَّد ، **تأثير تكنلوجيا الإعلام والإتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : بنوك و نقود، جامعة فرحات عباس سطيف،2006\2007.

6. صوار يوسف، " **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، دراسة حالة بنك بدر، جامعة تلمسان 2008.

7. العابي إيمان ، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006\2007.

8. عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية بإستخدام أسلوب التحلبل التطويقي للبيانات (DEA)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2009\2010 .

9. عبد الواحد غردة، **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص: نقود وتمويل، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2003\2004 .

10. قاسيمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع: مالية المؤسسة، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، 2008\2009 .

11. مُحَّد عبدوه مصطفى، **أساليب السيطرة على مخاطر الإقراض والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 1987.

12. موسى ولد الشيخ، **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2003\2004.

13. ندى عبد الماجد حامد خليل، **إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية**،خلال الفترة من 20001-2005م، شهادة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،2007م.

14. نعيمة بن عامر، **البنوك التجارية، وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود و مالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2002/2001.

15. نوي نور الدين، **دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: النقود المالية، جامعة الجزائر،2009/2008.

III. المجلات و الصحف

1. مُحَّد سهل الدروبي، **ماهية إدارة مخاطر وكيف نشأت**، الصحيفة الإقتصادية الالكترونية .

2. عبد العزيز دغيم، ماهر الايمن، إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي**،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة(28)العدد(03) 2006.

IV. المؤتمرات و الملتقيات

1. حسين بلعجوز، **إدرة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في اللفية الثالثة منافسة –مخاطر–تقنيات**، جامعة جيجل، أيام 6و 7 جوان، 2005، 3.

2. د.عبد العزيز بن مُحَّد التميمي،**تحليل المخاطر**، الاجتماع العاشر، جامعة ملكة سعود، كلية الهندسة،الرياض، ص3.

3. عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الملية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف،21/20 أكتوبر 2009، ص4.

4. مفتاح صالح ،معارفي فريدة ،**المخاطر الائتمانية(تحديدها–قياسها–إدارتها والحد منها)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابق:إدارة المخاطر اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16و18أفريل 2007، ص4.

5. نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في المصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي ،حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ،جامعة قاصدي مرباح، وقلة، 20 /21أكتوبر، 2009،ص 125.

V. التقارير

1. إبراهيم الكراسة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي،أبوظبي ،2006، ص37.

2. منشور بنك السودان رقم 2001/4، **الإدارة العامة للتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية**، 15 افريل 2001، بعنوان التمويل المتعثر.

3. منشور الإدارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي، والمؤسسات المالية، 2001/04/06،2001/04/15.

VI. المقابلات:

1. وكالة البنك الخارجي الجزائري، **إدارة المخاطر** (مطبوعات غير منشورة ، بدون تاريخ)

2. مقابلة مع الأستاذ غزازي عبد النور، **مكلف بالدراسات لإدارة الخطر**، مقابلة 2017/04/14م.

الملاحق

الملحق رقم 01

AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES
ANSEJ

Comité de sélection, de validation et de financement des projets d'investissements de la wilaya de Médéa

تقديم الحرع

FICHE DE PRESENTATION DE PROJET

IDENTIFICATION DU PROJET

Dossier	Inscription à la CSVF
Code SiejeV2 : 26010010547	Numéro d'inscription :
Date de dépôt : 15,06,2010	Numéro de session :

Intitulé du projet	TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE TOUTES MARCHANDISES
Secteur d'activité	Transport Marchandises
Forme juridique	PERSONNE PHYSIQUE

Localisation du siège de l'entreprise
Commune : MEDEA Daïra : MEDEA Wilaya de Médéa
Zone : Normal

Autres observations :

PRESENTATION DU (DES) PROMOTEUR(S)

LE GERANT :

- Nom : ~~KHALL~~ Nom de jeune fille :
- Prénom : ~~HAMZA~~
- Date de naissance : 15,04,1990 Lieu de naissance : MEDEA
- Situation de famille :
- Adresse: QUARTIERTHENIET EL HADJER COMMUNE MEDEA DAIRA MEDEA WILAYA DE MEDEA
- Diplôme(s) et/ou expérience professionnelle : PERMIS DE CONDUIRE

LES ASSOCIES :

a) Premier associé :

- Nom : Nom de jeune fille :
- Prénom :
- Date de naissance : Lieu de naissance :
- Situation de famille :
- Adresse : COMMUNE DAIRA WILAYA DE
- Diplôme(s) et/ou expérience professionnelle :

b) Deuxième associé :

- Nom : Nom de jeune fille :
- Prénom :
- Date de naissance : Lieu de naissance :
- Situation de famille :
- Adresse : COMMUNE DAIRA WILAYA DE
- Diplôme(s) et/ou expérience professionnelle :

1 Visa et cachet du président de la CSVF

الملحق رقم 02

DIRECTION REGIONAL BLIDA
AGENCE MEDEA
REF N°: 419/2011

LE: 13/06/2011

A Mr: ~~KHALI HAMZA~~
~~COMMUNE MEDEA~~
W/MEDEA

الموافقة على الترشح

12 JUIN 2011
185

OBJET : Accord de financement de la micro entreprise

Nous avons l'honneur de vous informer ~~Mr : KHALI HAMZA~~ ; qu'après étude et examen de votre demande de crédit pour la réalisation d'une micro entreprise de TRANSPORT DE MARCHNADISES, notre établissement a statué favorablement pour la participation à son financement à hauteur de DA. : 1.249.194.49.

Suivant structure de financement reprise sur fiche technique du projet à savoir :

- Crédit bancaire 70 % : 1.249.194.49D.A.
- Prêt ANSEJ 29 % : 517.523.43 DA.
- Apport personnel 01 % : 17.845.64 DA

Et suivant les caractéristiques du crédit suivant :

- forme du crédit : crédit à moyen terme ;
- durée du crédit : huit ans dont 03 années de différé ;
- conditions appliquées : condition de banque en vigueur (taux bonifie ANSEJ).

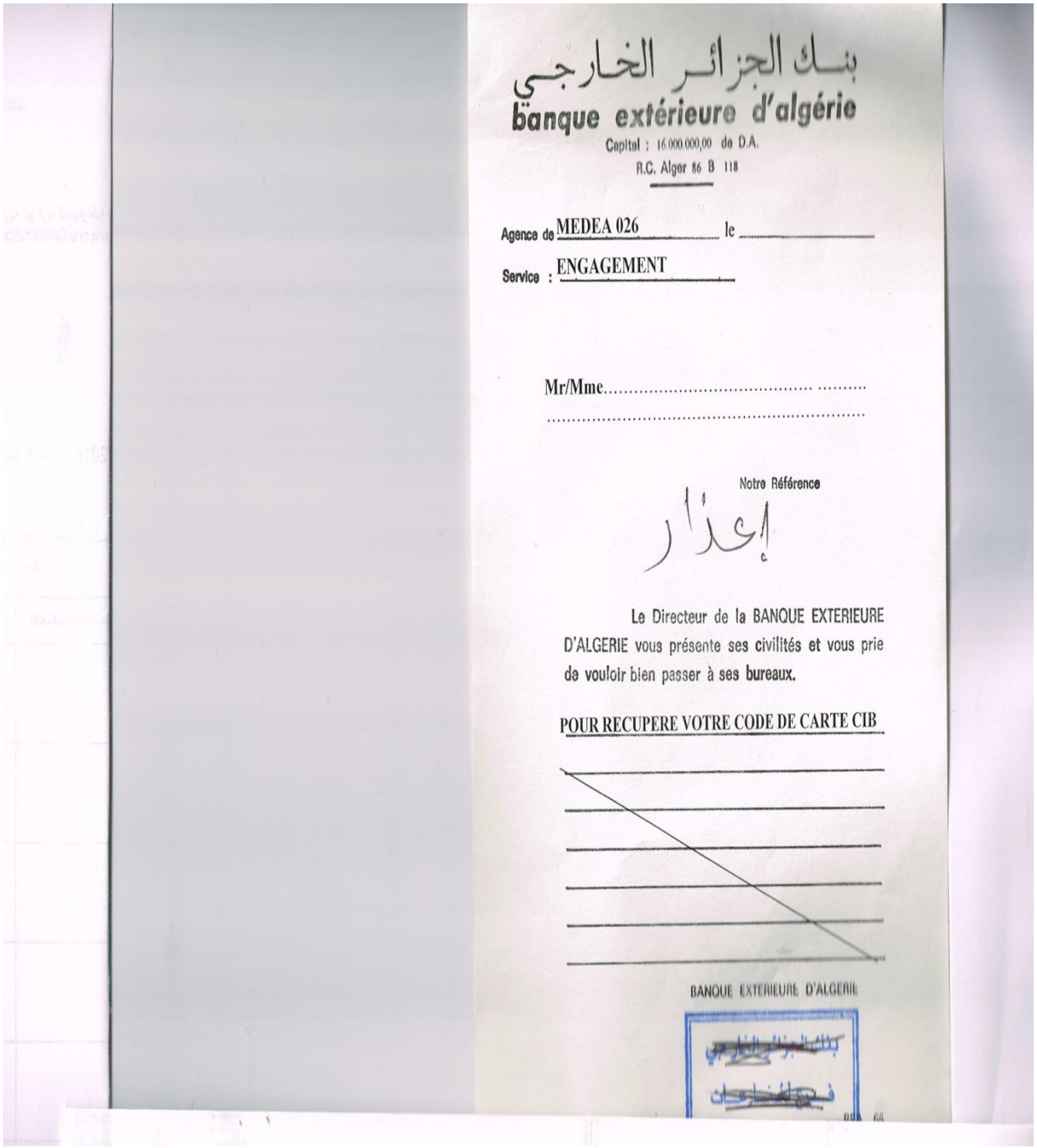
A cet effet, nous vous demandons de bien vouloir prendre attache avec L ANSEJ pour procéder au virement de sa quote-part de financement soit 28% du montant global de l'investissement.

Veuillez agréer, Monsieur l'expression de nos salutations distinguées;

Copie : ANSEJ MEDEA

ICHIKOU Sid Ahmed
Chef de Service
Entreprise

الملحق رقم: 03



بنـك الجزائـر الخـارجـي
banque extérieure d'algérie
Capital : 16.000.000,00 de D.A.
R.C. Alger 86 B 118

Agence de MEDEA 026 le _____

Service : ENGAGEMENT

Mr/Mme..... .....
.....

Notre Référence

إعذار

Le Directeur de la BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE vous présente ses civilités et vous prie de vouloir bien passer à ses bureaux.

POUR RECUPERE VOTRE CODE DE CARTE CIB

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

الملحق رقم 04

Les Montants en Millions de Dinars

Actifs	2014	2015	2016
Trésorerie	71909	65228	60627
Crédits	500000	485500	414500
Dettes	208004	203003	203524
Comptes débiteurs	60119229	54803676	57228003
Investissements	113826	100203	102747
Résultat	1357334	1175459	1276077
Total Actifs	62370302	56833069	59285478

الملحق رقم 05

Passifs	2014	2015	2016
Les Dépots	533000	497600	432600
Comptes créditeures	61705277	56208425	58725803
Les Amortissements	80025	75044	75075
Capital Social	52000	52000	52000
Total Passifs	62370302	56833069	59285478

الملحق رقم 06

	TCR 2014	TCR 2015	TCR 2016
60/ Bénéficient/allocations	11073	10250	11873
62/ Services	9287	9825	10956
63/ Frais des employées	22075	21325	21187
64/ Impots et Taxes	865	728	886
66/ Dépenses/ autre frais	403	575	825
Total des dépenses	43703	42703	45727
70/ Intérét	45803	42875	39395
76/ autre résultat	8152	7579	8097
Total des revenues	53955	50454	47492
Le Résultat Net	10252	7751	1765